المملكة المغربية

المجلس الأعلى للحسابات



تقرير حول

تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي للسنة المالية 2022

دجنبر 2023

مداولة

طبقا لأحكام الفصل 147 من الدستور ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، وكذا لمقتضيات المادة الثالثة من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية؛ قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم العمومي للسنة المالية 2022 الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها ومصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية والمصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث.

وتداول المجلس بشأن هذا التقرير بتاريخ 28 نونبر 2023، وكانت الهيئة تتألف من السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، رئيسا، والسيدتين والسادة الأعضاء:

- محمد كمال الداودي، رئيس الغرفة المكلفة بتنسيق أعمال المحاكم المالية؛
- عبد الوهاب قادري، رئيس الغرفة الأولى المكلفة بقطاعات السيادة والقطاعات الإدارية؛
- ياسين الناصري بن الصغير، رئيس الغرفة الثانية، المكلفة بقطاعات الاقتصاد والمالية؛
- سعيد لمرابطي، رئيس الغرفة الثالثة، المكلفة بقطاعات البنيات التحتية والطاقة؛
- محمد دين، رئيس الغرفة الرابعة، المكلفة بالقطاعات الإنتاجية؛
- رشيد اسماعيلي علوي، رئيس الغرفة الخامسة، المكلفة بالقطاعات الاجتماعية؛
- سمية السباعي، رئيسة غرفة التصريح الإجباري بالممتلكات؛
- فاطمة بوزوغ، رئيسة غرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية؛
- أحمد أمساهر، رئيس غرفة استئناف أحكام المجالس الجهوية للحسابات؛
- عبد الصمد الأزرق، المكلف بتنسيق أعمال مراقبة حسابات الهيئات السياسية والنقابية.

وبحضور السيدة خديجة آيت زي، رئيسة فرع بالغرفة الأولى، والسيدة والسادة المصطفى آيت بلق وإبراهيم البابلوتي وعادل بوكنين وهاجر الشيخ ومولاي البشير بيلوش، مستشارين بالغرفة الأولى.

وحرر بالرباط في 28 نونبر 2023

إشارات هامة

إن المعطيات المعتمدة في إعداد هذا التقرير مصدرها الحسابات السنوية للأحزاب السياسية والأجوبة عن الاستبيانين الموجهين إليها في شأن تدبيرها الإداري والمالي والمحاسباتي وتدبيرها للدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022 وكذا وزارة الداخلية.

ويعرض التقرير النتائج التي أسفر عنها تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم العمومي لسنة 2022 بعد استيفاء المسطرة التواجهية إثر تبليغ الملاحظات المسجلة للمسؤولين الوطنيين عن الأحزاب السياسية. والتوصل بأجوبتهم وكذا التوصيات الرامية إلى تحسين تدبيرها الإداري والمالي والمحاسبي.

كما يتضمن نتائج الدراسة التحليلية بخصوص تطور وتركيبة وتوزيع الموارد والنفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية بما في ذلك الدعم السنوي الإضافي المتعلق بالمهام والدراسات والأبحاث.

يُنشر هذا التقرير تطبيقا لأحكام الدستور ولمقتضيات مدونة المحاكم المالية.

الفهرس

الجزء الثاني: نتائج التدقيق الخاصة بكل حزب سياسي

لائحة الجداول

لائحة الرسوم البيانية

لائحة الملحقات

تقديم

طبقا لأحكام الدستور (الفصل 147) ولمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44) ولمقتضيات القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية (المادة 3)، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2022، وكذا فحص صحة نفقاتها المتعلقة بالدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها ومصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية والمصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث.

وإذ يتضمن التقرير نتائج تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي في مجمله بما في ذلك الدعم السنوي الإضافي (العنوانان الأول والثاني من الجزء الأول)، فقد تم، بصفة استثنائية، إفراد وإضافة عنوان خاص لتفصيل نتائج التدقيق والفحص المتعلقة بالدعم الإضافي السنوي (العنوان الثالث من الجزء الأول) بالنظر لخضوعه للفحص لأول مرة من طرف المجلس على إثر منحه للأحزاب السياسية خلال سنة 2022.

وقد وضع المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية منصة رقمية من أجل تيسير عملية تقديم حساباتها السنوية، بحيث أدلى **26 حزبا** بحساباته من خلال هذه المنصة، فيما قدم **ثلاثة أحزاب** حساباتها بطريقة مادية لدى المجلس.

➢ منهجية تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب

من أجل مراقبة مدى احترام الأحزاب السياسية للمقتضيات القانونية والتنظيمية والقواعد المحاسبية الجاري بها العمل، اعتمد المجلس منهجية يتم إعمالها على ثلاث مراحل:

- **في مرحلة أولى،** تم التأكد من تقديم الأحزاب السياسية لحساباتها ومن احترام الآجال القانونية المحددة للقيام بذلك ومن إدلائها بمجموع الوثائق والمستندات المكونة لها. كما تم التأكد من إيداع الأحزاب السياسية المستفيدة من الدعم السنوي الإضافي (سبعة أحزاب) لملفاتها داخل الأجل القانوني ومن إدلائها بجميع البيانات والمعطيات المرتبطة بالمهمة أو الدراسة أو البحث المنجز، وبالجهة التي قامت بإنجازه وبمدة وتاريخ إنجازه وكذا بالمبالغ التي تم صرفها لتغطية نفقاته؛
- **وفي مرحلة ثانية،** تم تدقيق وفحص الجوانب المتعلقة بإرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة ومحتوى الوثائق المحاسبية المقدمة وتقارير الخبراء المحاسبين ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية الموارد وصحة النفقات؛
- **وفي مرحلة ثالثة،** قام المجلس بتوجيه إعذارات إلى الأحزاب المعنية بالملاحظات التي سجلها المجلس بغرض تسوية وضعيتها.

وقد أسفرت عملية تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم السنوي للمساهمة في مصاريف التدبير وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية وكذا تلك المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث عن تسجيل 199 ملاحظة همت تدبيرها المالي والمحاسباتي ومدى التزامها بالمقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة لماليتها (185 ملاحظة) واستعمال الدعم السنوي الإضافي (14 ملاحظة). وقد تم توجيه هذه الملاحظات إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب التي قدمت حساباتها (29 حزبا) أو الملفات المتعلقة باستعمال الدعم الإضافي (سبعة أحزاب) قصد الإدلاء بتعقيباتهم أو بوثائق الإثبات القانونية. في هذا الصدد، أدلى المسؤولون الوطنيون ل **28**

حزبا بتعقيباتهم وبوثائق محاسبية ومستندات إثبات لدعم أجوبتهم، في حين لم يقدم حزب الحركة الشعبية أجوبته على ملاحظات المجلس.

وقد ثبت للمجلس، من خلال تحليل الأجوبة المذكورة، عدم تقديم بعض الأحزاب للتبريرات الكافية بخصوص إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة ومحتوى الحسابات السنوية المدلى بها وتقارير الخبراء المحاسبين واحترام القواعد المحاسبية وصحة تحصيل الموارد وصرف النفقات وكيفيات تحصيل الموارد أو أداء النفقات وأوجه صرف الدعم السنوي الإضافي.

وفي إطار جهوده لمواكبة الأحزاب السياسية، قام المجلس بتوجيه استبيان إلى جميع الأحزاب التي قدمت حساباتها (29 حزبا) بهدف تقييم مدى التحسن الذي عرفه تسيير هذه الأحزاب خلال سنة 2022 في المجالات المتعلقة بالتنظيم الإداري والمالي والمحاسبي وإعداد وتنفيذ الميزانية وتدبير الموارد البشرية. وقد تلقى المجلس أجوبة 23 حزبا على الاستبيان الموجه إليه.

ومن خلال تحليل أجوبة الأحزاب على الاستبيان المذكور، لاحظ المجلس استمرار النقائص المسجلة في تقريره السابق المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية برسم سنة 2021، لاسيما على مستوى محدودية مستوى التأطير والموارد البشرية والتدبير الإداري والمالي.

كما تم توجيه استبيان حول تدبير الأحزاب لاستعمال الدعم السنوي الإضافي والصعوبات التي واجهتها في هذا المجال. وقد توصل المجلس بأجوبة ستة أحزاب من أصل سبعة (باستثناء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية).

ويتناول هذا التقرير، في **جزئه الأول**، المحاور المتعلقة بوضعية تحصيل الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية وإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة ووضعية تنفيذ النفقات وفحص صحتها، بشقها المتعلق بفحص صحة النفقات برسم الدعم السنوي الإضافي الممنوح لسبعة أحزاب سياسية لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث، وكذا التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، وفي **جزئه الثاني**، يتناول التقرير نتائج التدقيق والفحص الخاصة بكل حزب سياسي.

أبرز الملاحظات والتوصيات

أبرز الملاحظات والتوصيات

طبقا لأحكام الدستور (الفصل 147) ولمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44) وكذا لمقتضيات القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية (المادة 3)، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2022، وفحص صحة نفقاتها المتعلقة بالدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها ومصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية والمصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدتها.

وفي ما يلي أبرز الملاحظات والتوصيات المتعلقة بالنتائج العامة للتدقيق والفحص بشقها المتعلق بفحص مستندات إثبات صرف الدعم الإضافي الممنوح لسبعة أحزاب سياسية برسم سنة 2022 لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث.

بخصوص موارد ونفقات الأحزاب السياسية التي قدمت حساباتها (29 حزبا من أصل 34)، بلغ مجموع الموارد المصرح بها ما يناهز 152,97 مليون درهم، موزعة بين الدعم الممنوح من طرف الدولة بنسبة 53% والموارد الذاتية بنسبة 47%.

وسجل **الدعم الممنوح من طرف الدولة** ارتفاعا بنسبة 38% مقارنة بسنة 2021 (خارج مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية)، حيث بلغ ما يناهز 81,17 مليون درهم. وتوزع هذا الدعم بين مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لفائدة 18 حزبا (73,92%) والدعم المخصص لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث لفائدة سبعة أحزاب (24,76%) والدعم المخصص لتغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية لثلاثة أحزاب (1,04%) والدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء لفائدة حزب واحد (0,28%). في حين لم يتم صرف الدعم السنوي للتدبير لفائدة 16 حزبا لعدم استيفائها شرطا أو أكثر من الشروط المطلوبة قانونا.

وقد بلغ **الدعم السنوي الإضافي** الممنوح لسبعة أحزاب ما يناهز **20,10 مليون درهم**، تم صرفه بين شهري شتنبر ونونبر 2022، لفائدة حزب التجمع الوطني للأحرار (5,61 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (4,67 مليون درهم) وحزب الاستقلال (4,08 مليون درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (1,93 مليون درهم) وحزب التقدم والاشتراكية (1,45 مليون درهم) وحزب الاتحاد الدستوري (1,31 مليون درهم) وحزب العدالة والتنمية (1,05 مليون درهم).

أما بالنسبة **للموارد الذاتية**، فقد سجلت **انخفاضا**، على المستوى الإجمالي، بنسبة **22%** (71,79 مليون درهم) مقارنة مع سنة 2021 (92,60 مليون درهم)، فيما سجلت ارتفاعا بالنسبة لكل من حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الحركة الشعبية وحزب الطليعة الدمقراطي الاشتراكي وحزب المجتمع الديمقراطي. وتوزعت هذه الموارد أساسا بين واجبات الانخراط والمساهمات (73%) وعائدات غير جارية (27%) همت بيع أصول ثابتة والتبرعات وإلغاء الديون. ويعزى تراجع هذه الموارد أساسا إلى انخفاض واجبات الانخراط والمساهمات إلى 52,49 مليون درهم سنة 2022 بعد مستواها المرتفع المسجل سنة 2021 المرتبط بتنظيم الاستحقاقات الانتخابية (84,60 مليون درهم).

وفي المقابل، بلغت النفقات المصرح بصرفها في الحسابات المقدمة من طرف الأحزاب التسع والعشرين ما مجموعه 130,65 مليون درهم، مقابل 123,37 مليون درهم خلال سنة 2021 (خارج نفقات الحملات الانتخابية). وتوزعت هذه النفقات بين تكاليف التدبير (69%) وتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (15%) والمصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث (11%) وتكاليف اقتناء أصول ثابتة (5%).

وفي ما يخص عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة، وعملا بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، قام 22 حزبا، خلال الفترة 2021-2023، بإرجاع مبالغ دعم قدرها **34,59 مليون درهم** إلى الخزينة، تتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب برسم اقتراعات سابقة (29,46 مليون درهم) والمساهمة في تغطية مصاريف التدبير (1,78 مليون درهم) والمساهمة في تغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث (3,35 مليون درهم)، وذلك خلال سنوات 2021 (7,53 مليون درهم) و2022 (19 مليون درهم) و2023 (8,06 مليون درهم إلى حدود متم شهر دجنبر).

فيما سجل المجلس أن 19 حزبا لم تقم بعد بإرجاع مبالغ دعم تناهز **29,21 مليون درهم** إلى الخزينة، تتعلق بمبالغ غير مستحقة (3,73 مليون درهم)، أو لم يتم استعمالها أو استعملت لغير الغايات التي منحت من أجلها (7,58 مليون درهم)، أو لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة (17,90 مليون درهم). وتتكون هذه المبالغ من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية لسنوات 2015 و2016 (2,69 مليون درهم بالنسبة لأربعة أحزاب) و2021 (24 مليون درهم بالنسبة لتسعة أحزاب)، وكذا مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنوات 2017 و2020 و2021 و2022 (1,08 مليون درهم بالنسبة لتسعة أحزاب) وفي تغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث برسم سنة 2022 (1,44 مليون درهم بالنسبة لحزبين). **وتجدر الإشارة إلى أنه في حال عدم صرف المبالغ الملتزم بها بموجب العقود والاتفاقيات المبرمة في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، فإنها ستضاف إلى المبالغ غير المستعملة الواجب إرجاعها.**

وبخصوص فحص صحة الموارد، سجل المجلس عدة نقائص همت أساسا دعم تحصيل الموارد الذاتية واحترام سقف التحصيل والتسديد نقدا.

في هذا الصدد، لم تقم أربعة أحزاب بدعم تحصيل جزء من **مواردها** الذاتية بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. وقد همت هذه الموارد أساسا واجبات الانخراط والمساهمات وعائدات الأنشطة والأكرية، بمبلغ إجمالي قدره 3,08 مليون درهم، أي ما يمثل 62% من الموارد الذاتية للأحزاب المعنية و4% من الموارد الذاتية المصرح بها من طرف الأحزاب. ويتعلق الأمر بحزب الحركة الشعبية (2.387.020,00 درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (650.875,28 درهم) وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (37.400,00 درهم) وحزب الاتحاد الدستوري (9.625,02 درهم).

كما لم يحترم حزبان السقف القانوني للتحصيل نقدا المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية في 10.000 درهم، إذ قام حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأربع عمليات لاستخلاص قروض بمبلغ إجمالي قدره مليوني درهم نقدا (500.000 درهم لكل عملية)، فيما قام حزب الشورى والاستقلال بعدة عمليات تجاوزت السقف القانوني للاستخلاص بمبلغ إجمالي قدره 111.000,00 درهم نقدا.

وعلى مستوى **دعم النفقات المصرح بصرفها بوثائق الإثبات القانونية،** فقد سجل المجلس عدم دعم ما يناهز **26%** من مجموع النفقات المصرح بصرفها بوثائق الإثبات القانونية.

في هذا الإطار، بلغ مجموع **نفقات التدبير التي سجل المجلس بشأنها نقائص حوالي 18,71 مليون درهم،** أي ما يزيد على **14%** من إجمالي النفقات المصرح بصرفها (130,65 مليون درهم)، مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع تلك المتعلقة بسنوات 2021 (4%) و2020 (1%). وقد همت هذه النقائص 24 حزبا من أصل 29 حزبا، تتوزع ما بين نفقات لم يتم دعمها بوثائق الإثبات القانونية (13% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب) ونفقات تم دعمها بوثائق إثبات غير كافية أو معنونة في غير اسم الحزب (1%). وتعزى هذه الوضعية أساسا لعدم الإدلاء ببعض الوثائق والمستندات المثبتة المنصوص عليها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية

الجاري بها العمل بعد التغييرات التي شهدتها ابتداء من 7 أكتوبر 2021 في ما يخص تبرير أجور المستخدمين و التعويضات وكذا النفقات المتعلقة بكراء المقرات الحزبية.

فيما لم يتم تسجيل ما يفيد استخدام الدعم الممنوح للأحزاب السياسية لتغطية مصاريف التدبير لغير الغايات التي منح من أجلها.

وسجل المجلس ملاحظات أخرى في ما يتعلق **بدعم نفقات خمسة أحزاب مرتبطة بالدعم السنوي الإضافي** لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث، قدرها **15,64 مليون درهم بوثائق الإثبات القانونية**، أي ما يناهز **12%** من إجمالي النفقات المصرح بصرفها (130,65 مليون درهم).

في هذا الصدد، التزمت الأحزاب المعنية بإنجاز 44 مهمة أو دراسة أو بحث في مجالات اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسساتية، غير أنها **لم تدل بما يثبت لجوءها للمنافسة لانتقاء الخبراء المؤهلين** لإنجازها. هذه الوضعية تخالف مقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية الذي ينص على تبرير أتعاب الخبراء العاملين لحساب الحزب بعدة وثائق من بينها إعلان الترشيح، ومقرر اختيار أعضاء اللجنة المشرفة على اختيار الخبير وتقييم الخدمة المقدمة، ومحضر اختيار الخبير، والعقد المبرم معه. ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية.

كما قامت أربعة أحزاب **بأداء تسبيقات لفائدة مقدمي الخدمات** في مخالفة لقاعدة الأداء المشروط بإنجاز الخدمة بما مجموعه 4,35 مليون درهم، أي ما يمثل 28% من الدعم السنوي الإضافي المخصص لهذه الأحزاب. ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار (2,70 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (1 مليون درهم) وحزب الاستقلال (0,51 مليون درهم) وحزب العدالة والتنمية (0,14 مليون درهم).

كما قام كل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية بأداء مبالغ من الدعم السنوي الإضافي قدرها على التوالي 2,40 مليون درهم و(1) مليون درهم و552.400,00 درهم لفائدة مكاتب الدراسات لتغطية مصاريف الدراسات خلال سنة 2023 عوض سنة 2022، وهو ما يعني **تنفيذ النفقات المتعلقة بهذا الدعم خارج الإطار السنوي لصرفه**، أي بعد متم السنة المعنية.

في نفس السياق، لم تدل الأحزاب السياسية المعنية بجل مخرجات وتقارير المهام والدراسات والأبحاث المنجزة، مبررة ذلك بصعوبة تنفيذ الدراسات خلال السنة المعنية بالدعم اعتبارا لأن تاريخ منحه تم ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022، أي على بعد شهرين فقط من متم السنة. **وسيضمن المجلس تقريره المقبل حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2023، نتائج فحص وضعية الإدلاء بمخرجات وتقارير المهام والدراسات والأبحاث الملتزم بإنجازها في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، باعتبارها وسيلة إثبات العمل المنجز.**

وعلى إثر فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي، وقف المجلس على بعض الملاحظات المرتبطة بتطبيق المقتضيات المتممة للمرسوم المتخذ تطبيقا للقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 33)، التي تجاوزت المجال المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية المتمثل في تحديد كيفيات توزيع الدعم السنوي وطرق صرفه. ويتجلى هذا الأمر في تكليف المجلس "بالتصريح بمطابقة" صرف الدعم السنوي الإضافي للغايات التي منح لأجلها، كشرط للاستفادة من الدعم الإضافي برسم السنة الموالية، مما قد يوحي بإسناد اختصاص جديد للمجلس يتجاوز المهام المنوطة به بمقتضى القانون التنظيمي سالف الذكر (المادة 44) ومدونة المحاكم المالية (المادة 3) في إطار تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم العمومي.

في هذا الصدد، سجل المجلس أن المرسوم المذكور يخالف مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية في النواحي التالية:

- **تنصيص المرسوم على أجل للإدلاء بمستندات إثبات صرف الدعم الإضافي (متم السنة المعنية بالدعم) يخالف الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية للأحزاب (31 مارس من السنة الموالية)**

ألزم المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه (كما تم تتميمه وتغييره بتاريخ 29 يوليو 2022) الأحزاب المعنية بتقديم ملفات استعمال الدعم السنوي الإضافي إلى المجلس في متم السنة المالية المعنية، وهو ما يخالف مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية الذي يلزمها بتوجيه الوثائق والمستندات المكونة لحساباتها السنوية إلى المجلس في 31 مارس من السنة الموالية على أبعد تقدير (المادة 44).

- **إدراج مقتضيات غير ملائمة في المرسوم المذكور، تربط صرف الدعم السنوي الإضافي برسم السنة الموالية ب"التصريح المسبق للمجلس بمطابقة صرف الأحزاب المعنية للمبالغ الممنوحة لها في هذا الباب للغايات التي منحت من أجلها"**

يربط المرسوم سالف الذكر صرف الدعم السنوي الإضافي لفائدة الحزب المعني برسم السنة الموالية ب"تصريح المجلس بمطابقة صرف المبالغ الممنوحة له في هذا الباب للغايات التي منحت من أجلها". غير أن هذه المقتضيات لا تتلاءم مع تلك المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث حددت المادة 44 من هذا القانون التنظيمي الاجراءات المنوطة بالمجلس في حالة عدم تقديم الوثائق والمستندات المكونة لحساباتها السنوية داخل الأجل القانوني (31 ماس من السنة الموالية)، أو صرف الدعم العمومي في غير الغايات التي منح من أجلها، أو عدم تبرير صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، أو عدم إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة أو المستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها، في توجيه إعذار إلى المسؤول الوطني عن الحزب من أجل تسوية وضعيته خلال 30 يوما من تاريخ التوصل به. وإذا لم يقم الحزب بتسويتها بعد انصرام الأجل المحدد يفقد، بحكم القانون وبكيفية فورية، حقه في الاستفادة من التمويل العمومي إلى حين تسوية وضعيته.

وتبعا لكل ما سبق، فقد قام المجلس بفحص صحة نفقات الأحزاب السياسية برسم الدعم السنوي الإضافي طبقا لمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي للأحزاب السياسية.

وفي ما يتعلق بتقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية، قدم **29 حزبا** من أصل 34، حساباته السنوية، مقابل نفس العدد برسم سنة 2021 و30 حزبا برسم سنة 2020، بينما اكتفى حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية بالإدلاء بتقرير عن وضعيته المالية برسم سنة 2022. وقد احترم 21 حزبا الأجل القانوني لتقديم هذه الحسابات، مقابل ثمانية أحزاب خارج الأجل القانوني، فيما تخلفت خمسة أحزاب عن تقديم حساباتها للمجلس (حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب العهد الديمقراطي وحزب القوات المواطنة وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية).

ولاحظ المجلس بأن **25 حزبا** من أصل 29، قدمت حسابات **مشهودا بصحتها** من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، من بينها 20 حسابا مشهودا بصحته بدون تحفظ وخمسة حسابات بتحفظ. فيما قدمت أربعة أحزاب حساباتها السنوية دون تقديم تقرير الخبير المحاسب للإشهاد بصحته.

كما لم تقدم سبعة أحزاب كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، ولم يدل حزب واحد بكل الوثائق المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

وبخصوص التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب، أثار المجلس عدة نقائص على مستوى مسك محاسبة 19 حزبا من أصل 29. وتتعلق هذه النقائص بعدم احترام نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد (ستة أحزاب)، وعدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم

الواجب إرجاعه إلى الخزينة (ستة أحزاب)، وتنزيل مصاريف المؤتمرات الوطنية العادية في حسابات غير ملائمة (ستة أحزاب)، وارتكاب أخطاء في عملية ترحيل أرصدة الموازنة الختامية (حزب واحد) وعدم تسجيل بعض العمليات المحاسبية عملية بعملية ومرتبة تبعا لتسلسلها الزمني (أربعة أحزاب)، بالإضافة إلى ارتكاب أخطاء في تنزيل عمليات محاسبية مختلفة (تسعة أحزاب).

وقد حالت هذه الوضعية دون تقديم صورة صادقة لأصول الأحزاب المعنية وخصومها ولوضعيتها المالية وفائضها أو خصاصها.

وفي إطار مواكبة مدى تحسن التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، لاحظ المجلس استمرار النقائص المسجلة في تقريره برسم سنة 2021، المرتبطة أساسا بضعف البنيات التدبيرية والبشرية للأحزاب. في هذا الصدد، أظهرت نتائج فحص وتحليل الأجوبة التي توصل بها المجلس من طرف 23 حزبا، من أصل 29 حزبا تم توجيه الاستبيانات إليهم، ما يلي:

- 43% من الأحزاب لا تقوم بإعداد ميزانية توقعية لمواردها وتكاليفها (13 حزبا)؛
- 70% من الأحزاب لا تتوفر على مسطرة لاستخلاص الموارد غير العمومية وصرف النفقات (16 حزبا)؛
- 39% من المستخدمين البالغ عددهم 235 مستخدما، يتوفرون على مستوى تعليم عالي؛
- تفاوت كبير ما بين الأحزاب السياسية في أعداد المستخدمين، إذ أن حزبا واحدا يتوفر على 109 مستخدما، وحزبا آخر على 28 مستخدما، فيما تراوح عدد مستخدمي ستة أحزاب ما بين 8 إلى 14 مستخدما، وما بين واحد (1) إلى خمسة (5) مستخدمين بالنسبة لإحدى عشر (11) حزبا. بينما صرح حزبان بعدم توفرهما على أي مستخدم، ولم يصرح حزبان آخران بعدد مستخدميهما؛
- محدودية الدورات التكوينية المنظمة لفائدة مستخدمي الأحزاب السياسية.

وبناء على ما سبق، **يوصي المجلس وزارة الداخلية** بمواصلة المجهودات الرامية إلى حمل الأحزاب السياسية على إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية وفي تغطية مصاريف تدبيرها والمصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث (29,21 مليون درهم)؛ وبمواكبة الأحزاب السياسية من خلال تنظيم دورات تكوينية هادفة لفائدة أطر هذه الأخيرة بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي الموحد، وكذا إعداد دليل للمساطر المحاسبية واعتماد نظام معلوماتي للمحاسبة مشترك بين الأحزاب السياسية يمكنهم من استغلال أنجع للمخطط المحاسبي الموحد.

ومن أجل الرفع من نجاعة تدبير الدعم السنوي الإضافي وتحقيق الغايات التي منح من أجلها، **يوصي المجلس رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية** بملاءمة مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه مع مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والقانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية. كما **يوصي وزارة الداخلية** بتدارس الصيغة الملائمة لاستكمال الدراسات والأبحاث التي تم الشروع في إنجازها من طرف الأحزاب السياسية في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022 دون التمكن من إتمامها بسبب عدم كفاية المدة المتبقية لإنجازها.

ويوصي المجلس الأحزاب السياسية بالعمل على تسوية وضعيتها إزاء الخزينة من خلال إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة (3,73 مليون درهم) أو غير المستعملة أو التي استعملت لغير الغايات التي منحت من أجلها (7,58 مليون درهم)، أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة (17,90 مليون درهم).

ويوصيها كذلك بدعم مواردها الذاتية ونفقاتها بوثائق إثبات قانونية ومعنونة في اسم الحزب، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3)، خصوصا تلك المتعلقة بأجور وتعويضات المستخدمين ونفقات الكراء والنفقات المنجزة على مستوى التمثيليات المحلية للأحزاب والنفقات المتعلقة بالمهام والدراسات والأبحاث المرتبطة بصرف الدعم السنوي الإضافي.

كما **يوصي** المجلس الأحزاب السياسية بتقديم حساباتها السنوية داخل الآجال القانونية، مصادق عليها من طرف خبير محاسب ومدعومة بكل المستندات والوثائق القانونية، وفق ما هو منصوص عليه في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وبمسك المحاسبة وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية واحترام المبادئ والقواعد المحاسبية، خصوصا مبدأي "الوضوح" و"الشمولية" وقاعدة "عدم المساس بالموازنة"؛

أبرز مؤشرات تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم 2022





الجزء الأول:

النتائج العامة لتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي

أولا. وضعية المداخيل المصرح بها وإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة

1. وضعية موارد الأحزاب السياسية برسم سنة 2022

بلغت مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2022 ما يناهز 152,97 مليون درهم، موزعة ما بين الدعم الممنوح من طرف الدولة بنسبة 53% والموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 47%.

جدول 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية برسم سنة 2022 (بالدرهم)

مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الأحزاب	81.173.553,17	مصاريف التدبير	60.000.000,01
		إنجاز المهام والدراسات والأبحاث	20.100.000,00
		تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	842.796,00
		تشجيع تمثيلية النساء	230.757,16
الموارد الذاتية للأحزاب	71.791.801,90	واجبات الانخراط والمساهمات والهبات	52.487.547,54
		عائدات مالية	95.473,16
		عائدات أخرى	19.208.781,20
مجموع الموارد	**152.965.355,07**		

وقد شهدت هذه الموارد انخفاضا ملحوظا مقارنة مع سنة 2021 (499,69 مليون درهم)، نظرا لشمول هذه الأخيرة لمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية برسم الاقتراعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلسي البرلمان والمجالس الجماعية والجهوية (348,29 مليون درهم).

1.1. ارتفاع الدعم السنوي الممنوح من طرف الدولة ب 38% ارتباطا باستفادة الأحزاب من دعم إضافي مخصص لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث

بلغ إجمالي الدعم الممنوح من طرف الدولة للأحزاب السياسية ما قدره 81,17 مليون درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 38% مقارنة بسنة 2021 (58,81 مليون درهم دون احتساب مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية).

وتوزع هذا الدعم بين مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (73,92%) والدعم المخصص لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث (24,76%) والدعم المخصص لتغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (1,04%) والدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء (0,28%). ويبين الجدول التالي تطور الدعم العمومي الممنوح للأحزاب خلال الفترة 2020-2022:

جدول 2: تطور مبالغ الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية خلال الفترة 2020-2022 (بالدرهم)

مساهمة الدولة لتغطية مصاريف الأحزاب السياسية	2020	2021	نسبة التطور	2022	نسبة التطور
مصاريف التدبير	58 125 000,01	58 593 750,01	%1	60.000.000,01	%2
تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	6 313 330,18	-		842.796,00	-
تشجيع تمثيلية النساء	195 000,00	212 472,27	%9	230.757,16	%9
المهام والدراسات والأبحاث	-	-		20.100.000,00	-
المجموع	**64 633 330,19**	**58 806 222,28**	**%9**	**81.173.553,17**	**%38**
الحملات الانتخابية	-	348 288 530,61		-	

المصدر: معطيات مديرية الشؤون الانتخابية بوزارة الداخلية والحسابات السنوية للأحزاب السياسية

2.1. نسبة تمويل عمومي تناهز 53% من مجموع موارد الأحزاب السياسية

شكلت حصة التمويل العمومي ما يناهز 53% من مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2022، وهي نفس النسبة المسجلة سنة 2020. في حين بلغت هذه النسبة 39% سنة 2021 ارتباطا بسياق تمويل الحملات الانتخابية.

واتسمت هذه الحصة بالتفاوت بين الأحزاب، بحيث ناهزت 7% بالنسبة لحزب واحد، وتراوحت ما بين 39% و61% بالنسبة لأربعة أحزاب، ومن 74% إلى 97% بالنسبة لستة أحزاب، وما يناهز 100% بالنسبة لثمانية أحزاب، فيما لم تستفد باقي الأحزاب من التمويل العمومي لعدم استيفائها شرطا أو أكثر من الشروط المطلوبة قانونا أثناء مشاركتها في الانتخابات العامة التشريعية لسنة 2021، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 3: حصة الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية في مجموع الموارد (بالدرهم)

حصة الدعم العمومي	الأحزاب السياسية	الدعم العمومي	الموارد الذاتية	مجموع الموارد	نسبة الدعم العمومي
%100	حزب الاتحاد الدستوري	4 565 557	9 625	4 575 182	%100
	حزب الأمل	984 375	-	984 375	%100
	حزب البيئة والتنمية المستدامة	750 000	3 600	753 600	%100
	حزب جبهة القوى الديمقراطية	750 000	450	750 450	%100
	حزب الديمقراطيين الجدد	750 000	-	750 000	%100
	الحزب المغربي الحر	750 000	-	750 000	%100
	حزب الشورى والاستقلال	750 000	-	750 000	%100
	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	750 000	-	750 000	%100
%74 إلى %97	حزب الاستقلال	14 268 049	4 961 360	19 229 409	%74
	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6 758 136	1 604 665	8 362 801	%81
	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	1 500 000	335 563	1 835 563	%82
	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	1 500 000	151 000	1 651 000	%91
	حزب العمل	889 671	24 000	913 671	%97
	حزب الوسط الاجتماعي	750 000	103 000	853 000	%88
%39 إلى %61	حزب التجمع الوطني للأحرار	19 647 227	31 333 251	50 980 478	%39
	حزب الأصالة والمعاصرة	16 345 555	22 670 771	39 016 326	%42
	حزب التقدم والاشتراكية	5 546 533	3 485 552	9 032 086	%61
	حزب العدالة والتنمية	3 687 693	3 967 056	7 654 749	%48
%7	حزب الحركة الشعبية (دعم تمثيلية النساء)	230 757	3 040 895	3 271 652	%7

حصة الدعم العمومي	الأحزاب السياسية	الدعم العمومي	الموارد الذاتية	مجموع الموارد	نسبة الدعم العمومي
أحزاب لم تستفد من دعم الدولة	حزب النهج الديمقراطي العمالي	-	50 725	50 725	-
	الحزب الاشتراكي الموحد	-	34 930	34 930	-
	حزب المجتمع الديمقراطي	-	10 258	10 258	-
	حزب الإنصاف	-	5 000	5 000	-
	حزب الوحدة والديمقراطية	-	100	100	-
	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	-	-	-	-
	حزب الخضر المغربي	-	-	-	-
	حزب الإصلاح والتنمية	-	-	-	-
	حزب النهضة والفضيلة	-	-	-	-
	حزب النهضة	-	-	-	-
	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	-	-	-	-
	الحزب الديمقراطي الوطني	-	-	-	-
	حزب العهد الديمقراطي	-	-	-	-
	حزب القوات المواطنة	-	-	-	-
	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	-	-	-	-
المجموع العام		81 173 553	71 791 802	152 965 355	%53

3.1. انخفاض الموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 22% بسبب تراجع واجبات الانخراط والمساهمات مقارنة مع 2021 سنة تنظيم الاستحقاقات الانتخابية

على المستوى الإجمالي، بلغت الموارد الذاتية للأحزاب السياسية ما مجموعه **71,79 مليون درهم**، مسجلة بذلك انخفاضا بأزيد من 22% مقارنة مع سنة 2021 فيما سجلت ارتفاعا بالنسبة لكل من حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الحركة الشعبية وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب المجتمع الديمقراطي. وتتوزع هذه الموارد أساسا بين واجبات الانخراط والمساهمات (73%) وعائدات غير جارية (27%).

ويعزى انخفاض هذه الموارد أساسا إلى تراجع واجبات الانخراط والمساهمات من 84,60 مليون درهم إلى 52,49 مليون درهم، وكذا العائدات المالية التي تراجعت من 160.223,34 درهم إلى 95.473,16 درهم، والتي تم إنجازها أساسا من طرف حزب العدالة والتنمية (54.134,98 درهم) وحزب التجمع الوطني للأحرار (31.451,13 درهم) وحزب الاتحاد الدستوري (9.625,02 درهم).

في المقابل، سجلت العائدات غير الجارية ارتفاعا بنسبة 145% بعد أن مرت من 7,84 مليون درهم إلى 19,21 مليون درهم، همت بيع أصول ثابتة والتبرعات وإلغاء الديون، والتي تم إنجاز 95% منها من طرف حزبي الأصالة والمعاصرة (14,68 مليون درهم) والاستقلال (3,50 مليون درهم).

ويبين الجدول التالي تطور الموارد الذاتية للأحزاب السياسية خلال فترة 2020-2022:

جدول 4: تطور الموارد الذاتية للأحزاب السياسية خلال الفترة 2020-2022 (بالدرهم)

الموارد الذاتية	2020	2021	2022
واجبات الانخراط والمساهمات	43.106.069,64	84.598.702,41	52.487.547,54
عائدات غير جارية	13.987.652,08	7.837.802,26	19.208.781,20
عائدات مالية	204.342,44	160.223,34	95.473,16
المجموع	57 298 064,16	92.596.728,01	71.791.801,90

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

4.1. صرف 58% من الاعتمادات المرصودة من طرف الدولة لفائدة 18 حزبا في إطار الدعم السنوي الممنوع للأحزاب السياسية

رصدت الدولة، في قانون المالية لسنة 2022، اعتمادات مالية قدرها 140 مليون درهم في إطار الدعم السنوي الممنوع للأحزاب السياسية للمساهمة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية والمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث، وذلك عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 33). وقد تم صرف 58% من هذه الاعتمادات **لفائدة 18 حزبا** (80,94 مليون درهم) بالإضافة إلى حزب الحركة الشعبية الذي استفاد من الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء (0,23 مليون درهم).

في حين **لم يتم صرف الدعم العمومي لفائدة 16 حزبا** لعدم استيفائها شرطا أو أكثر من الشروط المطلوبة قانونا، ويتعلق الأمر بكل من حزب الحركة الشعبية، وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الخضر المغربي، وحزب الوحدة والديمقراطية، وحزب الإنصاف، وحزب النهضة والفضيلة، وحزب النهضة، وحزب الإصلاح والتنمية، وحزب المجتمع الديمقراطي، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والحزب الديمقراطي الوطني، وحزب العهد الديمقراطي وحزب النهج الديمقراطي العمالي وحزب القوات المواطنة وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (رسالة وزير الداخلية عدد 9052/م.ش.إ. بتاريخ 17 أكتوبر 2022).

إطار 1

المستجدات القانونية المتعلقة بشروط استفادة الأحزاب السياسية من الدعم السنوي والقواعد المعتمدة لاحتسابه

خلال سنة 2021، تم تغيير وتتميم شروط الاستفادة من الدعم (القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الذي تم تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 07.21). في هذا الإطار، تنص المادة 32 من القانون التنظيمي المذكور على ما يلي: "تمنح الدولة للأحزاب السياسية المؤسسة بصفة قانونية، المشاركة في الانتخابات العامة التشريعية، والتي غطت على الأقل ثلث عدد الدوائر الانتخابية المحلية الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب، شريطة أن تكون هذه الدوائر موزعة على الأقل على ثلاثة أرباع (3/ 4) جهات المملكة، وغطت على الأقل نصف عدد الدوائر الانتخابية الجهوية الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس المذكور، دعما سنويا للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها.

يشترط أيضا للاستفادة من الدعم المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه ما يلي:

1. فيما يخص الدوائر الانتخابية المحلية، أن يكون مترشح لا يزيد سنه على أربعين سنة مرتبا في المرتبة الأولى في ثلاث لوائح على الأقل من لوائح الترشيح المقدمة بتزكية من الحزب المعني؛
2. فيما يخص الدوائر الانتخابية الجهوية، أن تكون مترشحة مقيمة خارج تراب المملكة مرتبة في المرتبة الأولى في لائحة واحدة على الأقل من لوائح الترشيح المقدمة بتزكية من الحزب المعني، وأن تكون مترشحة لا يزيد سنها على أربعين سنة مرتبة في المرتبة الأولى في لائحة واحدة على الأقل من لوائح الترشيح المقدمة بتزكية من الحزب المعني".

كما تم تغيير القواعد المعتمدة لاحتساب مبلغ الدعم العمومي السنوي: فبالإضافة إلى الحصة السنوية الجزافية والتي توزع بالتساوي بين الأحزاب السياسية والتي لم يطرأ عليها أي تغيير، فإن التعديل أورد تغييرات على مستوى بعض النسب، إذ تستفيد الأحزاب السياسية من:

- مبلغ دعم إضافي يعادل الحصة الجزافية شرط حصولها على نسبة **1%** على الأقل دون أن تصل إلى نسبة **3%** من عدد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات العامة التشريعية، برسم مجموع الدوائر الانتخابية المحلية؛
- مبلغ دعم سنوي شرط حصولها على نسبة **3%** على الأقل من عدد الأصوات المعبر عنها برسم نفس الانتخابات، ويوزع على أساس عدد المقاعد وعدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب سياسي خلال نفس الانتخابات. ولاحتساب مبلغ الدعم المستحق على أساس عدد المقاعد، فإن كل حزب يمنح له دعم يعادل خمس مرات المبلغ العائد عن كل مقعد، في حالة فاز به مترشح باسمه مقيم خارج تراب المملكة على صعيد دائرة انتخابية محلية.

5.1. استفادة ثلاثة أحزاب من مساهمة الدولة بمبلغ 842.796 درهم لتغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية

خلال سنة 2022، استفادت **ثلاثة أحزاب** من مبلغ إجمالي قدره **842.796,00 درهم**، برسم دعم الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية. ويتعلق الأمر بكل من حزب التقدم والاشتراكية (468.750,00 درهم) وحزب الأمل (234.375,00 درهم) وحزب العمل (139.671,00 درهم).

فيما **فقدت ثلاثة أحزاب حقها في الاستفادة من هذه المساهمة** (حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الشورى والاستقلال)، بسبب عدم احترامها للأجل القانوني المحدد في أربع سنوات ابتداء من تاريخ عقد آخر مؤتمر وطني للحزب (المادتين 32 و49 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية).

6.1. استفادة سبعة أحزاب من دعم إضافي قدره 20,10 مليون درهم لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث

تنفيذا **للتوجيهات الملكية السامية** الرامية **"للرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها، في مجالات التفكير والتحليل والابتكار"**، بهدف **" مواكبة الهيآت السياسية، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية"** (**الخطاب الملكي**، بتاريخ 12 أكتوبر 2018، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة)؛

شهدت سنة 2022 تغيير وتتميم المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه (رقم 2.22.447 الصادر بتاريخ 29 يوليو 2022)، من أجل تحديد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل السياسي، وكذا مراقبة أوجه صرفه للغايات الذي منح من أجله.

في هذا الإطار، استفادت **سبعة أحزاب** سياسية من دعم سنوي إضافي برسم سنة 2022، بلغ مجموعه ما يناهز **20,10 مليون درهم**، تم صرفه ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022، لفائدة حزب التجمع الوطني للأحرار (5,61 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (4,67 مليون درهم) وحزب الاستقلال (4,08 مليون درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (1,93 مليون درهم) وحزب التقدم والاشتراكية (1,45 مليون درهم) وحزب الاتحاد الدستوري (1,31 مليون درهم) وحزب العدالة والتنمية (1,05 مليون درهم).

7.1. استفادة حزب واحد من دعم عمومي بقيمة 230.757,16 درهم لتشجيع تمثيلية النساء

في إطار صندوق الدعم المتعلق بتشجيع تمثيلية النساء، تقوم المصالح المختصة بوزارة الداخلية سنويا بالإعلان عن طلبات إبداء الاهتمام لتمويل المشاريع لفائدة الأحزاب السياسية والجمعيات المغربية الناشطة في مجال بناء قدرات النساء فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وإدارة الشؤون العامة. ويحدد سقف دعم الدولة في مبلغ 200 ألف درهم لكل مشروع، في حدود 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع (القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 14-618 بتاريخ 3 مارس 2014 المتعلق بمنح الدعم المخصص لتعزيز تمثيلية النساء).

في هذا الإطار، استفاد حزب الحركة الشعبية من دعم بقيمة 230.757,16 درهم لتشجيع تمثيلية النساء، مقابل دعم بمبلغ 212.472,27 درهم سنة 2021 استفادت منه أربعة أحزاب و195.000,00 درهم في سنة 2020 استفادت منها ثلاثة أحزاب **(الملحق 1)**.

8.1. 93% من مجموع الموارد تم التصريح بها من طرف ثمانية أحزاب

من بين مجموع الموارد المصرح بها برسم سنة 2022، والتي بلغت **152,97 مليون درهم،** بلغت **موارد ثمانية أحزاب** حوالي **142,12 مليون درهم،** أي ما يعادل **93%** من المبلغ المصرح به. في هذا الصدد، أنجزت ثلاثة أحزب موارد تتراوح ما بين 19 و51 مليون درهم، وهي حزب التجمع الوطني للأحرار (50,98 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (39 مليون درهم) وحزب الاستقلال (19,23 مليون درهم). في نفس الإطار، تراوحت موارد خمسة أحزاب ما بين 3 و10 مليون درهم، وهي حزب التقدم والاشتراكية (9,03 مليون درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (8,36 مليون درهم) وحزب العدالة والتنمية (7,65 مليون درهم) وحزب الإتحاد الدستوري (4,57 مليون درهم) وحزب الحركة الشعبية (3,27 مليون درهم). فيما أنجزت باقي الأحزاب (16 حزبا) مواردا بمبلغ **10,84 مليون** درهم، أي 7% من إجمالي الموارد، ولم تصرح خمسة أحزاب أخرى بأي مورد برسم السنة المعنية، وهي حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب الخضر المغربي وحزب الإصلاح والتنمية وحزب النهضة والفضيلة وحزب النهضة. ويوضح المبيان التالي توزيع هذه الموارد:

مبيان 1: توزيع مجموع الموارد بين الأحزاب السياسية برسم 2022 (مليون درهم)

2. ضرورة دعم تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدا

بلغ مجموع مبالغ الموارد موضوع ملاحظات المجلس ما يناهز 5,19 مليون درهم همت خمسة أحزاب، أي بنسبة 3% من مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية (152,96مليون درهم). وفي ما يلي أبرز الملاحظات المسجلة في هذا الإطار:

1.2. عدم تقديم وثائق الإثبات القانونية بشأن تحصيل موارد ذاتية بقيمة 3,08 مليون درهم

سجل المجلس نقائص على مستوى تبرير تحصيل جزء من الموارد المصرح بها من طرف **أربعة أحزاب**، حيث لم يتم دعم تحصيل مبلغ إجمالي قدره 3.084.920,30 درهم بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3)، لاسيما ما يتعلق بإعلان العمليات الدائنة وما يفيد تحصيل الموارد. وتتعلق هذه الموارد بالأحزاب التالية:

- حزب الحركة الشعبية: لم يقدم وثائق الإثبات بشأن تحصيل موارد ذاتية تتعلق بواجبات الانخراط والمساهمات، بمبلغ قدره 2.387.020,00 درهم (من أصل 3.040.895,17 درهم)؛
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: لم يقدم وثائق الإثبات بشأن تحصيل موارد ذاتية بقيمة 650.875,28 درهم (من أصل 1.604.665,17 درهم)، موزعة بين عائدات الأنشطة "الاتحاد بريس" (500.000,00 درهم) وأكرية محصلة من شركة اتصالات المغرب (100.875,28 درهم) ومساهمات أخرى (50.000,00 درهم)؛
- حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي: لم يدعم تحصيل موارد ذاتية تتعلق بواجبات الانخراط والمساهمات، قدرها 37.400,00 درهم (من أصل 335.562,76 درهم)، بوثائق الإثبات القانونية؛
- حزب الاتحاد الدستوري: لم يدعم تحصيل جميع موارده الذاتية، بقيمة 9.625,02 درهم، بوثائق الإثبات القانونية.

2.2. تجاوز السقف القانوني لاستخلاص مبالغ نقدا قدرها 2,11 مليون درهم

قام حزبان بتحصيل مبالغ **نقدا** بما مجموعه 2.111.000,00 درهم، عبارة عن قروض لفائدة الحزب، مخالفة بذلك السقف القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40)، التي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي". ويتعلق الأمر بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي قام بأربع عمليات لاستخلاص مبالغ إجمالية نقدا بقيمة إجمالية قدرها مليوني درهم (500.000 درهم لكل عملية)، وحزب الشورى والاستقلال الذي قام بعدة عمليات للاستخلاص نقدا لمبلغ إجمالي قدره 111.000,00 درهم.

جدول 5: وضعية تحصيل موارد الأحزاب السياسية غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية أو التي لم تحترم سقف التحصيل نقدا (بالدرهم)

الحزب السياسي	موارد لم تقدم بشأن تحصيلها وثائق الإثبات القانونية	مبالغ تتعلق بتسديدات مالية لفائدة الحزب تم إنجازها نقدا على الرغم من تجاوز قيمتها 10.000 درهم
حزب الحركة الشعبية	2 387 020,00	
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	650 875,28	2 000 000,00
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	37 400,00	
حزب الاتحاد الدستوري	9 625,02	
حزب الشورى والاستقلال		111 000,00
المجموع	**3.084.920,30**	**2 111 000,00**
المجموع العام	**5.195.920,30**	

3. وضعية إرجاع مبالغ الدعم العمومي غير المبررة إلى الخزينة إلى حدود متم سنة 2023

1.3. إرجاع 48% من الدعم غير المبرر من طرف 20 حزبا سنتي 2022 و2023 بمبلغ إجمالي قدره 27,06 مليون درهم

عملا بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، قام 20 حزبا، بإرجاع جزء من الدعم الممنوح لها إلى الخزينة **بما مجموعه 27,06 مليون درهم**، وذلك خلال سنتي 2022 (19 مليون درهم) و2023 (8,06 مليون درهم، إلى حدود شهر دجنبر 2023)، أي ما يعادل **48%** من إجمالي مبالغ الدعم غير المبررة **(الملحق 3)**.

جدول 6: توزيع مبالغ الدعم المرجعة إلى الخزينة حسب الأحزاب السياسية المعنية (موزعة حسب نسبة المبالغ المرجعة)

	الأحزاب السياسية	مبالغ الدعم المرجعة	
		المبلغ	النسبة
1	حزب التجمع الوطني للأحرار	12 268 867,35	%45,34
2	حزب العدالة والتنمية	6 288 007,40	%23,24
3	حزب الاستقلال	2 449 896,85	%9,05
4	حزب الاتحاد الدستوري	1 907 629,38	%7,05
5	حزب التقدم والاشتراكية	1 655 709,84	%6,12
6	حزب الإصلاح والتنمية	749 960,34	%2,77
7	الحزب المغربي الحر	489 101,03	%1,81
8	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	236 968,54	%0,88
9	حزب الديمقراطيون الجدد	193 111,17	%0,71
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية	145 634,28	%0,54
11	حزب الوحدة والديمقراطية	131 023,44	%0,48
12	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	95 896,03	%0,35
13	حزب الأمل	91 724,81	%0,34
14	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	81 994,11	%0,30
15	حزب العمل	66 094,82	%0,24
16	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	61 064,19	%0,23
17	حزب الحركة الشعبية	58 550,18	%0,22
18	حزب البيئة والتنمية المستدامة	56 692,84	%0,21
19	حزب الشورى والاستقلال	27 174,21	%0,10
20	الحزب الاشتراكي الموحد	3 294,36	%0,01
	المجموع	**27 058 395,17**	**%100**

وتخص هذه المبالغ مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية (22,56 مليون درهم تهم 18 حزبا) ومساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (1,15 مليون درهم بالنسبة لسبعة أحزاب)، وكذا مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث (3,35 مليون درهم بالنسبة لأربعة أحزاب)، وتتوزع هذه المبالغ على الشكل التالي:

مبالغ الدعم المرجعة إلى الخزينة من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية

- **اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (770.669,07 درهم)**

قام حزبان، خلال سنة 2022، بإرجاع ما مجموعه **770.669,07 مليون** درهم من مبالغ الدعم غير المستعملة برسم اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، موزعة ما بين حزب التجمع الوطني للأحرار (759.723,27 درهم) وحزب الحركة الشعبية (10.945,80 درهم).

- **اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (7,84 مليون درهم)**

خلال سنتي 2022 و2023، قام 15 حزبا بإرجاع ما يناهز **7,84 مليون درهم**، من مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة برسم اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

فخلال سنة 2022، أرجعت ثمانية أحزاب ما مجموعه **4.186.865,91 درهم** إلى الخزينة، موزعة بين حزب العدالة والتنمية (2.893.000,00 درهم) وحزب التجمع الوطني للأحرار (1.071.704,16 درهم) وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية (87.988,87 درهم) وحزب العمل (66.094,82 درهم) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (25.743,96 درهم) وحزب الشورى والاستقلال (27.174,21 درهم) وحزب الحركة الشعبية (8.375,94 درهم) والحزب المغربي الحر (6.783,95 درهم).

وخلال سنة 2023، أرجعت تسعة أحزاب ما مجموعه **3.647.897,83 درهم** إلى الخزينة، موزعة بين حزب العدالة والتنمية (2.893.780,75 درهم) وحزب الاتحاد الدستوري (329.978,49 درهم) وحزب الديمقراطيين الجدد (193.111,17 درهم) وحزب التجمع الوطني للأحرار (82.996,24 درهم) وحزب الإصلاح والتنمية (70.203,39 درهم) وحزب الأمل (34.684,00 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (31.946,09 درهم) وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (11.197,70 درهم) والحزب الاشتراكي الموحد (3.294,36 درهم).

- **اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية (9,81 مليون درهم)**

خلال سنتي 2022 و2023، قامت ستة أحزاب بإرجاع 9,81 مليون درهم من مبالغ الدعم غير المستعملة أو غير المستحقة من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية لاقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية.

في هذا الصدد، أرجعت ثلاثة أحزاب خلال سنة 2022 ما مجموعه 9,32 مليون درهم، موزعة بين حزب التجمع الوطني للأحرار (9.146.253,68 درهم) وحزب الحركة الشعبية (39.228,44 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (131.123,44 درهم).

وفي سنة 2023، أرجعت أربعة أحزاب ما مجموعه 498.222,90 درهم، موزعة بين حزب الاتحاد الدستوري (273.206,00 درهم) وحزب التجمع الوطني للأحرار (208.190,00 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (13.358,09 درهم) وحزب الأمل (3.468,81 درهم).

- **اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (984.848,38 درهم)**

خلال سنة 2022، قام حزب التجمع الوطني للأحرار بإرجاع 984.848,38 درهم من مبالغ دعم غير مبررة من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية لاقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

- **اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية (3,14 مليون درهم)**

خلال سنتي 2022 و2023، قامت ثلاثة أحزاب بإرجاع 3,14 مليون درهم من مبالغ دعم غير مبررة أو غير مستحقة من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية لاقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

فخلال سنة 2022، قامت ثلاثة أحزاب بإرجاع 2,85 مليون درهم، موزعة ما بين حزب الاستقلال (2.449.896,85 درهم) وحزب التقدم والاشتراكية (204.914,63 درهم) والحزب المغربي الحر (200.000,00 درهم). وفي سنة 2023، أرجع الحزب المغربي الحر مبلغ دعم قدره 282.317,08 درهم.

- **اقتراع 25 نونبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب**

قام حزب التجمع الوطني للأحرار خلال سنة 2022 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 15.151,69 درهم برسم اقتراع 25 نونبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

➢ مبالغ الدعم المرجعة إلى الخزينة المتعلقة بمصاريف التدبير ومصاريف المهام والأبحاث والدراسات

- **المبالغ المرجعة المتعلقة بمصاريف التدبير برسم السنوات المالية 2019-2021**

خلال سنة 2022، أرجعت ستة أحزاب مبالغ دعم غير مستعملة برسم سنتي 2020 و2021، بما مجموعه **866.626,51 درهم**، موزعة بين حزب الإصلاح والتنمية (567.762,00 درهم) وحزب جبهة القوى الديمقراطية (145.634,28 درهم) وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية (95.506,81 درهم) وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (49.866,49 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (4.711,93 درهم) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (3.091,00 درهم).

وفي سنة 2023 قامت ثلاثة أحزاب بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة برسم سنتي 2021 و2022، بما مجموعه **138.977,86 درهم**، موزعة بين حزب الحرية والعدالة الاجتماعية (53.418,86 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (31.987,00 درهم).

كما قام في نفس السنة حزب الإصلاح والتنمية بإرجاع مبلغ **182.198,34 درهم**، يتعلق بالجزء المتبقي من الدعم غير المستعمل برسم السنة المالية 2020 (111.994,95 درهم)، وقد تم خصم مبلغ 70.203,39 درهم من المبلغ الباقي إرجاعه برسم اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

- **الدعم المرجع برسم مصاريف التدبير برسم السنة المالية 2022**

قام كل من حزب الأمل وحزب البيئة والتنمية المستدامة خلال سنة 2023 بإرجاع مبلغي دعم غير مستعملين قدرهما على التوالي 53.572,00 درهم و27.857,88 درهم.

- **الدعم المرجع برسم مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث (3,35 مليون درهم)**

قامت أربعة أحزاب، خلال سنة 2023، بإرجاع مبلغ إجمالي قدره 3,35 مليون درهم من مبالغ الدعم غير المستعملة برسم مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث، وتتوزع هذه المبالغ بين حزب التقدم والاشتراكية (1.450.795,21 درهم) وحزب الاتحاد الدستوري (1.304.444,89 درهم) وحزب العدالة والتنمية (501.226,65 مليون درهم) وحزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (95.896,03 درهم).

2.3. عدم إرجاع مبلغ 29,21 مليون درهم من الدعم غير المبرر أو غير المستعمل من طرف 19 حزبا

لم يقم 19 حزبا، إلى حدود شهر دجنبر 2023، بإرجاع مبالغ دعم غير مبررة قدرها 29,21 مليون درهم إلى الخزينة (الملحق 4).

جدول 7: توزيع مبالغ الدعم غير المرجعة إلى الخزينة حسب الأحزاب السياسية المعنية
(موزعة حسب نسبة المبالغ غير المرجعة)

	الأحزاب السياسية	مبالغ الدعم غير المرجعة	
		المبلغ	النسبة
1	حزب الاستقلال	15 291 524,83	52,36%
2	حزب الحركة الشعبية	5 397 080,00	18,48%
3	حزب العدالة والتنمية	2 891 341,27	9,90%
4	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1 562 962,34	5,35%
5	الحزب الديمقراطي الوطني	942 193,70	3,23%
6	حزب الإصلاح والتنمية	713 141,18	2,44%
7	حزب المجتمع الديمقراطي	422 766,10	1,45%
8	الحزب المغربي الحر	396 767,84	1,36%
9	حزب الخضر المغربي	344 044,77	1,18%
10	حزب الأصالة والمعاصرة	310 158,51	1,06%
11	حزب العهد الديمقراطي	240 000,00	0,82%
12	حزب الأمل	146 428,00	0,50%
13	حزب جبهة القوى الديمقراطية	142 144,19	0,51%
14	حزب البيئة والتنمية المستدامة	140 900,00	0,51%
15	حزب الوحدة والديمقراطية	125 921,06	0,45%
16	حزب الإنصاف	66 034,77	0,24%
17	حزب النهضة	35 366,15	0,13%
18	حزب النهضة والفضيلة	23 610,38	0,09%
19	حزب الوسط الاجتماعي	12 952,23	0,05%
	المجموع	**29 205 337,32**	**100%**

وتشمل هذه المبالغ مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية (26,69 مليون درهم) وفي تغطية مصاريف التدبير (1,08 مليون درهم) والمهام والدراسات والأبحاث (1,44 مليون درهم). كما هو مبين في ما يلي:

➢ مبالغ الدعم غير المرجعة من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية

- **اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (1,38 مليون درهم)**

لم تقم خمسة أحزاب بإرجاع مبلغ دعم إجمالي إلى الخزينة قدره **1,38 مليون درهم**، يتوزع بين:

- مبالغ دعم غير مستعملة تتعلق بحزب الاستقلال (980.000,00 درهم) وحزب الحركة الشعبية (270.000,00 درهم) وحزب الإصلاح والتنمية (120.111,53 درهم) وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (3.524,40 درهم)؛
- ومبالغ لم يتم تبرير صرفها بوثائق الإثبات القانونية من قبل حزب جبهة القوى الديمقراطية (7.791,88 درهم).

- **اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (1,42 مليون درهم)**

لم تقم ثمانية أحزاب بإرجاع مبلغ دعم إجمالي إلى الخزينة قدره **1,42 مليون درهم**، يتوزع بين:

- مبالغ دعم غير مستعملة من طرف حزب الإصلاح والتنمية (496.530,05 درهم) وحزب المجتمع الديمقراطي (386.450,33 درهم) وحزب جبهة القوى الديمقراطية (41.680,00 درهم) وحزب الاستقلال (35.181,30 درهم) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (10.000,00 درهم) وحزب النهضة والفضيلة (9.830,72 درهم) وحزب الحركة الشعبية (9.606,40 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (8.000,00 درهم).
- ومبالغ لم يتم تبرير صرفها بوثائق الإثبات القانونية: حزب الحركة الشعبية (197.826,00 درهم) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (127.900,00 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (40.903,58 درهم) وحزب جبهة القوى الديمقراطية (27.114,31 درهم) وحزب المجتمع الديمقراطي (25.000,00 درهم).

- **اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية (21,21 مليون درهم)**

لم تقدم ثمانية أحزاب ما يثبت إرجاعها إلى الخزينة مبلغ دعم إجمالي قدره **21,21 مليون درهم**، يشمل:

- مبلغ دعم غير مستحق يهم حزب العدالة والتنمية (2.891.341,27 درهم)؛
- مبالغ دعم غير مستعملة تهم حزب الاستقلال (1.273.808,22 درهم) وحزب الحركة الشعبية (723.607,60 درهم) وحزب جبهة القوى الديمقراطية (65.558,00 درهم) وحزب الإصلاح والتنمية (35.247,00 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (20.000,00 درهم) وحزب النهضة والفضيلة (1.279,66 درهم)؛
- مبالغ لم يتم تبرير صرفها بوثائق الإثبات القانونية تتعلق بحزب الاستقلال (11.875.950,00 درهم) وحزب الحركة الشعبية (4.196.040,00 درهم) وحزب الإصلاح والتنمية (61.252,60 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (46.525,77 درهم) وحزب النهضة والفضيلة (12.500,00 درهم) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (3.000,00 درهم).

- **اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (1,15 مليون درهم)**

لم تقدم ثلاثة أحزاب بتقديم ما يثبت إرجاعها إلى الخزينة مبلغ دعم إجمالي قدره **1,15 مليون درهم**، يشمل:

- مبلغ دعم غير مستعمل أو مستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها يهم الحزب الديمقراطي الوطني بما مجموعه 290.202,00 درهم؛
- ومبالغ لم يتم تبرير صرفها بوثائق الإثبات القانونية، ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (616.579,56 درهم) وحزب العهد الديمقراطي (240.000,00 درهم).

- **اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (185.076,00 درهم)**

لم يقم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة بما قدره 185.076,00 درهم.

- **اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية (1,35 مليون درهم)**

لم تقم ثلاثة أحزاب بإرجاع مبلغ دعم إجمالي إلى الخزينة قدره **1,35 مليون درهم**، يتوزع بين:

- مبلغ دعم غير مستحق يهم الحزب الديمقراطي الوطني (651.991,70 درهم) والحزب المغربي الحر (187.821,39 درهم)؛
- مبلغ دعم غير مستعمل يخص الحزب المغربي الحر بما قدره 94.495,68 درهم؛
- مبلغ لم يتم تبرير صرفه بوثائق الإثبات القانونية، يهم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (421.311,41 درهم).

➢ مبالغ الدعم غير المرجعة المتعلقة بمصاريف التدبير برسم السنوات المالية 2017 و2020 و2021 (803.724,14 درهم)

لم يقم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة برسم السنة المالية 2017 قدره **25.068,36 درهم**.

ولم يقم حزبان (02) بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة برسم السنة المالية 2020 بما مجموعه **216.796,26 درهم**، يتوزع بين حزب الخضر المغربي (150.761,49 درهم) وحزب الانصاف (66.034,77 درهم).

كما لم تقم خمسة أحزاب بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل، برسم السنة المالية 2021، بما مجموعه **561.859,52 درهم**، يتوزع ما بين حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (311.402,61 درهم) وحزب الخضر المغربي (193.283,28 درهم) وحزب النهضة (35.366,15 درهم) وحزب المجتمع الديمقراطي (11.315,77 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (10.491,71 درهم).

➢ عدم إرجاع 273.831,00 درهم من مبالغ دعم غير مستعملة من طرف ثلاثة أحزاب برسم الدعم السنوي للتدبير لسنة 2022

لم تقم ثلاثة أحزاب بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة، برسم السنة المالية 2022، بما مجموعه **273.831,00 درهم**، ويتعلق الأمر بكل من حزب الأمل (146.428,00 درهم) والحزب المغربي الحر (114.450,77 درهم) وحزب الوسط الاجتماعي (12.952,23 درهم).

➢ عدم إرجاع 1,44 مليون درهم من مبالغ دعم غير مستعملة من طرف حزبين برسم الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022

لم يقم حزبان بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة، بما مجموعه 1.436.743,82 درهم، تمثل **حاصل الفرق بين مبالغ الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما برسم السنة المالية 2022 والمبالغ الملتزم باستعمالها** في إطار الاتفاقيات المبرمة مع مقدمي الخدمات لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث. ويتعلق الأمر بكل من حزب الاستقلال (1.126.585,31 درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (310.158,51 درهم).

ويلخص الجدول التالي مؤشرات النجاعة المتعلقة بإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة من طرف الأحزاب السياسية مرتبة حسب نتائج الاستحقاق برسم انتخاب أعضاء مجلس النواب (إلى غاية أواخر شهر نونبر 2023).

جدول 8: مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة (بالدرهم)

	الأحزاب السياسية	إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة		
		المبالغ غير المرجعة	المبالغ المرجعة خلال سنة 2022	المبالغ المرجعة خلال سنة 2023
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		11 977 681,11	291 186,24
2	حزب الأصالة والمعاصرة	310 158,51		
3	حزب الاستقلال	15 291 524,83	2 449 896,85	
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية			95 896,03
5	حزب الحركة الشعبية	5 397 080,00	58 550,18	
6	حزب التقدم والاشتراكية		204 914,63	1 450 795,21
7	حزب الاتحاد الدستوري			1 907 629,38
8	حزب العدالة والتنمية	2 891 341,27	2 893 000,00	3 395 007,40
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1 562 962,34		
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية	142 144,19	145 634,28	
11	الحزب الاشتراكي الموحد			3 294,36
12	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		49 866,49	11 197,70
13	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي		4 711,93	77 282,18
14	حزب الديمقراطيون الجدد			193 111,17
15	حزب البيئة والتنمية المستدامة	140 900 ,00	28 834,96	27 857,88
16	الحزب المغربي الحر	396 767,84	206 783,95	282 317,08
17	حزب الأمل	146 428 ,00		91 724,81
18	حزب الإنصاف	66 034,77		
19	حزب الخضر المغربي	344 044,77		
20	حزب الوحدة والديمقراطية	125 921,06	131 023,44	
21	حزب الوسط الاجتماعي	12 952,23		
22	حزب الإصلاح والتنمية	713 141,18	567 762,00	182 198,34
23	حزب الشورى والاستقلال		27 174,21	
24	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		183 549,68	53 418,86
25	حزب النهضة والفضيلة	23 610,38		
26	حزب العمل		66 094,82	
27	حزب النهضة	35 366,15		
28	حزب المجتمع الديمقراطي	422 766,10		
29	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية			
30	الحزب الديمقراطي الوطني	942 193,70		
31	حزب العهد الديمقراطي	240 000,00		
32	حزب النهج الديمقراطي العمالي			
33	حزب القوات المواطنة			
34	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية			
	المجموع	**29 205 337,32**	**18 995 478,53**	**8 062 916,64**
	النسبة	**51,91%**	**48,09%**	

ثانيا. النفقات المصرح بصرفها ونتائج فحص صحتها

1. وضعية تنفيذ النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب

1.1. 86% من النفقات الإجمالية تم تنفيذها من طرف ثمانية أحزاب

على غرار ما تم تسجيله خلال السنوات الفارطة، تم تنفيذ 86% من النفقات المصرح بصرفها من طرف ثمانية أحزاب، أي 100,19 مليون درهم من أصل 115,89مليون درهم، وذلك باستثناء المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. في هذا الصدد، نفذت أربعة أحزاب ما بين 6% و25% من إجمالي النفقات المصرح بها (حزب الأصالة والمعاصرة وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية). ونفذت أربعة أحزاب أخرى ما بين 3% وأقل من 6% من مجموع النفقات المصرح بها (حزب العدالة والتنمية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الإتحاد الدستوري وحزب الحركة الشعبية). فيما تم تنفيذ باقي النفقات من طرف 21 حزبا، أي 15,70 مليون درهم من أصل 115,89 مليون درهم (14%).

ويلخص **الملحق 5** تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022.

2.1. اتسام النفقات الإجمالية للأحزاب بأهمية نفقات التسيير

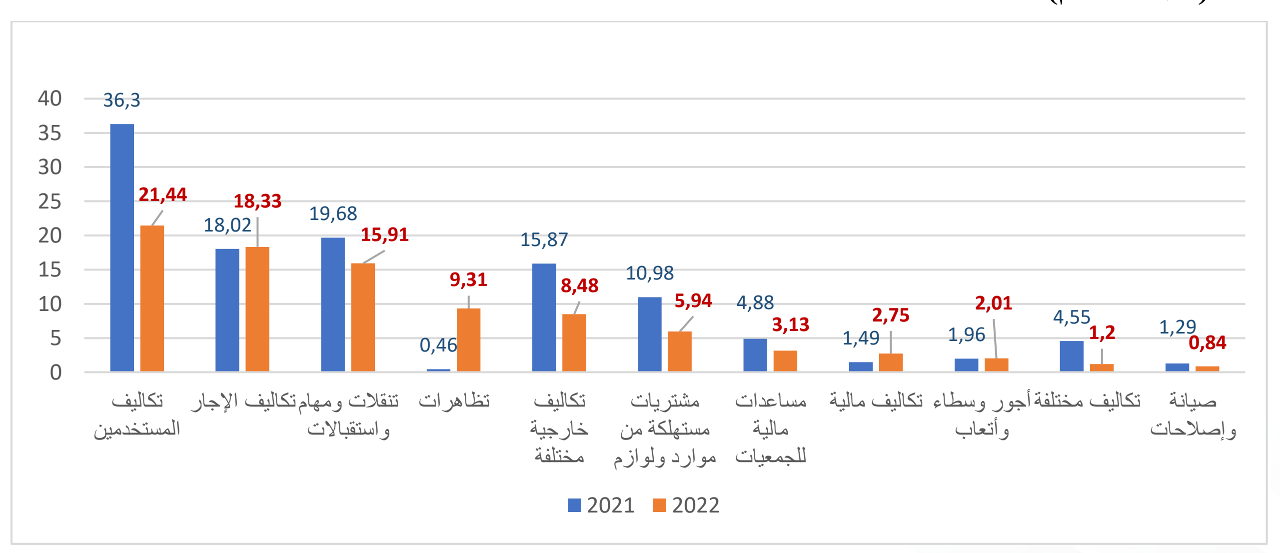
بلغت النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية ما مجموعه **130,65 مليون درهم** برسم سنة 2022، تتوزع بين تكاليف التسيير بمبلغ 89,35 مليون درهم (69%)، وتكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية بمبلغ 19,90 مليون درهم (15%) والمصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث بمبلغ 14,77 مليون درهم (11%) بالإضافة إلى اقتناء أصول ثابتة بمبلغ 6,63 مليون درهم (5%).

ويبين **الملحق 6** توزيع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية بشكل تفصيلي حسب طبيعتها.

3.1. انخفاض تكاليف تسيير الأحزاب بنسبة 23% مقارنة مع سنة 2021

بلغت تكاليف التسيير 89,35 مليون درهم، مقابل 115,48 مليون درهم سنة 2021، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 23% كما يوضح المبيان التالي:

مبيان 2: تطور تكاليف تسيير الأحزاب السياسية برسم سنتي 2021 و2022 حسب طبيعتها (مليون درهم)



وتتوزع تكاليف التسيير برسم سنة 2022 ما بين تكاليف المستخدمين (24%) وتكاليف الإيجار (21%) وتكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات (18%) وتكاليف التظاهرات (10%) وتكاليف خارجية مختلفة (9%) وتكاليف المشتريات من مواد ولوازم (7%) بالإضافة إلى تكاليف أخرى مختلفة (11%).

4.1. تصريح خمسة أحزاب بالالتزام بنفقات متعلقة بإنجاز المهام والدراسات والأبحاث

استفادت سبعة أحزاب سياسية، ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022، من دعم سنوي إضافي بما مجموعه 20,10 مليون درهم لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث (حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الإتحاد الدستوري وحزب العدالة والتنمية).

وقد التزمت خمسة أحزاب من بين هذه الأخيرة بإنجاز دراسات وأبحاث بمبلغ إجمالي قدره 15,64 مليون درهم في إطار اتفاقيات مع خبراء ومكاتب ومراكز للدراسات، وقامت بتحويل 6,59 مليون درهم من هذه الالتزامات لمقدمي الخدمات المعنيين (حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية).

كما قامت أربعة أحزب بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة إلى الخزينة قدرها 3,35 مليون درهم (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الإتحاد الدستوري وحزب العدالة والتنمية).

أما بالنسبة للتقييد المحاسبي لهذه العمليات برسم سنة 2022، فقامت أربعة أحزاب بتسجيل مصاريف قدرها 14,76 مليون درهم على مستوى حساب العائدات والتكاليف، وذلك تطبيقا لقواعد مسك المحاسبة التي تقتضي إدراج جميع النفقات الملتزم بها خلال السنة المعنية (حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية).

5.1. تصريح 13 حزبا بنفقات قدرها 19,90 مليون درهم تتعلق بمصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية

بلغت مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية 19,90 مليون درهم بمناسبة تنظيم 13 حزبا لمؤتمراتها الوطنية العادية، مقابل 0,25 مليون درهم سنة 2021 و11,98 مليون درهم سنة 2020.

جدول 9: النفقات المصرح بصرفها لتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية (بالدرهم)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات المصرح بها من طرف الحزب	مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	
			المبلغ	النسبة
1	حزب الاتحاد الدستوري	5 668 586,60	3 298 206,60	%58
2	حزب التقدم والاشتراكية	6 775 869,59	3 078 177,49	%45
3	حزب الوسط الاجتماعي	737 047,77	285 512,00	%39
4	حزب الوحدة والديمقراطية	386 603,13	129 566,00	%34
5	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	10 405 922,33	3 378 494,85	%32
6	حزب جبهة القوى الديمقراطية	1 238 886,27	355 108,96	%29
7	حزب التجمع الوطني للأحرار	32 608 213,88	7 965 565,12	%24
8	حزب الشورى والاستقلال	1 048 516,22	243 200,00	%23
9	حزب الحركة الشعبية	4 598 853,12	827 988,43	%18
10	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	865 686,12	142 440,00	%16
11	حزب العمل	927 647,23	139 671,00	%15
12	حزب المجتمع الديمقراطي	327 019,40	45 388,25	%14
13	حزب النهضة والفضيلة	261 688,87	11 729,60	%4
	المجموع	**65 850 540,53**	**19 901 048,30**	**%30**

وجدير بالذكر بأن حزب الإصلاح والتنمية وحزب النهج الديمقراطي العمالي لم يقوما بفرز مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي عن تكاليف تدبير الحزب، علما بأن الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي لم تمكن من حصر المصاريف المخصصة لتنظيم المؤتمر الوطني العادي.

6.1. تصريح 18 حزبا بتكاليف اقتناء أصول ثابتة بما مجموعه 6,63 مليون درهم

صرح 18 حزبا بنفقات تتعلق بتكاليف اقتناء أصول ثابتة بما يناهز 6,63 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضا مقارنة مع سنتي 2021 (7,65 مليون درهم) و2020 (21,91 مليون درهم).

جدول 10: النفقات المتعلقة باقتناء أصول ثابتة (بالدرهم)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات المصرح بها من طرف الحزب	اقتناء أصول ثابتة	
			المبلغ	النسبة
1	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	3 052 951,21	2 112 500,00	%69,20
2	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	1 817 908,61	1 063 048,00	%58,48
3	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	865 686,12	204 600,00	%23,63
4	الحزب المغربي الحر	635 549,23	123 400,00	%19,42
5	الحزب الاشتراكي الموحد	485 052,34	93 940,00	%19,37
6	حزب البيئة والتنمية المستدامة	722 149,16	120 000,00	%16,62
7	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	10 405 922,33	739 206,00	%7,10
8	حزب الشورى والاستقلال	1 048 516,22	67 018,00	%6,39
9	حزب الاستقلال	19 034 263,55	1 168 551,46	%6,14
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية	1 238 886,27	56 020,00	%4,52
11	حزب العدالة والتنمية	6 968 644,81	275 700,00	%3,96
12	حزب الحركة الشعبية	4 598 853,12	59 060,26	%1,28
13	حزب الأصالة والمعاصرة	28 894 318,08	270 907,00	%0,94
14	حزب الاتحاد الدستوري	5 668 586,60	46 420,00	%0,82
15	حزب التجمع الوطني للأحرار	32 608 213,88	194 565,30	%0,60
16	حزب المجتمع الديمقراطي	327 019,40	1 900,00	%0,58
17	حزب التقدم والاشتراكية	6 775 869,59	31 566,00	%0,47
18	حزب العمل	927 647,23	4 350,00	%0,47
	المجموع	**126 076 037,75**	**6 632 752,02**	**5,26%**

2. تسجيل نقائص على مستوى دعم 26% من مجموع النفقات المصرح بصرفها، من بينها 14% مرتبطة بنفقات التدبير و12% بالنفقات المتعلقة بالدعم السنوي الإضافي

بلغ مجموع نفقات التدبير التي سجل المجلس بشأنها نقائص ما يناهز 18,71 مليون درهم، أي ما يزيد على 14% من إجمالي النفقات المصرح بصرفها (130,65 مليون درهم)، مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع تلك المتعلقة بسنوات 2021 (4%) و2020 (1%). وقد همت هذه النقائص 24 حزبا من أصل 29 حزبا، تتوزع ما بين نفقات لم يتم دعمها بوثائق الإثبات القانونية (13% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب) ونفقات تم دعمها بوثائق إثبات غير كافية أو معنونة في غير اسم الحزب (1%). وتعزى هذه الوضعية أساسا لعدم الإدلاء ببعض الوثائق والمستندات المثبتة المنصوص عليها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية الجاري بها العمل بعد التغييرات التي شهدتها ابتداء من 7 أكتوبر 2021 في ما يخص تبرير أجور المستخدمين و التعويضات وكذا النفقات المتعلقة بكراء المقرات الحزبية.

وبخصوص الدعم السنوي الإضافي، المصرح بصرفه لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث، سجل المجلس ملاحظات همت نقائص على مستوى دعم نفقات قدرها 15,64 مليون درهم بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يناهز 12% من إجمالي النفقات المصرح بصرفها (130,65 مليون درهم).

وفي ما يلي الملاحظات المسجلة بهذا الخصوص:

1.2. عدم دعم أجور مستخدمي 17 حزبا بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يمثل 7% من إجمالي النفقات المصرح بها

أضحت الأحزاب السياسية ملزمة بموجب القرار المشترك رقم 2635.21 المذكور أعلاه بدعم نفقات أجور وتعويضات المستخدمين بعدة وثائق تتعلق بتبرير اللجوء للمنافسة لتوظيف كفاءات تتوفر على المؤهلات المطلوبة (نسخة من الإعلان بفتح باب الترشيح وشهادة تثبت المؤهلات العلمية والتجربة المهنية ومحضر الشروع في العمل ونسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية) وبتسوية الحزب المشغل لوضعيتهم القانونية (عقد العمل والعقد الملحق في حالة التجديد أو التغيير) وتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد (شهادة الانخراط والتسجيل (الحزب) وبيان شهري بالتصريح بالأجور المتحصل عليها فعليا وورقة أداء الاشتراكات) وتبرير التعويضات والمكافآت الممنوحة لهم (مقرر منح التعويض أو المكافأة يبين عناصر احتساب المبلغ الممنوح)، وكذا بتبرير الأجور عن مختلف الخدمات واستخدام أشخاص غير منتمين للحزب للقيام ببعض الأعمال (نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وإشهاد مقدم الخدمة يبرز طبيعة الخدمة أو العمل المنجز وتسلمه للأجر).

غير أن 17 حزبا لم يقوموا بدعم صرف النفقات المتعلقة بأجور وتعويضات المستخدمين بما مجموعه 9,02 مليون درهم بوثائق الإثبات القانونية، أي **ما يناهز 7% من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب**، و8% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف هذه الأحزاب المعنية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 11: وضعية النفقات المتعلقة بأجور وتعويضات المستخدمين غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية

	الحزب	مجموع النفقات المصرح بها من طرف الحزب	الأجور والتعويضات غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية		موضوع النفقات
			المبلغ	النسبة	
1	حزب العمل	927 647,23	670 000,00	%72,23	أجور المستخدمين
2	حزب النهضة والفضيلة	261 688,87	151 160,00	%57,76	أجور المستخدمين
3	حزب الحركة الشعبية	4 598 853,12	1 442 249,26	%31,36	أجور المستخدمين
4	حزب الديمقراطيين الجدد	800 406,86	190 700,00	%23,83	أجور المستخدمين
5	حزب الوسط الاجتماعي	737 047,77	170 200,00	%23,09	أجور المستخدمين
6	حزب الخضر المغربي	233 910,11	51 756,00	%22,13	أجور وتعويضات المستخدمين
7	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	8 570 922,33	1 210 997,30	%14,13	الأجور والتعويضات والمكافآت الممنوحة للمستخدمين، وكذا أجور المستخدمين غير المنتمين للحزب
8	حزب الوحدة والديمقراطية	386 603,13	41 407,68	%10,71	أجور المستخدمين
9	حزب الاستقلال	19 034 263,55	1 692 137,46	%8,89	أجور المستخدمين
10	حزب العدالة والتنمية	6 968 644,81	602 947,07	%8,65	أجور المستخدمين
11	حزب البيئة والتنمية المستدامة	722 149,16	60 196,40	%8,34	أجور المستخدمين
12	حزب المجتمع الديمقراطي	327 019,40	23 500,00	%7,19	أجور المستخدمين
13	حزب التجمع الوطني للأحرار	32 608 213,88	2 122 293,00	%6,51	أجور المستخدمين
14	حزب التقدم والاشتراكية	6 775 869,59	396 180,32	%5,85	أجور المستخدمين
15	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	865 686,12	21 579,30	%2,49	مساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
16	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	3 052 951,21	25 734,60	%0,84	أجور المستخدمين
17	حزب الأصالة والمعاصرة	28 894 318,08	148 632,36	%0,51	تعويضات أربعة مستخدمين بعد إنهاء عقد العمل
	المجموع	**115 766 195,22**	**9 021 670,75**	**%7,79**	

وتشكل هذه الأجور والتعويضات غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية ما يناهز 58% إلى 72% من إجمالي نفقات حزبين، و22% إلى 31% بالنسبة لأربعة أحزاب و8% إلى 14% بالنسبة لخمسة أحزاب، و1% إلى 7% بالنسبة لستة أحزاب.

وجدير بالذكر بأن حزب الأصالة والمعاصرة قام بتسوية وضعيته بعد توصله بملاحظة المجلس حول عدم دعم صرف أجور وتعويضات المستخدمين (7,46 مليون درهم) بوثائق الإثبات القانونية، وذلك من خلال الإدلاء برسائل التزام تم توقيعها معهم في شهر غشت 2023، بأثر رجعي يعود لتاريخ التحاقهم بالحزب.

2.2. عدم دعم صرف نفقات كراء مقرات 13 حزبا بعقود وإيصالات الكراء، ناهزت 3% من إجمالي النفقات المصرح بها

سجل المجلس أن 13 حزبا، لم تقم بدعم النفقات المتعلقة بكراء مقراتها، بما مجموعه 4,25 مليون درهم، بوثائق الإثبات القانونية، أي ما يشكل 3% من إجمالي النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب و6% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية، كما هو مبين في الجدول أسفله.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب أصبحت ملزمة بدعم صرف نفقات كراء مقراتها بوثائق إثبات الاستغلال (عقد كراء الإيجار الأصلي والعقد الملحق في حالة التغيير) وتوصل مالكي العقارات بالمبالغ المصرح بصرفها (إيصالات الكراء)، وذلك طبقا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية بعد تتميمه وتغييره (قائمة الوثائق المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية).

جدول 12: وضعية النفقات المتعلقة بكراء مقرات الأحزاب غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية

	الحزب السياسي	مجموع النفقات المصرح بها من طرف الحزب	الأكرية غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية	
			المبلغ	النسبة
1	حزب النهضة والفضيلة	261 688,87	87 120,00	%33,29
2	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	981 732,18	300 000,00	%30,56
3	حزب الوحدة والديمقراطية	386 603,13	72 000,00	%18,62
4	حزب الوسط الاجتماعي	737 047,77	106 600,00	%14,46
5	حزب الاستقلال	19 034 263,55	2 048 232,67	%10,76
6	حزب العدالة والتنمية	6 968 644,81	821 707,07	%11,79
7	حزب الإصلاح والتنمية	170 976,21	16 401,00	%9,59
8	حزب الحركة الشعبية	4 598 853,12	390 258,12	%8,49
9	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	3 052 951,21	243 600,00	%7,98
10	حزب العمل	927 647,23	54 939,42	%5,92
11	الحزب الاشتراكي الموحد	485 052,34	6 600,00	%1,36
12	الحزب المغربي الحر	635 549,23	6 000,00	%0,94
13	حزب الأصالة والمعاصرة	28 894 318,08	100 500,00	%0,35
	المجموع	**67 135 327,73**	**4 253 958,28**	%6,34

وكما يبين الجدول أعلاه، تشكل نفقات كراء مقرات الأحزاب غير المدعمة بوثائق الإثبات ما يناهز 31% و33% بالنسبة لحزبين و10% إلى 19% بالنسبة لخمسة أحزاب وأقل من 1% إلى 8% بالنسبة لستة أحزاب أخرى.

3.2. تصريح 11 حزبا بنفقات أخرى لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية (خارج نفقات الأجور والأكرية)، ناهزت 3% من مجموع النفقات المصرح بصرفها

بلغ مجموع النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية (خارج نفقات الأجور والأكرية) ما يناهز 3,98 مليون درهم، همت 11 حزبا، وهو ما يعادل 3% من مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية، و7% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب المعنية.

جدول 13: وضعية النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات	نفقات لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية		موضوع النفقات
			المبلغ	النسبة	
1	حزب الوحدة والديمقراطية	386 603,13	273 195,45	%70,67	مشتريات وتكاليف خارجية أخرى ومصاريف تنظيم المؤتمر الوطني
2	حزب النهج الديمقراطي العمالي	134 020,30	78 818,00	%58,81	مصاريف التنقلات والاجتماعات ومشتريات مستهلكة وتكاليف خارجية
3	حزب الوسط الاجتماعي	737 047,77	424 816,57	%57,64	تكاليف خارجية أخرى مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم
4	حزب الإصلاح والتنمية	170 976,21	57 889,00	%33,86	مصاريف التنقل والحراسة
5	حزب العدالة والتنمية	6 968 644,81	1 539 381,96	%22,09	كراء السيارات وصرف مبالغ لشركة مملوكة للحزب
6	حزب العمل	927 647,23	159 690,00	%17,21	نفقات بعض التمثيليات المحلية للحزب وتنظيم التظاهرات
7	حزب الاستقلال	19 034 263,55	1 305 692,83	%6,86	سلفات وشراء حاسوب وتأمين السيارات
8	الحزب المغربي الحر	635 549,23	27 800,00	%4,37	نفقات مفتشيات الحزب
9	حزب جبهة القوى الديمقراطية	1 238 886,27	51 000,00	%4,12	مصاريف المهام بالخارج وهبات وتكاليف متعلقة بسنوات سابقة
10	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	865 686,12	4 200,00	%0,49	صرف مبالغ لفائدة أشخاص
11	حزب الأصالة والمعاصرة	28 894 318,08	53 950,00	%0,19	صرف المبلغ لأحد الأشخاص
	المجموع	**59 993 642,70**	**3 976 433,81**	**%6,63**	

وتشكل هذه النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات القانونية ما يناهز 57% إلى 71% بالنسبة لثلاثة أحزاب و17% إلى 34% بالنسبة لثلاثة أحزاب أخرى، فيما تراوحت هذه النسبة ما بين 4% و7% من النفقات المصرح بها من طرف ثلاثة أحزاب دون أن تتجاوز 1% بالنسبة لحزبين.

4.2. تصريح 10 أحزاب بنفقات لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات الكافية أو في اسم الحزب، ناهزت 1% من إجمالي النفقات المصرح بصرفها

- **0,46% من مجموع النفقات المصرح بها تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية**

صرحت ثلاثة أحزاب بنفقات تم بشأنها تقديم وثائق غير كافية لدعم صرف نفقات الوقود ومعدات المكتب وتنظيم التظاهرات بمبلغ إجمالي قدره 606.800,00 درهم، أي ما يمثل 0,46% من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب، مقابل 0,04% في 2021 و0,04% في 2020.

ويتعلق الأمر بنفقات تم دعمها بفواتير لا تستوفي الشروط المنصوص عليها في النصوص القانونية ذات الصلة، لاسيما القانون رقم 95.15 المتعلق بمدونة التجارة (المادة 49) ومدونة الضرائب (المادتين 145 و146) والمرسوم رقم 2.12.503 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 25).

في هذا الإطار، اكتفى حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية لدعم صرف نفقة بمبلغ قدره 538.600,00 درهم تتعلق بتنظيم تظاهرة، بتقديم فاتورة لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري والتعريف الضريبي والتعريف الموحد للمقاولة.

وقام حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بدعم صرف نفقات الوقود بمبلغ قدره 62.000,00 درهم، بفواتير لا تبين كمية المنتوج والأثمان الفردية للتوريدات والمبلغ الإجمالي باعتبار جميع الرسوم.

كما أدلى حزب جبهة القوى الديمقراطية بفاتورة تتعلق باقتناء معدات المكتب بمبلغ قدره 6.200,00 درهم، لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم التعريف الضريبي ورقم القيد في الرسم المهني ورقم التعريف الموحد للمقاولة.

- **0,65% من مجموع النفقات المصرح بها تم بشأنها تقديم وثائق إثبات في غير اسم الحزب**

بلغ مجموع النفقات التي تم تبريرها بوثائق إثبات في غير اسم الحزب 850.903,09 درهم، همت استهلاك الماء والكهرباء والهاتف والكراء ونفقات مختلفة من طرف سبعة أحزاب، أي بنسبة 1,51% من إجمالي نفقات الأحزاب المعنية و0,65 % من مجموع النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب، مقابل 0,04% في 2021 و0,28% في 2020، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 14: وضعية النفقات التي تم تبريرها بوثائق إثبات في غير اسم الحزب

	الحزب	مجموع النفقات	نفقات مدعمة بوثائق غير كافية أو في غير اسم الحزب	
			المبلغ	النسبة
1	حزب الأصالة والمعاصرة	28 894 318,08	671 400,00	%2,32
2	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	865 686,12	14 400,00	%1,66
3	حزب الاستقلال	19 034 263,55	119 564,50	%0,63
4	حزب التقدم والاشتراكية	6 775 869,59	39 300,00	%0,58
5	حزب المجتمع الديمقراطي	327 019,40	3 370,79	%1,03
6	حزب الانصاف	154 668,91	1 855,73	%1,20
7	حزب الإصلاح والتنمية	170 976,21	1 012,07	%0,59
	المجموع	**56 222 801,86**	**850 903,09**	**%1,51**

5.2. تسجيل ملاحظات بخصوص تبرير صرف الدعم السنوي الإضافي همت ما يناهز 12 % من النفقات المصرح بصرفها

بين فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث وجود نقائص تتعلق بدعم عمليات الالتزام بنفقات قدرها 15,64 مليون درهم وتبرير صرف جزء منها بوثائق الإثبات القانونية، من طرف خمسة أحزاب، وهو ما يمثل 12% من مجموع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية، كما هو مفصل في العنوان الثالث من هذا التقرير.

3. ضرورة التقيد بالسقف القانوني للتسديد نقدا

قامت خمسة أحزاب خلال سنة 2022 بأداء نفقات بما مجموعه 580.674,80 درهم نقدا من خلال تسديدات يتجاوز كل واحد منها مبلغ 10.000 درهم، مما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية التي تنص على أنه " يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك". ويتعلق الأمر بكل من حزب جبهة القوى الديمقراطية (263.693,00 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (137.081,80 درهم وحزب التقدم والاشتراكية (80.000,00 درهم)) وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية (60.000,00 درهم) وحزب النهج الديمقراطي العمالي (39.900,00 درهم).

ويبين الملحق 7 النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم 2022.

4. عدم تسجيل ما يفيد استخدام الدعم المخصص لتغطية مصاريف التدبير لغير الغايات التي منح من أجلها

لم يسجل المجلس ما يفيد استخدام الدعم السنوي المخصص لتغطية مصاريف التدبير لغير الغايات التي منح من أجلها.

ثالثا. نتائج فحص صحة نفقات الأحزاب السياسية برسم الدعم السنوي الإضافي والحاجة إلى ملاءمة واستكمال الإطار القانوني المتعلق به

تنفيذا **للتوجيهات الملكية السامية** الرامية إلى «**الرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها، في مجالات التفكير والتحليل والابتكار**"، وذلك بهدف " **مواكبة الهيآت السياسية، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية" (الخطاب الملكي** الذي ألقاه **صاحب الجلالة** بتاريخ 12 أكتوبر 2018، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة)، نصت الفقرة السادسة من المادة 32 من القانون التنظيمي رقم 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 21-07 على صرف دعم سنوي إضافي لفائدة الأحزاب السياسية يخصص لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث التي تنجز لفائدتها من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي.

وفي إطار تفعيل ممارسة المجلس الأعلى للحسابات لاختصاصه في مجال تدقيق حسابات الأحزاب السياسية، والذي أنيط به بمقتضى الفصل 147 من الدستور، أوكلت المادة 44 من القانون التنظيمي للأحزاب السياسية، سالف الذكر، للمجلس مهمة فحص صحة نفقات الأحزاب برسم الدعم المشار إليه في المادة 32 من ذات القانون.

كما ألزم المرسوم رقم 2.12.293 الصادر بتاريخ 5 يوليو 2012 والمتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه، كما تم تتميمه وتغييره بالمرسوم رقم 2.22.447 الصادر بتاريخ 29 يوليو 2022، الأحزاب المستفيدة من الدعم السنوي الإضافي بأن ترفع في متم السنة المالية المعنية إلى المجلس الأعلى للحسابات ملفا يتضمن البيانات والمعطيات المرتبطة بالمهمة أو الدراسة أو البحث المنجز لفائدتها والمعلومات المتعلقة بالجهة التي قامت بإنجازه، مع بيان مدة وتواريخ إنجاز المهمة أو الدراسة أو البحث وكذا المبالغ التي تم صرفها لتغطية نفقاته، (المادة 2 المكررة). وربط ذات المرسوم صرف الدعم السنوي الإضافي للحزب برسم السنة الموالية "**بتصريح المجلس بمطابقة"** صرف المبالغ الممنوحة برسم السنة المالية المعنية للغايات التي منحت من أجلها.

الإطار 1

المقتضيات القانونية المؤطرة لصرف الدعم السنوي الإضافي

خلال سنة 2021، تم إصدار القانون التنظيمي رقم 07.21 (21 أبريل 2021)، القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الذي نص على الدعم الإضافي الممنوح للأحزاب السياسية، من خلال تتميم المادة 32 بالإشارة إلى أنه: **" يصرف دعم سنوي إضافي لفائدة الأحزاب السياسية ... يخصص لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث التي تنجز لفائدتها من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي".**

كما تم، بتاريخ 4 أكتوبر 2021، تتميم القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، حيث تم حصر لائحة الوثائق المثبتة لموارد والمصاريف التي تنجزها الأحزاب السياسية سواء فيما يتعلق بمصاريفها العادية أو تلك المتعلقة باستعمال الدعم العمومي الممنوح لها من طرف الدولة، بما فيه الدعم السنوي الإضافي.

وخلال سنة 2022، تم تغيير وتتميم المرسوم رقم 2.12.293 (5 يوليو 2012) المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه بالمرسوم رقم 2.22.447 (29 يوليو 2022)، الذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم السنوي الإضافي وكذا المراقبة التي سيخضع لها استعماله وفق النقاط التالية:

- تقسم المبالغ الإجمالية للدعم المنصوص عليه في المادة 32 من القانون التنظيمي 29.11 والمقيدة في قانون المالية من كل سنة، بين حصة 50% من المبالغ الإجمالية للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير **وحصة 20 %** لتصرف في شكل دعم سنوي إضافي وحصة 30% للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية للأحزاب السياسية.
- يصرف الدعم السنوي الإضافي للأحزاب السياسية المعنية بناء على **طلب** منها؛
- يخصص الدعم السنوي الإضافي **حصريا** لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل السياسي؛
- تحدد **أوجه صرف** المبالغ بموجب المقتضيات التنظيمية المقررة في هذا الشأن؛
- يتعين على الحزب المستفيد من الدعم الإضافي بأن **يرفع في متم السنة المالية المعنية**، إلى المجلس الأعلى للحسابات ملفا يتضمن البيانات والمعطيات المرتبطة بالمهمة أو الدراسة المنجزة لفائدته والمعلومات المتعلقة بالجهة التي قامت بإنجازها مع بيان مدتها وتواريخ إنجازها والمبالغ التي تم صرفها لتغطية نفقاتها في إطار استعمال الدعم السنوي الإضافي الممنوح؛
- يصرف الدعم الإضافي برسم السنة الموالية بعد **"تصريح المجلس الأعلى للحسابات بمطابقة"** صرف الحزب للمبالغ الممنوحة له برسم السنة المالية المعنية، للغايات التي منحت من أجلها؛

في هذا الإطار، استفادت **سبعة أحزاب** سياسية من دعم سنوي إضافي بما مجموعه **20,10 مليون درهم**، تم صرفه ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022، لفائدة حزب التجمع الوطني للأحرار (5,61 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (4,67 مليون درهم) وحزب الاستقلال (4,08 مليون درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (1,93 مليون درهم) وحزب التقدم والاشتراكية (1,45 مليون درهم) وحزب الاتحاد الدستوري (1,31 مليون درهم) وحزب العدالة والتنمية (1,05 مليون درهم). وفي ما يلي الملاحظات والخلاصات المتعلقة بفحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم المذكور:

1. معطيات ومؤشرات عامة حول صرف واستعمال الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022

1.1. تخصيص 20% من المبالغ الإجمالية للدعم السنوي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث

تم تخصيص غلاف مالي قدره 28 مليون درهم للدعم السنوي الإضافي، وهو ما يعادل نسبة 20% من الاعتمادات المالية المرصودة من قانون المالية لسنة 2022 لتغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية (140 مليون درهم). وقد تم صرف 72% من المبلغ المذكور لفائدة سبعة أحزاب سياسية (20,10 من أصل 28 مليون درهم).

2.1. منح الدعم السنوي الإضافي لسبعة أحزاب ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022

بعد دخول المرسوم رقم 2.22.447 حيز التنفيذ (نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 4 غشت 2022)، تم صرف الدعم السنوي الإضافي لفائدة سبعة أحزاب (20,10 مليون درهم) بناء على طلباتهم ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022. وقد تراوحت نسبة الدعم السنوي الإضافي ما بين 26% و29% من إجمالي الدعم السنوي الممنوح لكل حزب.

جدول 15: مبالغ الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية برسم سنة 2022 (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	الدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير		الدعم السنوي الإضافي		الدعم السنوي لتغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية		مجموع الدعم العمومي
حزب التجمع الوطني للأحرار	14.033.733,49	%71	5.613.493,40	%29	-	-	19.647.226,89
حزب الأصالة والمعاصرة	11.675.396,28	%71	4.670.158,51	%29	-	-	16.345.554,79
حزب الاستقلال	10.191.463,26	%71	4.076.585,31	%29	-	-	14.268.048,57
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4.827.240,08	%71	1.930.896,03	%29	-	-	6.758.136,11
حزب التقدم والاشتراكية	3.626.988,04	%65	1.450.795,21	%26	468 750,00	%8	5.546.533,25
حزب الاتحاد الدستوري	3.261.112,22	%71	1.304.444,89	%29	-	-	4.565.557,11
حزب العدالة والتنمية	2.634.066,64	%71	1.053.626,65	%29	-	-	3.687.693,29
باقي الأحزاب	9.750.000,00	%96	-	-	374.046,00	%4	10.124.046,00
المجموع	**60.000.000,01**	**%74**	**20.100.000,00**	**%25**	**842.796,00**	**%1**	**80.942.796,01**

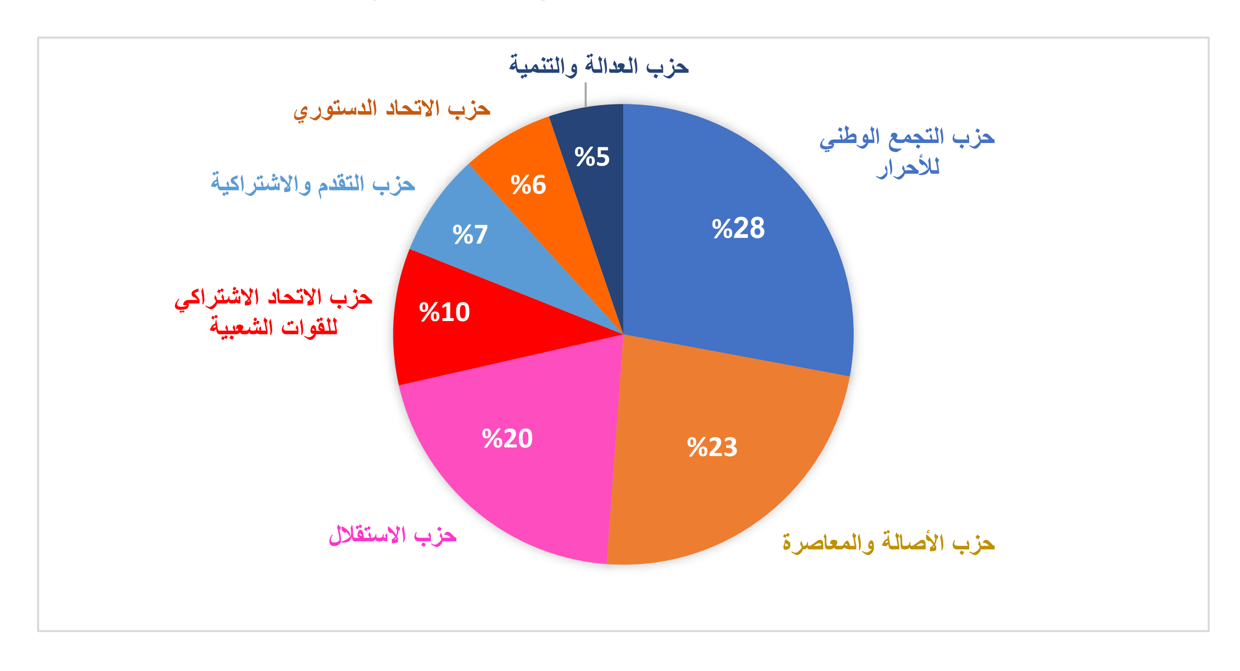
المصدر: معطيات وزارة الداخلية

3.1. استفادة ثلاثة أحزاب من 71% من إجمالي الدعم السنوي الإضافي

شكل مجموع مبالغ الدعم السنوي الإضافي الممنوح لثلاثة أحزاب نسبة 71% من إجمالي الدعم الإضافي، أي ما يعادل 14,36 مليون درهم من أصل 20,10 مليون درهم، ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال، مقابل 29% بالنسبة للأحزاب الأربعة الأخرى، وهي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية

وحزب الاتحاد الدستوري وحزب العدالة والتنمية. ويبين المبيان التالي توزيع مبالغ الدعم السنوي الإضافي بين الأحزاب المعنية:

مبيان 3 : حصص الأحزاب السياسية من مجموع الدعم الإضافي برسم 2022



4.1. تصريح خمسة أحزاب بصرف مبالغ بنسبة 38% من إجمالي الدعم الإضافي الممنوح لها وعدم استعماله من طرف حزبين

في إطار الاتفاقيات المبرمة مع مكاتب أو مراكز دراسات، التزمت خمسة أحزاب بصرف مبالغ دعم قدرها 15,64 مليون درهم من أصل 17,34 مليون درهم، أي ما يمثل 90% من المبلغ الإجمالي للدعم الإضافي الذي تم منحه لهذه الأحزاب، بينما لم تتجاوز المبالغ التي تم أداؤها 6,60 مليون درهم، أي بنسبة 38% من مجموع مبلغ الدعم السنوي الإضافي المذكور. وتجدر الإشارة إلى أن حزبي التقدم والاشتراكية والاتحاد الدستوري أرجعا مبالغ الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة. وتتفاوت نسبة الأداء ما بين 13% بالنسبة لحزب الاستقلال و95% بالنسبة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

ويلخص الجدول التالي وضعية النفقات المنجزة من طرف الأحزاب المعنية:

جدول 16: المبالغ المصرح بالالتزام بصرفها في إطار الدعم السنوي الإضافي (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	مبلغ الدعم السنوي الإضافي	المبلغ الإجمالي للاتفاقيات		المبلغ الذي تم أداؤه	
حزب التجمع الوطني للأحرار	5.613.493,40	5.620.000,00	%100	2.698.000,00	%48
حزب الأصالة والمعاصرة	4.670.158,51	4.360.000,00	%93	1.000.000,00	%21
حزب الاستقلال	4.076.585,31	2.950.000,00	%72	510.000,00	%13
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	1.930.896,03	1.835.000,00	%95	1.835.000,00	%95
حزب التقدم والاشتراكية	1.450.795,21	-	-	-	-
حزب الاتحاد الدستوري	1.304.444,89	-	-	-	-
حزب العدالة والتنمية	1.053.626,25	874.400,00	%83	552.400,00	%52
المجموع	**20.100.000,00**	**15.639.400,00**	**%90**	**6.595.400,00**	**%38**

المصدر: ملفات صرف الدعم السنوي الإضافي

5.1. تخصيص حساب بنكي خاص بالدعم السنوي الإضافي من طرف ثلاثة أحزاب من أصل سبعة

قامت ثلاثة أحزاب، وهي حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاتحاد الدستوري وحزب التقدم والاشتراكية، بتخصيص حساب بنكي للدعم السنوي الإضافي، وصرح حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب العدالة والتنمية بعدم فتح حساب بنكي خاص بالدعم المذكور، بينما لم يجب حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على مدى احترام هذا الإجراء التدبيري.

ومن شأن تخصيص حساب بنكي للدعم السنوي الإضافي من طرف الحزب المستفيد أن يساعد على مراقبة أوجه صرفه وتتبع مدى تحقيق الأهداف التي منح من أجلها لتطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي.

2. قيام أربعة أحزاب بإرجاع ما مجموعه 3,35 مليون درهم من مبالغ الدعم غير المستعملة كليا أو جزئيا إلى الخزينة وعدم إرجاع حزبين لما يناهز 1,44 مليون درهم مع عدم تسجيل مبالغ واجب إرجاعها بالنسبة لحزب واحد إلى حين صرفه للنفقات الملتزم بها في إطار الدعم السنوي الإضافي

على إثر ملاحظات المجلس، قامت أربعة أحزاب سياسية **بإرجاع 3,35 مليون درهم** من مبالغ الدعم غير المستعملة إلى الخزينة، أي ما يعادل 17% من مجموع الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022. وتوزعت المبالغ المرجعة ما بين حزب التقدم والاشتراكية (1.450.795,21 درهم) وحزب الاتحاد الدستوري (1.304.444,89 درهم)، اللذين أرجعا المبلغ الإجمالي للدعم الممنوح لهما، وحزب العدالة والتنمية (501.226,65 درهم) وحزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (95.896,03 درهم)، اللذين أرجعا على التوالي 48% و5% من إجمالي مبالغ الدعم الإضافي الممنوحة لهما برسم سنة 2022.

وفي المقابل، لم يقم حزبان بإرجاع مبالغ دعم إضافي غير مستعملة قدرها 1,44 مليون درهم، مما يخالف مقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية التي تلزم الأحزاب السياسية بأن ترجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ دعم لم يتم استعماله. ويتعلق الأمر بكل من:

- حزب الاستقلال، الذي لم يرجع مبلغا قدره 1.126.585,31 درهم، يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (4.076.585,31 درهم) والمبلغ الملتزم باستعماله (4.360.000,00 درهم)؛
- وحزب الأصالة والمعاصرة الذي لم يرجع مبلغا قدره 310.158,51 درهم، يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (4.670.158,51 درهم) والمبلغ الملتزم باستعماله (4.360.000,00 درهم).

وفي السياق نفسه، سجل المجلس أن حزب التجمع الوطني للأحرار قام باستعمال الدعم الإضافي الممنوح له كليا من خلال الالتزام بمجمل المبلغ الممنوح مما لا يرتب على الحزب مبالغ واجب إرجاعها مرحليا إلى حين إثبات صرفها وتقديم المخرجات المتعلقة بها.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال عدم صرف المبالغ الملتزم بها بموجب العقود والاتفاقيات المبرمة في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، فإنها ستضاف إلى المبالغ غير المستعملة الواجب إرجاعها.

3. تسجيل ملاحظات بخصوص دعم النفقات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي الملتزم بها أو المؤداة بالوثائق والمستندات المثبتة

بين فحص وثائق إثبات النفقات المصرح بصرفها من طرف حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية وجود نقائص تتعلق بدعم عمليات الالتزام بنفقات قدرها 15,64 مليون درهم لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث وتبرير صرف جزء منها بوثائق الإثبات القانونية (6,59 مليون درهم)، لاسيما تلك المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما هو مبين في ما يلي:

ويبين الملحق 8 أهم الملاحظات المسجلة في تبرير النفقات المتعلقة بالدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022 حيث يستخلص منه ما يلي:

1.3. التزام خمسة أحزاب بإنجاز 44 مهمة أو دراسة أو بحث بمبلغ إجمالي قدره 15,64 مليون درهم دون الإدلاء بما يثبت اللجوء للمنافسة لانتقاء الخبراء المؤهلين لإنجازها

التزمت خمسة أحزاب بإنجاز 44 مهمة أو دراسة أو بحث في مجالات اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسساتية، بكلفة مالية قدرها 15,64 مليون درهم، غير أنها لم تدل بما يثبت لجوئها للمنافسة لانتقاء الخبراء المؤهلين لإنجازها. هذه الوضعية تخالف مقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3: قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لمداخيل ونفقات الأحزاب السياسية)، الذي ينص على تبرير أتعاب الخبراء العاملين لحساب الحزب بعدة وثائق من بينها إعلان الترشيح، ومقرر اختيار أعضاء اللجنة المشرفة على اختيار الخبير وتقييم الخدمة المقدمة، ومحضر اختيار الخبير، والعقد المبرم معه. ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية.

في هذا الصدد، أشارت الأحزاب المستفيدة من الدعم في معرض أجوبتها على استبيان المجلس باختيار الجهات المكلفة بإنجاز الدراسات والأبحاث عن طريق الاتفاق المباشر، مع تكليف الأمانة العامة أو المكتب السياسي وأعضاء آخرين وخبراء بمهام الاتفاق على دفاتر التحملات مع الجهات المعنية وكذا الإشراف على تتبع إنجاز الدراسات والأبحاث وتسلم مخرجاتها. وأضاف حزب العدالة والتنمية بأنه قام بطلب أكثر من عرض للمقارنة فيما بينها، مع عقد جلسات لمناقشة العروض وكلفتها المالية. كما برر حزب التجمع الوطني للأحرار عدم اعتماد مسطرة طلب العروض لاختيار الخبراء إلى كون الدراسات والأبحاث والمهام المتعلقة بالشأن السياسي وبتدبير الشأن العام لها خصوصيتها وليست كباقي الخدمات التي يمكن إسنادها إلى متعهد بمعيار الكلفة المادية، لذلك فإن الحزب عمد إلى وضع آلية خاصة لاختيار الجهة القادرة على إنجاز الخدمات بناء على معايير تروم تحقيق شرط الكفاءة وجودة المنتوج النهائي.

2.3. قيام أربعة أحزاب بأداء تسبيقات لفائدة مقدمي الخدمات بما مجموعه 4,35 مليون درهم في مخالفة لقاعدة الأداء المشروط بإنجاز الخدمة

قامت أربعة أحزاب بأداء تسبيقات لفائدة مقدمي الخدمات في مخالفة لقاعدة الأداء المشروط بإنجاز الخدمة بما مجموعه 4.346.000,00 درهم، وهو ما يمثل 28% من الدعم السنوي الإضافي المخصص لهذه الأحزاب، وهي حزب التجمع الوطني للأحرار (2,70 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (1 مليون درهم) وحزب الاستقلال (0,51 مليون درهم) وحزب العدالة والتنمية (0,14 مليون درهم).

3.3. أداء ثلاثة أحزاب مبالغ من الدعم السنوي الإضافي قدرها 3,95 مليون درهم خارج النطاق السنوي بسبب عدم كفاية الحيز الزمني ما بين تاريخ صرف الدعم ونهاية السنة المعنية به لإتمام الدراسات

قام حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية بأداء مبالغ من الدعم قدرها على التوالي 2,40 مليون درهم و(1) مليون درهم و552.400,00 درهم لفائدة مكاتب الدراسات لتغطية مصاريف الدراسات خلال سنة 2023 عوض سنة 2022، وهو ما يعني تنفيذ النفقات المتعلقة بالدعم السنوي الإضافي خارج الإطار السنوي لصرف الدعم، أي بعد متم السنة المعنية. **وقد أرجعت الأحزاب المعنية هذه الوضعية إلى صعوبة تنفيذ الدراسات خلال السنة المعنية بالدعم علما بأن تاريخ صرفه تم ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022، أي على بعد شهرين فقط من انتهاء الأجل المحدد بموجب المرسوم سالف الذكر.**

4.3. عدم الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات المنجزة وتبريره بقصر المدة الفاصلة بين تاريخ منح الدعم السنوي الإضافي ومتم السنة المعنية

لم تدل الأحزاب السياسية المعنية بصرف الدعم السنوي الإضافي بجل مخرجات وتقارير المهام والدراسات والأبحاث الملتزم بإنجازها. في هذا الصدد، ينص المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لمداخيل ونفقات الأحزاب السياسية) على ضرورة دعم أتعاب الخبراء العاملين لحساب الحزب بمجموعة من الوثائق من بينها تقارير ومخرجات الخبرة المقدمة. وقد أرجعت الأحزاب المعنية هذه الوضعية إلى قصر المدة الفاصلة بين تاريخ منح الدعم السنوي الإضافي للأحزاب المعنية (ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022) والأجل المحدد لرفع ملفات استعمال الدعم المذكور (31 دجنبر 2022).

وسيضمن المجلس تقريره المقبل حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2023، حصيلة الإدلاء بمخرجات وتقارير المهام والدراسات والأبحاث الملتزم بإنجازها في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، باعتبارها وسيلة إثبات العمل المنجز.

- **حزب التجمع الوطني للأحرار**

قام حزب التجمع الوطني للأحرار بالتعاقد مع مكاتب الدراسات "SOUTHBRIDGE" و"IS OPINONNING" و"HORIZON D'ETUDES ET DE RECHERCHES" من أجل إنجاز خمس دراسات حول "سبل تطوير أداء المنتخبين" و"تقييم السياسات على المستوى الإقليمي" و"تقييم الوضع المالي للجماعات المحلية وسبل تحسينه"، بمبلغ إجمالي قدره 5,62 مليون درهم. غير أن الحزب لم يدل بتقارير ومخرجات الدراسات المنجزة.

- **حزب الأصالة والمعاصرة**

تعاقد حزب الأصالة والمعاصرة مع "مركز الحوار العمومي والدراسات المعاصرة" لإنجاز ثمان دراسات حول مدونة الأسرة والحريات الفردية والقانون الجنائي وسؤال الهوية الوطنية ودور الشباب في المشهد الحزبي والسياسي ومنظمة المرأة البامية: منظور جديد لتنظيم سياسي جديد، بمبلغ إجمالي قدره 4,36 مليون درهم.

غير أن الحزب لم يدل بتقارير ومخرجات الدراسات والأبحاث المنجزة، حيث أبدى تحفظه بسبب إلزامه من طرف الجهات التي تكلفت بالدراسات والأبحاث بعدم الإدلاء بها خارج الحزب. في هذا الصدد، يذكر المجلس بأن قائمة المستندات والوثائق المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية الملحقة بالمخطط المحاسبي الموحد (الملحق رقم 3) تنص على ضرورة دعم صرف أتعاب الخبراء بمخرجات وتقارير الأعمال المنجزة.

- **حزب الاستقلال**

قام حزب الاستقلال بعقد اتفاقيات مع مكاتب الدراسات "KEY CONSULT EVENIUM" و"UPGRADE COM" و"UNIVERS DIGICOM" و"REFLEX MEDIAS" و"FRIEND'S CONSULTING" لإنجاز خمس دراسات حول نظام الأسرة والتحولات الإعلامية والتواصلية وتأثيرها على الديمقراطية والديمقراطية التشاركية والطبقة الوسطى وصورة الحزب لدى الرأي العام ولدى مناضليه وأطره، بمبلغ إجمالي قدره 2,95 مليون درهم. غير أن الحزب لم يدل بتقارير ومخرجات الدراسات المنجزة.

- **حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية**

تعاقد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مع مكتب الدراسات " MELASTRATEGIE & CONSEIL" لإنجاز 23 دراسة في المجال الاقتصادي (الإصلاح الجبائي، المقاولات الصغرى والمتوسطة، النقل واللوجستيك والقطاعات المنتجة ونجاعة الاقتصاد الوطني) والاجتماعي (الفئات الاجتماعية، والتربية والتعليم والتكوين، والحماية الاجتماعية، والتشغيل والموروث الثقافي) والمؤسساتي (الحكامة، سيادة القانون، الوضع المؤسساتي، إعداد التراب وسياسة المدينة وإصلاح الإدارة) والبيئي (قطاعات الماء والطاقة والتعدين)، بمبلغ إجمالي قدره 1,83 مليون درهم.

غير أن الحزب اقتصر على الإدلاء ب 21 وثيقة عبارة عن عروض أو مذكرات موجزة تتضمن معلومات واقتراحات عامة متوفرة للعموم، لا تستند إلى منهجية علمية واضحة، كما هو معهود عند إنجاز الدراسات، لاسيما في ما يتعلق بما يلي:

- تحديد أهداف الدراسة؛
- تعريف السياق الذي أجريت فيه الدراسة ومجالها ونطاقها؛
- صياغة الإشكالية والفرضيات الأولية؛
- إجراء البحث الوثائقي؛
- تحديد البيانات والمؤشرات المطلوبة؛
- اختيار أساليب وأدوات التحقيق وتجميع البيانات (استبيان، بحث، عينة، مقابلات، إلخ)؛
- فرز وتصنيف وتحليل المعلومات والبيانات المجمعة واستخلاص النتائج والمؤشرات والدروس؛
- تحرير تقرير الدراسة الذي يتضمن المنهجية والنتائج والاقتراحات المتوصل إليها مع الإشارة إلى مصادر المعطيات والمعلومات المقدمة.

- **حزب العدالة والتنمية**

قام حزب العدالة والتنمية بالتعاقد مع مكاتب الدراسات "SDT CONSULTING" وشبيبة العدالة والتنمية والمكتب الاستشاري (ع.ب) وITSHORE وإطار من الحزب (م.خ) لإنجاز أربع دراسات حول التحول الرقمي للمرافق العمومية بالمغرب والسياسات العمومية الموجهة للشباب المغربي والمنظومة القانونية والتنظيمية للانتخابات وتطوير رقمنة الوظائف الحزبية بالإضافة لطبع ونشر دراسة واحدة حول مدونة الأسرة ورهانات المراجعة، وذلك بمبلغ إجمالي قدره 874.400,00 درهم.

وقد أدلى الحزب بمخرجات دراستين تم إنجازهما كليا وأداء مستحقاتها، فيما لم يدل بمخرجات وتقارير الدراستين المرتبطتين "بالمنظومة القانونية والتنظيمية للانتخابات" وبرقمنة الوظائف الحزبية" اللتين تم تقديم تسبيقات بشأنهما.

4. الحاجة إلى ملاءمة واستكمال الإطار القانوني المتعلق بالدعم السنوي الإضافي

شهدت سنتا 2021 و2022 تعديل وتتميم المقتضيات القانونية المتعلقة بصرف واستعمال الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية بهدف الرفع منه وتخصيص جزء منه لتمويل المهام والدراسات والأبحاث بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي.

وعلى إثر فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي، وقف المجلس على بعض الملاحظات المرتبطة بتطبيق المقتضيات المتممة للمرسوم المتخذ تطبيقا للقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 33)، التي تجاوزت المجال المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية المتمثل في تحديد كيفيات توزيع الدعم السنوي وطرق صرفه. ويتجلى هذا الأمر في تكليف المجلس "**بالتصريح بمطابقة**" صرف الدعم السنوي الإضافي للغايات التي منح لأجلها، كشرط للاستفادة من الدعم الإضافي برسم السنة الموالية، مما قد يوحي بإسناد اختصاص جديد للمجلس يتجاوز المهام المنوطة به بمقتضى القانون التنظيمي سالف الذكر (المادة 44) ومدونة المحاكم المالية (المادة 3) في إطار تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم العمومي. في هذا الصدد، سجل المجلس أن المرسوم المذكور يخالف مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية في النواحي التالية:

1.4. ضرورة ملاءمة مضامين التغييرات المحدثة بموجب المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه، مع مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والقانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية

- **تنصيص المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم وطرق صرفه على أجل للإدلاء بمستندات إثبات صرف الدعم السنوي الإضافي (متم السنة المعنية بالدعم) مخالف للأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية للأحزاب (31 مارس من السنة الموالية)**

ألزم المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه (كما تم تتميمه وتغييره بتاريخ 29 يوليو 2022) الأحزاب المعنية بتقديم ملفات استعمال الدعم السنوي الإضافي إلى المجلس في متم السنة المالية المعنية، وهو ما يخالف مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية الذي يلزمها بتوجيه الوثائق والمستندات المكونة لحساباتها السنوية إلى المجلس في 31 مارس من السنة الموالية على أبعد تقدير (المادة 44).

- **إدراج مقتضيات غير ملائمة في المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم وطرق صرفه، ترهن صرف الدعم السنوي الإضافي برسم السنة الموالية "بالتصريح المسبق للمجلس بمطابقة" صرف الأحزاب المعنية للمبالغ الممنوحة لها في هذا الباب للغايات التي منحت من أجلها**

يربط المرسوم سالف الذكر صرف الدعم السنوي الإضافي لفائدة الحزب المعني برسم السنة الموالية "**بتصريح المجلس بمطابقة**" صرف المبالغ الممنوحة له في هذا الباب للغايات التي منحت من أجلها. إلا أن هذه المقتضيات لا تتلاءم مع تلك المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية. في هذا الصدد، حددت المادة 44 من هذا القانون التنظيمي الاجراءات المنوطة بالمجلس في حالة عدم تقديم الوثائق والمستندات المكونة لحساباتها السنوية داخل الأجل القانوني (31 ماس من السنة الموالية)، أو صرف الدعم العمومي في غير الغايات التي منح من أجلها، أو عدم تبرير صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، أو عدم إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة أو المستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها، في **توجيه إعذار إلى المسؤول الوطني عن الحزب من أجل تسوية وضعيته** خلال 30 يوما من تاريخ التوصل به. وإذا لم يقم الحزب بتسويتها بعد انصرام الأجل المحدد **يفقد، بحكم القانون وبكيفية فورية، حقه في الاستفادة من التمويل العمومي إلى حين تسوية وضعيته** (الإطار رقم 2).

- **عدم قابلية تنفيذ المقتضيات المتعلقة بالدعم السنوي الإضافي الواردة في مرسوم تحديد كيفيات توزيع الدعم وطرق صرفه بالنظر للفترة التي تستغرقها مسطرة تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب**

تنص المادة 3 من مرسوم تحديد كيفيات توزيع الدعم وطرق صرفه على أن يصرف مبلغ الدعم السنوي الراجع لكل حزب سياسي **دفعة واحدة داخل أجل ستة أشهر**. غير أن مقتضيات نفس المرسوم، كما تم تتميمه وتغييره، التي ترهن منح الدعم السنوي الإضافي برسم السنة الموالية "بتصريح المجلس بمطابقة" صرف مبالغ الدعم السنوي الإضافي الممنوحة للحزب برسم السنة المعنية، تتعارض مع التطبيق العملي لمقتضيات المادة 3 سالفة الذكر، بالنظر للفترة التي تستغرقها مسطرة تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وإصدار تقرير بشأنها، والتي تمتد من تاريخ الإدلاء بها للمجلس (في 31 مارس من السنة الموالية على أبعد تقدير) إلى غاية متم السنة. ويقوم المجلس خلال هذه الفترة بتوجيه إعذارات إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب التي تخلفت عن الإداء بحساباتها وإعمال المسطرة التواجهية معها بخصوص الملاحظات المثارة، حتى يتسنى لها الإدلاء بتبريراتها أو تسوية وضعية الحزب داخل الأجل القانوني (30 يوما من تاريخ التوصل بالإعذار)، كما هو مبين في المبيان التالي:

مبيان 4 : مراحل فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي



وتبعا لكل ما سبق، فقد قام المجلس بفحص صحة نفقات الأحزاب السياسية برسم الدعم السنوي الإضافي طبقا لمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي للأحزاب السياسية.

2.4. ضرورة تأطير طلبات الاستفادة من الدعم السنوي الإضافي المقدمة من طرف الأحزاب السياسية

لم يتم تحديد البيانات التي يجب أن تتضمنها طلبات الاستفادة من الدعم السنوي الإضافي، لاسيما تلك المتعلقة بموضوع البحث أو المهمة أو الدراسة ونوعية الكفاءات التي سيعهد لها القيام بهذه الدراسات والميزانية المتوقعة لكل منها والمخرجات المنتظرة والأثر المتوقع منها على تجويد العمل الحزبي.

في هذا الصدد، تنص المادة 2 المكررة من المرسوم رقم 2.12.293 (كما تم تغييره وتتميمه)، على أن يصرف الدعم السنوي الإضافي للأحزاب السياسية المعنية بناء على طلب منها على أن تخصصه حصريا لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدتها في مجالات التفكير والتحليل والابتكار المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي.

3.4. عدم التنصيص على كيفيات استعمال الدعم بالنسبة للمهام والدراسات والأبحاث التي قد يتعدى مدى إنجازها السنة المالية المعنية بالدعم الإضافي

يعتبر تحديد المجال الزمني لإنجاز المهام والدراسات والأبحاث أحد المحددات الأساسية لعملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة، والتي ترتبط بشكل كبير بموضوع ومنهجية ومحتوى المهمات أو الدراسات المزمع إنجازها وطبيعة وتعدد المخرجات المقررة.

غير أن المرسوم رقم 2.12.293 سالف الذكر، لا يتضمن مقتضيات تحدد كيفيات استعمال الدعم بالنسبة للمهام والدراسات والأبحاث التي قد يتعدى مدى إنجازها السنة المالية المعنية بالدعم الإضافي، وهو ما يجعل الحزب المستفيد مطالبا بإرجاع المبالغ غير المستعملة خلال نفس السنة تلقائيا إلى الخزينة، وذلك عملا بمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

رابعا. تقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية

يهدف المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية إلى تحديث تدبير هذه الهيئات وتعزيز شفافيتها، وذلك من خلال مسك محاسبتها وفق معايير مستنبطة من الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يفرض احترام المبادئ السبعة المحاسبية المتعلقة باستمرارية الاستغلال ودوام المناهج والكلفة التاريخية وتخصص الدورات المحاسبية والحيطة والوضوح والأهمية الدالة.

في هذا الإطار، وقف المجلس على مجموعة من الملاحظات تتعلق بتقديم الوثائق والمستندات المكونة لحساباتها ومسك محاسبتها وتدبيرها المالي والإداري.

1. وضعية تقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية

1.1. إدلاء 29 حزبا من أصل 34 بحساباتها السنوية من بينها 26 حسابا من خلال المنصة الرقمية للمجلس

عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (مادة 44)، يتعين على الأحزاب السياسية تقديم حساباتها السنوية للمجلس داخل أجل أقصاه 31 مارس 2023. في هذا الصدد، قدم 29 حزبا من أصل 34 حساباته السنوية، 26، مقابل نفس العدد برسم سنة 2021، و30 حزبا برسم سنة 2020. بينما اكتفى حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية بالإدلاء بتقرير عن وضعيته المالية برسم سنة 2022. وقد أدلى 26 حزبا من أصل 29 بحساباتهم من خلال المنصة الرقمية التي وضعها المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية لتيسير عملية تقديم الحسابات.

فيما تخلفت خمسة أحزاب عن تقديم حساباتها للمجلس، ويتعلق الأمر بكل من حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب العهد الديمقراطي وحزب القوات المواطنة وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وقد تم توجيه إعذار في هذا الإطار، إلى كل من المسؤول الوطني عن الحزب الديمقراطي الوطني، الذي توصل به بتاريخ فاتح يونيو 2023، غير أنه لم يقدم أي جواب بشأن الإدلاء بالحساب السنوي. كما تم توجيه إعذار إلى المسؤول الوطني عن حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، توصل به بتاريخ 19 أبريل 2023 واكتفى بتقديم تقرير، بتاريخ 18 ماي 2023، عن المصاريف المنجزة خلال سنة 2022 عوض الإدلاء بحسابه السنوي.

في حين تعذر تبليغ الإعذار إلى كل من حزب القوات المواطنة لشغور منصب الأمانة العامة منذ وفاة الأمين العام السابق للحزب، وحزب العهد الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نظرا لوجود خلاف داخلي حول الأمانة العامة للحزبين.

وبخصوص مراعاة الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية، أدلى 21 حزبا بحساباته داخل الأجل القانوني، مقابل 8 أحزاب خارج الأجل القانوني. وقد بلغت مدة التأخير في تقديم الحسابات 180 يوما بالنسبة لحزب الإصلاح والتنمية و137 يوما بالنسبة لحزب النهضة في ما تراوحت هذه المدة ما بين 20 و38 يوما بالنسبة لثلاثة أحزاب (حزب النهضة والفضيلة وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي)، وما بين يوم واحد و16 يوما بالنسبة لثلاثة أحزاب (حزب المجتمع الديمقراطي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والحزب المغربي الحر).

ويبين الملحق 8 بشكل مفصل تواريخ تقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية.

2.1. تقديم 20 حسابا مشهودا بصحته بدون تحفظ وخمسة حسابات بتحفظ وأربعة حسابات غير مشهود بصحتها

قدم 25 حزبا حسابات مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، مقابل 28 حزبا سنة 2021 و27 حزبا سنة 2020. فيما قدمت أربعة أحزاب حساباتها السنوية في غياب تقرير الخبير المحاسب وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة هذه الحسابات، ويتعلق الأمر بكل من حزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب الإصلاح والتنمية وحزب النهضة والفضيلة وحزب النهضة، مقابل حزب واحد سنة 2021 وحزبين سنة 2020.

وجدير بالذكر بأن **20 حزبا** من بين الأحزاب التي أدلت بتقرير الخبير المحاسب، قدمت حسابات مشهودا بصحتها **بدون تحفظ**، مقابل 22 حزبا سنة 2021 و25 حزبا سنة 2020، ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب العدالة والتنمية والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب الديمقراطيين الجدد وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب الأمل وحزب الإنصاف وحزب الخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الشورى والاستقلال وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب العمل وحزب المجتمع الديمقراطي وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

فيما قدمت خمسة أحزاب حسابات مشهودا بصحتها بتحفظ، مقابل ستة أحزاب سنة 2021 وحزبين سنة 2020، وتتعلق التحفظات أساسا بغياب الوثائق المبررة لبعض النفقات وعدم التأكد من حقيقة وقيمة الديون أو من دقة وصحة نقل الأرصدة الافتتاحية وغياب الجرد السنوي للأصول ووضعية العاملين لدى بعض الأحزاب وعدم تسجيل التكاليف المحتسبة كمخصصات الاستهلاك ولمواجهة تكاليف أو مخاطر وعدم تسوية الوضعية القانونية للعقارات.

جدول 17:مؤشرات حول نجاعة عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب

	الأحزاب السياسية	الإدلاء بالحسابات			الإشهاد بصحة الحساب من طرف الخبير المحاسب		
		عدم الإدلاء	الإدلاء داخل الأجل	الإدلاء خارج الأجل	عدم الإشهاد	الإشهاد بتحفظ	الإشهاد بدون تحفظ
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		x				x
2	حزب الأصالة والمعاصرة		x				x
3	حزب الاستقلال		x			x	
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		x				x
5	حزب الحركة الشعبية		x			x	
6	حزب التقدم والاشتراكية		x				x
7	حزب الاتحاد الدستوري		x			x	
8	حزب العدالة والتنمية		x				x
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية			x		x	
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية		x		x		
11	الحزب الاشتراكي الموحد		x				x
12	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي			x			x
13	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي			x			x
14	حزب الديمقراطيون الجدد		x				x
15	حزب البيئة والتنمية المستدامة		x				x
16	الحزب المغربي الحر			x		x	
17	حزب الأمل		x				x
18	حزب الإنصاف		x				x
19	حزب الخضر المغربي		x				x
20	حزب الوحدة والديمقراطية		x				x
21	حزب الوسط الاجتماعي		x				x
22	حزب الإصلاح والتنمية			x	x		
23	حزب الشورى والاستقلال		x				x
24	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		x				x
25	حزب النهضة والفضيلة			x	x		
26	حزب العمل		x				x
27	حزب النهضة			x	x		
28	حزب المجتمع الديمقراطي			x			x
29	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	x					
30	الحزب الديمقراطي الوطني	x					
31	حزب العهد الديمقراطي	x					
32	حزب النهج الديمقراطي العمالي		x				x
33	حزب القوات المواطنة	x					
34	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	x					
	المجموع	5	21	8	4	5	20

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن الأحزاب السياسية ملزمة، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 42) والمخطط المحاسبي الموحد، بأن تقوم عند اختتام كل دورة محاسبية بإعداد القوائم التركيبية التي من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصولها وخصومها ولوضعيتها المالية وفائضها وخصاصها، وبحصر حساباتها والإشهاد بصحتها بواسطة خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

ويبين الملحق 9 أهم التحفظات المسجلة من طرف الخبراء المحاسبين المكلفين بالإشهاد على صحة الحسابات المذكورة.

3.1. ضرورة العمل على تحسين عملية الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية

قام المجلس بفحص الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية للأحزاب والتأكد من تقديم جميع الوثائق التي تقتضيها عملية تدقيقها. في هذا الصدد، تم تسجيل عدة ملاحظات همت تسعة أحزاب، تتعلق إجمالا بنقائص تعتري تقديم وإعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وتقديم الكشوفات البنكية للحسابات المفتوحة باسم الحزب وجرد النفقات ووضعية المقاربات البنكية.

في هذا الإطار، سجل المجلس أن سبعة أحزاب لم تقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بحزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية والحزب المغربي الحر وحزب الأمل وحزب الخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب النهضة والفضيلة.

كما لم يقدم حزب الإصلاح والتنمية الوثائق المتعلقة بالموازنة وحساب العائدات والتكاليف والكشوفات البنكية للحساب المفتوح باسمه وكذا الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية؛ ولم يدل حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بجميع الكشوفات البنكية للحساب المفتوح باسمه؛ ولم يقم حزب النهج الديمقراطي العمالي بالإدلاء بجرد للنفقات المنجزة برسم سنة 2022؛ كما تخلف الحزب المغربي الحر وحزب النهج الديمقراطي العمالي عن الإدلاء بوضعية المقاربات البنكية، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

2. نقائص في التدبير المالي والمحاسبي همت 19 حزبا وضرورة العمل على تجاوزها

سجل المجلس عدة نقائص على مستوى مسك المحاسبة لدى 19 حزبا من أصل 29 التي أدلت بحساباتها. وتتعلق هذه النقائص بعدم احترام الملاءمات ونماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد أو عدم تضمينها مبالغ مطابقة لتلك الواردة بحسابات الموازنة، وعدم تنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة، بالإضافة إلى نقائص على مستوى صحة ترحيل أرصدة الموازنات الختامية واحترام المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة. هذه الوضعية، حالت في بعض الحالات دون تقديم صورة صادقة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه.

1.2. عدم احترام ستة أحزاب لنماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية

لم يقم حزب الديمقراطيين الجدد بإعداد جدولي "الديون" و"الأصول الثابتة"، كما لم يقم حزب العمل بإعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج الواردة بالقانون 9.88 المتعلق بالقواعد المحاسبية الذي يحيل عليه المخطط المحاسبي الموحد سالف الذكر.

في نفس السياق، لم يقدم حزب الوحدة والديمقراطية تفاصيل الديون بالجدول المخصص لها ضمن قائمة المعلومات التكميلية، بحيث لم يتضمن تفاصيل أسماء الدائنين على مستوى حساب "منخرطون وحسابات مرتبطة" بمبلغ إجمالي قدره 1.343.561,58 درهم وحساب "دائنون آخرون بمبلغ إجمالي قدره 273.350,00 درهم. ولم يدرج حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية مبلغ دائنياته (501.426,26 درهم) على مستوى جدول "الدائنيات"، فيما لم يتم يتضمن جدول " الديون" التفاصيل المتعلقة بتواريخ استحقاقها.

ولم يدرج حزب جبهة القوى الديمقراطية أي مبلغ في الجدول"(ب4) سندات المساهمة" على مستوى قائمة المعلومات التكميلية، رغم أن الحساب رقم 251: " سندات المساهمة " يبرز رصيدا قدره 2.868.674,00 درهم على مستوى الموازنة-أصول. كما قام حزب المؤتمر الوطني الاتحادي بإدراج واجبات الانخراط (151.000,00 درهم) بجدول "الهبات والوصايا والتبرعات الممنوحة للحزب" على مستوى جداول قائمة المعلومات التكميلية.

2.2. عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة من طرف ستة أحزاب

لم تدرج ستة أحزاب مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445:"الدولة - دائنة"، ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية والحزب المغربي الحر وحزب الخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب الوسط الاجتماعي وحزب المجتمع الديمقراطي.

هذه الوضعية تخالف قاعدة "الشمولية" التي تلزم الأحزاب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة، بما فيها ديون الحزب، في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا وإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه.

3.2. تنزيل مصاريف المؤتمرات الوطنية العادية لستة أحزاب في حسابات غير ملائمة

قامت ستة أحزاب بتنزيل النفقات المتعلقة بمؤتمراتها الوطنية العادية على مستوى حسابات غير ملائمة، عوض تنزيلها في الحساب المخصص لهذا الغرض "رقم 6185-مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب" كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 18: جرد لحالات تنزيل مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية للأحزاب في حسابات غير ملائمة

الحزب	مبلغ النفقة	تنزيل
حزب التجمع الوطني للأحرار	7.965.565,12	- تنزيل "مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب" في الحسابات المخصصة لتكاليف التسيير
حزب الاتحاد الدستوري	3.298.206,60	- عدم تنزيل "مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب" في الحساب رقم 6185
حزب الوحدة والديمقراطية	130.246,00	- تنزيل "مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب" على مستوى جدول تفاصيل بنود حساب العائدات والتكاليف، كما يلي: ▪ مبلغ 119.900,00 درهم على مستوى الحساب "خدمات المؤتمر الوطني" (رقم 612603)؛ ▪ مبلغ 5.000,00 درهم على مستوى الحساب "أجور خدمات المؤتمر الوطني" (رقم 613504)؛ ▪ مبلغ 5.346,00 درهم على مستوى الحساب "تنقلات المؤتمر الوطني" (رقم 614302).
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	142.440,00	- تنزيل "مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب"، على مستوى جدول تفاصيل بنود حساب العائدات والتكاليف، في الحساب "تظاهرات ومؤتمرات" (رقم 61443).
حزب العمل	139.671,00	- تنزيل "مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب" في الحساب "تظاهرات ومؤتمرات" (رقم 61443).
حزب المجتمع الديمقراطي	45.388,25	- إدراج "مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب" ضمن باقي نفقات التسيير.

4.2. أخطاء في تنزيل عمليات محاسبية مختلفة من طرف تسعة أحزاب

قامت تسعة أحزاب بالتنزيل الخاطئ لبعض العمليات المحاسبية وحزب واحد بعدم تنزيل مبلغ الدعم الممنوح له على مستوى المحاسبة، وهو ما يخالف مبدأي الوضوح والشمولية التي تلزم الأحزاب بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، وفق ما هو منصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

جدول 19: جرد لحالات عدم التنزيل أو التنزيل الخاطئ لعمليات محاسبية مختلفة

الحزب	مبلغ العملية	التقييد المحاسباتي
▪ الدعم الممنوح من طرف الدولة		
حزب الاتحاد الدستوري	3.261.112,22 1.304.444,89	عدم تقييد مبلغ الدعم المتوصل به على مستوى الحساب (رقم 7161) بالنسبة للدعم السنوي للمساهمة في تغطية مصاريف تدبير الحزب والحساب (رقم 7162) بالنسبة للدعم السنوي الإضافي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث.
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	1.500.000,00	عدم تنزيل مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير على مستوى الحساب المخصص له 7161 "دعم الدولة السنوي لتغطية مصاريف تسيير الحزب".
حزب الأمل	234.375,00	تنزيل مساهمة الدولة في تغطية مصاريف المؤتمر العادي للحزب كدين للأمين العام للحزب على مستوى الحساب "دائنون آخرون" (رقم 448) عوض تنزيله ضمن الموارد بالحساب "دعم الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب" (رقم 7166).
حزب العمل	139.671,00	عدم تنزيل مساهمة الدولة في تمويل المؤتمر الوطني العادي على مستوى حساب العائدات والتكاليف
▪ واجبات الانخراط		
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	151.000,00	تنزيل واجبات الانخراط على مستوى الحساب «مساهمات أخرى غير جارية " (رقم 7586) عوض تنزيلها بالحساب «واجبات الانخراط ومساهمات" (رقم 7181).
▪ تلقي أو تسديد مبالغ نقدا		
حزب التقدم والاشتراكية	1.732.900,00	عدم تسجيل المبالغ المالية التي تلقاها الحزب نقدا بحساب "الصندوق".
حزب الديمقراطيين الجدد	50.000,00	أداء نفقات نقدا وتنزيلها بالحساب رقم 5141 "الحساب البنكي" عوض الحساب رقم 5161 "الصندوق".
▪ النفقات المتعلقة بالدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء		
حزب الحركة الشعبية	-	تنزيل النفقات المتعلقة بالدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء ضمن الحساب «مؤتمرات وتظاهرات" (رقم 6144) عوض الحساب «المصاريف المدرجة ضمن الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء" (رقم 6186).
حزب الأصالة والمعاصرة	100.000,00	- تقييد المبلغ بالجانب المدين ضمن حساب رقم 7167 " الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء" المخصص للعائدات عوض احتسابه على مستوى حساب خاص بالتحملات.
▪ نفقات مختلفة		
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	538.600,00	تنزيل مصاريف استقبالات على مستوى الحساب "رؤوس الأموال الذاتية" (رقم 1111).
حزب الأمل	252.375,00	تنزيل التعويضات الشهرية للأمين العام للحزب (12.000,00 درهم شهريا) وكاتب الحزب (6.000,00 درهم) بالحساب «مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم" (رقم 612) عوض الحساب "تكاليف المستخدمين" (رقم 617).

الحزب	مبلغ العملية	التقييد المحاسباتي
حزب العمل	14.353,05	تنزيل تكاليف التأمين على السيارات (3.987,42 درهم)، بالحساب" كراءات وتكاليف كرائية مختلفة" (رقم 61318) عوض تنزيلها بالحساب "أجور الوسطاء وبدل أتعاب" (رقم 61361). تنزيل أتعاب مسك المحاسبة (7.200,00 درهم)، بالحساب" تكاليف غير جارية أخرى" (رقم 658) عوض تنزيله بالحساب "أجور الوسطاء وبدل أتعاب"(رقم 61361). تنزيل الرسوم والعمولات على الخدمات البنكية (3.165,63) درهم، على مستوى الحساب "تكاليف مالية أخرى" (رقم 638) عوض الحساب الرسوم والعمولات على الخدمات البنكية" (رقم 61473).

5.2. عدم تسجيل أربعة أحزاب لبعض عملياتها المحاسبية وفق ترتيب يوافق تسلسلها الزمني

لم تحترم أربعة أحزاب المقتضيات المتعلقة بتنظيم المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية التي تلزم الأحزاب بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها.

في هذا الصدد، لم يقم حزب التجمع الوطني للأحرار، بتسجيل بعض العمليات المتعلقة بتحصيل واجبات المنخرطين والمساهمات وتكاليف المستخدمين وكراء المقرات والسيارات ومصاريف الهاتف على مستوى المحاسبة عملية بعملية.

ولم يتم تسجيل النفقات المتعلقة بمفتشيات حزب الاستقلال على مستوى "دفتر الأستاذ" كل عملية على حدة في الحسابات الملائمة، حيث اكتفى بتنزيل المبلغ الإجمالي للتحويلات الشهرية لفائدة مفتشياته على مستوى الحساب (رقم 614351).

وقام حزب الاتحاد الدستوري بتنزيل المبلغ الإجمالي الذي يتم أداؤه شهريا للمستخدمين (43.672,00 درهم) على مستوى الحساب (رقم 6171) عوض تسجيله عملية بعملية.

كما قام حزب الديمقراطيين الجدد، بتنزيل النفقات المتعلقة بالماء والكهرباء (2.430,44 درهم) والهاتف والأنترنيت (6.671,84 درهم) على مستوى "دفتر الأستاذ"، باحتساب المبلغ الإجمالي السنوي لهذه النفقات في الحسابات المخصصة لها في آخر السنة، عوض تنزيل كل عملية محاسبية على حدة تبعا للفواتير الشهرية المتوصل بها.

6.2. أخطاء في عملية ترحيل أرصدة الموازنة الختامية لحزب واحد

لم يقم حزب الوحدة والديمقراطية بترحيل نفس أرصدة حسابات الموازنة الختامية لسنة 2021 على مستوى موازنة سنة 2022، لاسيما على مستوى الرصيدين:

- خصاص للدورة المحاسبية (48.441,19-) عوض (36.732,19-)؛
- ودائنون آخرون (1.255.561,58) عوض (1.243.852,58).

في هذا الإطار، ينص الدليل العام للمعايير المحاسبية على ضرورة احترام قاعدة "عدم المساس بالموازنة" التي تقتضي ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات عليها.

3. أهمية العمل على الرفع من جودة التدبير المالي والإداري للأحزاب السياسية

في إطار مواكبة الأحزاب السياسية، قام المجلس بتوجيه استبيان إلى 29 حزبا بهدف تتبع مدى تحسن أدائها في المجالات المتعلقة بالتدبير المالي والإداري. وقد تلقى المجلس أجوبة 23 حزبا، فيما تخلف ستة أحزاب عن الإجابة، وهي حزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب الخضر المغربي وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الإصلاح والتنمية. وقد خلص المجلس من خلال تحليل أجوبة الأحزاب إلى استمرار النقائص المسجلة برسم سنة 2021، لاسيما تلك المرتبطة بضعف التنظيم الإداري والمجالي للأحزاب ونقص الموارد البشرية والمساطر والآليات الضرورية لتجويد تدبيرها المالي.

كما قام المجلس بتوجيه استبيان حول الدعم السنوي الإضافي الممنوح لسبعة أحزاب سياسية لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث إلى الأحزاب المستفيدة من الدعم، وتلقى أجوبة ستة أحزاب، فيما تخلف حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن تقديم إجاباته على الاستبيان.

وتبعا لتحليل المعطيات الواردة في أجوبة الأحزاب على الاستبيانين المذكورين، سجل المجلس الخلاصات التالية:

1.3. ضرورة اعتماد الأحزاب آليات التنظيم الإداري والرقابة الداخلية

صرح 16 حزبا من أصل 23 بتوفرهم على تنظيم هيكلي، مع تسجيل تحسن طفيف مقارنة مع 2021، حيث صرح حزب آخر باعتماده لهيكل تنظيمي.

فيما لم يسجل المجلس أي تحسن بخصوص اعتماد بطائق الوصف الوظيفي للمصالح الإدارية التي تحدد مهام كل منصب أو وظيفة، حيث استقر عدد الأحزاب التي تتوفر عليها في خمسة أحزاب. نفس الأمر بالنسبة لدليل المساطر الإدارية والمالية والمحاسبية، حيث تبين أن أربعة أحزاب فقط تتوفر على الدليل المذكور، وهو نفس العدد المسجل خلال سنة 2021. وقد صرحت الأحزاب التي لا تتوفر على هذه المساطر باقتصارها على قرارات إدارية حسب الحالة من أجل تكليف مستخدمي الأحزاب بالمهام الموكلة إليهم.

ومن شأن تعميم هذه الآليات على جميع الأحزاب أن يساهم في إرساء رقابة داخلية ناجعة لتفادي تداخل الصلاحيات عند توزيع المهام بين مختلف الأجهزة والمصالح الإدارية.

2.3. ضرورة تعزيز الموارد البشرية للأحزاب وتسوية الوضعية الإدارية للعاملين لديها

بلغ عدد المستخدمين المصرح بهم من طرف 21 حزبا من أصل 23 ما مجموعه 235 مستخدما، 46% منهم ينتمون لحزب الأصالة والمعاصرة (109)، و12% لحزب التجمع الوطني للأحرار (28)، مقابل 28% ينتمون لستة أحزاب أخرى (أي ما يعادل 65 مستخدما موزعين ما بين 8 إلى 14 المستخدم على مستوى كل حزب) و14% ينتمون لإحدى عشر (11) حزبا (33 مستخدما موزعين ما بين 1 إلى 5 مستخدمين على مستوى كل حزب). فيما صرح حزبان بعدم توفرهما على أي مستخدم. وتجدر الإشارة إلى انخفاض مستخدمي أربعة أحزاب (11) مقارنة مع سنة 2021، مقابل ارتفاع عدد مستخدمي ثلاثة أحزاب (3).

وقد بلغ عدد المستخدمين المصرح بهم خلال سنة 2021 من طرف الأحزاب ما مجموعه 434، وذلك نظرا لتوصل المجلس بأجوبة خمسة أحزاب عن الاستبيان الموجه إليها، وهي حزب الاستقلال (150) وحزب الوسط الاجتماعي (23) وحزب الخضر المغربي (14) وحزب الحركة الديموقراطية (02) وحزب الإصلاح والتنمية (02).

جدول 20: توزيع العاملين على الأحزاب السياسية

العاملون غير المتطوعين	عدد الأحزاب التي أجابت على الاستبيان		مجموع العاملين		النسبة	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022
أكثر من 100	2	1	258	109	%59	%46
من 16 إلى 28	3	1	67	28	%15	%12
من 8 إلى 14	6	6	70	65	%16	%28
من 1 إلى 5	13	11	39	33	%9	%14
0	2	2	0	0	%0	%0
دون إجابة	-	2	-	0	-	-

وبخصوص مستوى تعليم الأطر العاملة لدى الأحزاب، بلغت نسبة الذين يتوفرون على مستوى تعليم عالي ما يناهز 39% خلال سنة 2022 مقابل 28% خلال سنة 2021.

أما بالنسبة لتكوين الأطر العاملة في الحزب، فقد لا حظ المجلس تراجعا في الجهد المبذول في هذا المجال حيث صرح حزب واحد فقط باستفادة أطره من التكوين المستمر خلال 2022 مقابل ثلاثة أحزاب خلال سنة 2021 وحزبين خلال سنة 2020 وأربعة أحزاب خلال سنة 2019.

كما تبين أن 29% من العاملين بالمصالح الإدارية للأحزاب لا يتوفرون على عقد عمل و12% غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو ما يفسر النقائص المسجلة على مستوى دعم نفقات أجور وتعويضات المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية وتسوية وضعيتهم الإدارية والمالية تجاه الصندوق المذكور، طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. في هذا الإطار، قام حزب الأصالة والمعاصرة بتوقيع رسائل التزام مع مستخدميه، بأثر رجعي، من أجل تسوية وضعيتهم القانونية.

3.3. توزيع مجالي محدود للهياكل التنظيمية للأحزاب

تتوفر الأحزاب السياسية على هياكل تنظيمية وطنية وجهوية وفروع على صعيد الجماعات الترابية، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 27).

في هذا الإطار، تبين بأن 13 حزبا يتوفرون على أزيد من 95% من الهياكل التنظيمية، مقابل 71% خلال سنة 2021، و18 حزبا يتوفرون على 161 هيكلا تنظيميا جهويا، أي بمتوسط تسعة هياكل لكل حزب، مقابل نفس المعدل خلال 2021. فيما صرحت أربعة أحزاب بعدم توفرها على أي تمثيليات جهوية أو إقليمية، مقابل حزبين خلال 2021. ويوضح الجدول التالي توزيع هذه الهياكل حسب المجال الترابي:

جدول 21: الهياكل المجالية للأحزاب السياسية

	الهياكل التنظيمية الجهوية			الهياكل التنظيمية الإقليمية			الهياكل التنظيمية الجماعية		
	عدد الأحزاب	عدد الهياكل	المجموع	عدد الأحزاب	عدد الهياكل	المجموع	عدد الأحزاب	عدد الهياكل	المجموع
2022	9	من 9 إلى 13	101	8	أكثر من 50	586	3	أكثر من 200	935
	6	من 6 إلى 8	45	6	من 20 إلى 50	206	5	من 80 إلى 199	561
	3	من 1 إلى 5	15	3	أقل من 20	27	4	أقل من 50	72
	4	0	0	4	0	0	8	0	0
	1	لم يجب		1	لم يجب	0	3	لم يجب	0
المجموع	23		161	23		819	23		1568
2021	13	من 9 إلى 13	145	10	أكثر من 50	728	4	أكثر من 200	2215
	6	من 6 إلى 8	44	11	من 20 إلى 50	376	4	من 80 إلى 199	440
	4	من 1 إلى 5	15	2	أقل من 20	18	8	أقل من 50	164
	2	0	0	2	0	0	7	0	0
المجموع	25		204	25		1122	23		2819

وفي نفس السياق، صرح 20 حزبا بتوفرهم على 94 تنظيما موازيا، في حين لا تتوفر ثلاثة أحزاب على أي تنظيم مواز. وقد بلغ الدعم الممنوح من طرف الأحزاب لهذه التنظيمات 16,43 مليون درهم برسم سنوات 2020 و2021 و2022.

4.3. تصريح خمسة أحزاب بامتلاك ثمان شركات تعمل أساسا في مجال الصحافة والنشر والطباعة

صرحت خمسة أحزاب بامتلاكها لثمان شركات تعمل أساسا في مجال الصحافة والنشر والطباعة، مقابل تسع شركات في ملكية ستة أحزاب تم التصريح بها خلال سنة 2021. وقد بلغ الدعم الممنوح من طرف الأحزاب المعنية لهذه الشركات ما يناهز 0,20 مليون درهم، مقابل 0,28 مليون درهم خلال سنة 2021. في حين بلغت عائدات هذه الشركات حوالي 1,16 مليون درهم مقابل 0,68 مليون درهم خلال سنة 2021.

كما قام حزب واحد، خلال سنة 2022، بتحويل أزيد من خمسة ملايين درهم لشركة في ملكيته تعمل في مجال كراء العقارات والسيارات، في حين لم يتوصل من قبلها بأي عائدات.

5.3. أهمية الحرص على إعداد وتنفيذ الميزانية

بخصوص إعداد وتنفيذ الميزانية، لاحظ المجلس استقرار عدد الأحزاب التي تقوم بوضع واعتماد ميزانيات سنوية (13 حزبا) وميزانيات نصف سنوية (ثلاثة أحزاب)، مقابل نفس العدد خلال سنة 2021. بينما صرحت ستة أحزاب بعدم قيامهما بإعداد أية ميزانية لتقدير طبيعة وموارد وتكاليف الحزب لفترة زمنية لاحقة. علاوة على ذلك، صرحت سبعة أحزاب بتوفرها على مسطرة من أجل تتبع استخلاص الموارد غير العمومية، من بينها ثلاثة أحزاب لم تصرح باعتمادها المسطرة المذكورة خلال سنة 2021. كما صرحت سبعة أحزاب بتوفرها على مسطرة تنظم تحديد وصرف النفقات مقابل ثمانية أحزاب خلال سنة 2021.

6.3. ضرورة الرفع من قدرات التدبير المحاسبي للأحزاب

قام 17 حزبا بتوكيل مسك محاسبتهم إلى مقدم خدمة من خارج الحزب، بينما تم تكليف مستخدمي ستة أحزاب بهذه المهام. كما سجل المجلس توفر ثمانية أحزاب على نظام معلوماتي لمسك محاسباتهم، مقابل ستة أحزاب خلال سنة 2021. في نفس السياق، صرح 12 حزبا باستفادتهم من دورات تكوينية بهدف الإلمام بالنصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للحسابات السنوية وكذا المستجدات التي طرأت عليها، مقابل 15 حزبا خلال سنة 2021.

وبلغ عدد الأحزاب التي قامت بالجرد السنوي لأصولها وخصومها 13 حزبا، مقابل تسعة أحزاب سنة 2021، في حين لم تقم سوى 10 أحزاب من بين هذه الأخيرة بتضمينه بدفتر الجرد. في هذا الإطار، صرحت ثلاثة أحزاب فقط بوضع مسطرة تخص تسجيل الممتلكات ومراقبتها.

وتقوم ثمانية أحزاب فقط بتفصيل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ إلى دفاتر مساعدة لتوثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل المجالية، بينما تخلف عن القيام بذلك 13 حزبا، مقابل 11 حزبا سنة 2021، رغم توفرهم على هياكل مجالية على مستوى الجهات والأقاليم والجماعات الترابية.

7.3. الحاجة لتجاوز الصعوبات التي تعيق تحسين التدبير المالي والمحاسبي والإداري للأحزاب

صرح 16 حزبا باستمرار الصعوبات التي تعيق حسن التدبير المالي والمحاسبي والإداري التي واجهتها سنة 2021، حيث همت هذه المعيقات أساسا ضعف الموارد المالية (سبعة أحزاب) وغياب التكوين والتأطير (سبعة أحزاب) وقلة الموارد البشرية المؤهلة (سبعة أحزاب) والتأخير في صرف الدعم العمومي (أربعة أحزاب) وغياب أنظمة معلوماتية (ثلاثة أحزاب) وصعوبة الحصول على الوثائق المثبتة (حزبان). في حين صرحت ثلاثة أحزاب فقط بعدم مواجهتها لصعوبات تعيق حسن التدبير المالي والمحاسبي والإداري.

ولتجاوز المعيقات المذكورة، عبرت الأحزاب السياسية المعنية على حاجة أطرها المكلفة بالتدبير الإداري والمالي والمحاسبي للتكوين المستمر للرفع من قدراتها والإلمام بالمستجدات القانونية والتنظيمية (سبعة أحزاب) وكذا حاجتها للاستعانة بنظام معلوماتي (ثلاثة أحزاب) ووضع دلائل للمساطر الإدارية والمالية والمحاسبية (ثلاثة أحزاب) والرفع من الدعم السنوي (خمسة أحزاب).

8.3. أهمية الرفع من قدرات التدبير المالي والإداري للأحزاب السياسية في مجال تدبير الدعم السنوي الإضافي

صرحت الأحزاب التي استفادة من الدعم السنوي الإضافي في معرض أجوبتها على الاستبيانات الموجهة إليها، بمواجهة عدة صعوبات في تدبير الدعم المذكور، همت بالخصوص عدم توفرها على الوقت الكافي للقيام بالدراسات والأبحاث وعدم وجود تصور موحد لمفهوم "الدراسات والمهام والأبحاث" التي يمكن أن تكون موضوع الدعم السنوي الإضافي، وكذا عدم التنصيص على مآل الدراسات التي يتطلب إنجازها أكثر من سنة، بالإضافة للحاجة لدورات تكوينية وتأطيرية للمسؤولين الإداريين والماليين على مستوى الأحزاب للتعريف بمجالات صرف هذا الدعم. كما أفاد حزب الإتحاد الدستوري بأنه واجه صعوبات قانونية وإدارية، إذ تزامن توصله بالدعم السنوي الإضافي مع تاريخ عقد مؤتمره الوطني.

1.8.3. عدم القيام بدراسات جدوى وغايات المهام والدراسات والأبحاث المزمع تمويلها بالدعم الإضافي وعدم التخطيط المسبق لها

تعتبر دراسة الجدوى والتخطيط خطوة أولية وأساسية يجب أن يستند عليها طلب الدعم السنوي الإضافي والتي يجب أن تسبق عملية تنفيذ المهام والدراسات والأبحاث، حيث يحدد الحزب غايات وجدوى إنجازها والتكلفة الإجمالية لكل دراسة والمدة الزمنية اللازمة لإنجازها والخطة المزمع اتباعها للقيام بذلك.

في هذا الصدد، تم تسجيل عدم توفر حزبين على تصور واضح لمفهوم الدراسات والمهام والأبحاث التي يمكن أن تكون موضوع الدعم السنوي الإضافي، فيما صرح حزب واحد بأنه بصدد بلورة الحاجيات والأولويات المقررة من قبل أجهزته التقريرية في إطار تصور واضح ودقيق للدراسات والأبحاث والمهام التي يعتزم القيام بها مستقبلا. وأدلى حزبان بمشاريع الدراسات المزمع القيام بها خلال سنتي 2023 و2024.

وبخصوص اختيار مواضيع الدراسات، فقد صرح حزبان بتعيين لجنة تتكون من أعضاء المكتب السياسي وأطر حزبية وكذا خبراء متخصصين من أجل اختيار مواضيع الدراسات والأبحاث والمهام المزمع إنجازها، بينما أشارت أربعة أحزاب إلى اعتمادها على الأمانة العامة أو المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية للقيام بذلك.

2.8.3. عدم اعتماد مسطرة لتحديد مواضيع ومراحل ومخرجات إنجاز المهام والدراسات والأبحاث عند إيداع طلبات الاستفادة من الدعم السنوي الإضافي من طرف الأحزاب

لاحظ المجلس غياب أي إطار إتفاقي حول مواضيع وآجال ومخرجات الدراسات والأبحاث والمهام المزمع تمويلها بواسطة الدعم السنوي الإضافي، وذلك من أجل تيسير مراقبة أوجه صرفه من طرف الأحزاب السياسية طبقا للغايات التي منح من أجلها.

في هذا الصدد، صرحت أربعة أحزاب باستفادتها من الدعم السنوي الإضافي بناء على طلب تقدمت به لوزارة الداخلية بتواريخ 19 و22 سبتمبر و18 أكتوبر 2022، أي بعد مدد تراوحت ما بين 4 أيام إلى 34 يوما من تاريخ توصلها برسالة الوزارة في هذا الشأن. وقد أشارت الأحزاب المعنية إلى عدم تضمين طلباتها لموضوع الدراسات أو الأبحاث أو المهام المزمع إنجازها، كما صرحت بأنها لم تكن على علم بمبلغ الدعم السنوي الإضافي العائد لها.

وتجدر الإشارة إلى أن المدة الفاصلة بين تاريخ صرف الدعم السنوي الإضافي والأجل القانوني للالتزام بالنطاق السنوي لاستعماله لم تتجاوز ثلاثة أشهر على أبعد تقدير، وهو ما اعتبرته الأحزاب المستفيدة غير كاف لإنجاز الدراسات المقررة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 22: مؤشرات حول صرف الدعم السنوي الإضافي والمدة المتبقية لإنجاز الدراسات

الحزب السياسي	تاريخ تقديم طلب الدعم	تاريخ التوصل بالدعم	المدة المتبقية لإنجاز الدراسات
حزب التجمع الوطني للأحرار	19 سبتمبر 2022	28 سبتمبر 2022	3 أشهر
حزب الأصالة والمعاصرة	30 سبتمبر 2022	12 أكتوبر 2022	شهران و18 يوما
حزب الاستقلال	29 سبتمبر 2022	13 أكتوبر 2022	شهران
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	29 أكتوبر 2022	09 نوفمبر 2022	شهر و22 يوما
حزب التقدم والاشتراكية	19 سبتمبر 2022	29 سبتمبر 2022	3 أشهر
حزب الاتحاد الدستوري	22 سبتمبر 2022	30 سبتمبر 2022	3 أشهر
حزب العدالة والتنمية	18 أكتوبر 2022	10 نوفمبر 2022	شهر و21 يوما

3.8.3. ضرورة تأهيل الموارد البشرية المكلفة بتدبير الدعم السنوي الإضافي

يعتبر تأهيل الموارد البشرية شرطا أساسيا للرفع من القدرات التدبيرية للأحزاب السياسية من أجل تمكينها من تجديد أساليب عملها والرفع من أدائها وتقوية قدرتها الاقتراحية على مستوى تطوير جودة التشريعات والسياسات العمومية. في هذا الإطار، تتوفر الأحزاب التي استفادت من الدعم الإضافي على أطر عليا مختصة في الاقتصاد والمالية والمحاسبة. غير أنه، وباستثناء الأطر التابعة لحزبين، لم تستفد أطر الأحزاب من أي تكوين مستمر من أجل إعدادها لحسن تدبير الدعم السنوي الإضافي وتوجيهه للمجالات الكفيلة بتطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي والاستفادة من مخرجات المهام والدراسات والأبحاث المنجزة.

4.8.3. أهمية اعتماد مؤشرات لتقييم أثر المهام والدراسات والأبحاث المنجزة على تطوير العمل الحزبي

سجل المجلس حاجة الأحزاب السياسية لتطوير الوسائل والمؤشرات الكفيلة بتقييم أثر المهام والدراسات والأبحاث الممولة بواسطة الدعم السنوي الإضافي من أجل تطوير العمل الحزبي وتأطير المواطنين ومواكبة التحولات التي يعرفها تدبير الشأن العمومي.

في هذا الصدد، صرح حزب التجمع الوطني للأحرار بأن الآثار المنتظرة من الدراسات التي قام بها هي تجويد عمل المنتخب وتطوير أدائه والرفع من مردوديته ورد الاعتبار لمكانته وسبل تمكينه من ظروف وإمكانيات العمل ليؤدي مهامه على أكمل وجه.

وأفاد حزب الاستقلال بأن الآثار المنتظرة تتمحور أساسا حول تجويد العرض الحزبي وأدائه وتقوية مساهمته في التشريع وصياغة السياسات العمومية.

وصرح حزب الأصالة والمعاصرة بأن الآثار المنتظرة تتجلى في الرغبة في الإسهام في تجويد العمل الحزبي والأداء التنظيمي والسياسي والتأطيري لأجهزته ومؤسساته وتنظيماته الموازية، كما أن هذه الدراسات من شأنها أن تشكل مرجعا مهما للحزب. كما أكد على سعيه إلى تطوير مؤشرات محددة ومضبوطة لتقييم أثر الدراسات المنجزة، تجمع بين المقاربة المعتمدة في الدراسة والمنهجية العلمية أو البحثية المعتمدة، وأيضا طبيعة ونوعية الخلاصات والتوصيات التي تتضمنها، خصوصا فيما يتعلق بالأفق الاستشرافي للمواضيع والمجالات المتطرق لها في كل دراسة أو بحث.

وأشار حزب العدالة والتنمية بأن الآثار المنتظرة من الدراسات تتجلى في رغبة الحزب في تطوير قوته الاقتراحية بخصوص مجموعة من السياسات العمومية والقضايا المجتمعية، ومواصلة تحسين أدائه وتطوير وسائل عمله. إلا أن تتبع مدى تحقيق الآثار المرتقبة للدراسات والأبحاث والمهام على تطوير العمل والأداء الحزبي يرتبط بتحديد مؤشرات واقعية وقابلة للقياس داخل حيز زمني معقول.

توصيات المجلس الأعلى للحسابات

على إثر دخول المقتضيات المتعلقة بمنح الأحزاب السياسية دعما سنويا إضافيا لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث، وكذا تتميم وتغيير قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية الملحقة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (7 أكتوبر 2021) سجل المجلس ارتفاع نسبة العمليات التي لم يتم دعمها بمستندات ووثائق الإثبات القانونية.

في هذا الإطار، **يوصي المجلس** رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية والأحزاب السياسية بما يلي:

- **رئاسة الحكومة ووزير الداخلية:**

- ملاءمة مقتضيات المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه مع مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية ومدونة المحاكم المالية.

- **وزارة الداخلية:**

- تحسيس الأحزاب السياسية بضرورة إرجاع المبالغ غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة إلى الخزينة (29,21 مليون درهم)، برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، والمبالغ غير المستعملة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير والمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث، وعند الاقتضاء اتخاذ التدابير اللازمة في حق الأحزاب التي لم تقم بتسوية وضعيتها تجاه الخزينة؛
- حث الأحزاب السياسية بإرفاق طلبات الاستفادة من الدعم السنوي الإضافي بملف يتضمن موضوع وجدوى المهام والأبحاث والدراسات المزمع إنجازها والخطة المقترحة لتمويلها ونوع الكفاءات التي سيعهد لها للقيام بها وطبيعة المخرجات المنتظرة من وراء إنجازها؛
- صرف الدعم السنوي الإضافي للأحزاب المعنية داخل آجال معقولة بما يتيح لها إنجاز المهام والدراسات والأبحاث في الآجال المقررة لذلك؛
- تدارس الصيغة الملائمة لاستكمال تمويل الدراسات والأبحاث التي تم الشروع في إنجازها من طرف الأحزاب السياسية في إطار الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022 دون التمكن من إتمامها بسبب عدم كفاية المدة المتبقية لإنجازها؛
- تحديد كيفيات إتمام الدراسات الممتدة على أكثر من سنة مع ضرورة تحديد المبلغ المخصص لكل سنة في إطار الدعم الإضافي للسنة المعنية؛
- تنظيم دورات تكوينية هادفة لفائدة أطر الأحزاب السياسية المكلفة بالتسيير المالي والإداري والمحاسبي بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي الموحد، وكذا إعداد دليل للمساطر المحاسبية واعتماد نظام معلوماتي للمحاسبة مشترك بين الأحزاب السياسية يمكنهم من استغلال أنجع للمخطط المحاسبي الموحد.

- **الأحزاب السياسية:**

- إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة (3,73 مليون درهم) أو غير المستعملة أو التي استعملت لغير الغايات التي منحت من أجلها (7,58 مليون درهم)، أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة (17,90 مليون درهم)؛
- تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية، مصادق عليها من طرف خبير محاسب ومدعومة بكل المستندات والوثائق القانونية، وفق ما هو منصوص عليه في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

- دعم موارد ونفقات الأحزاب بوثائق إثبات قانونية ومعنونة في اسم الحزب، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3)، خصوصا تلك المتعلقة بأجور وتعويضات المستخدمين (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل) ونفقات الكراء (عقود الكراء الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير) والنفقات المنجزة على مستوى التمثيليات المحلية للأحزاب (فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة)؛
- دراسة الغايات وجدوى المهام والدراسات والأبحاث المزمع تمويلها بالدعم السنوي الإضافي والتخطيط المسبق لتنفيذها واعتماد آليات لتقييم أثرها على العمل الحزبي والسياسي؛
- الإدلاء للمجلس بمخرجات وتقارير المهام والدراسات والأبحاث المنجزة في إطار الدعم السنوي الإضافي الممنوح لها برسم سنة 2022؛
- احترام قاعدة الأداء مقابل العمل المنجز وتفادي تحويل تسبيقات للمتعهدين بإنجاز المهام والدراسات والأبحاث في إطار الدعم السنوي الإضافي دون إنجاز العمل؛
- تخصيص حساب بنكي للدعم السنوي الإضافي لتيسير تتبع أوجه صرفه للغايات التي منح من أجلها؛
- مسك المحاسبة واحترام المبادئ والقواعد المحاسبية، خصوصا مبدأي "الوضوح" و"الشمولية" وقاعدة "عدم المساس بالموازنة"، وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما ما يتعلق بالنقاط التالية:
  - تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة؛
  - تسجيل العمليات المحاسبية كل عملية على حدة، مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني، مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛
  - إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445:"الدولة - دائنة" وكذا جميع الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة؛
  - إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، لاسيما من خلال القيام بالتدابير التالية:
  - تدعيم البنيات الإدارية للحزب، خصوصا من خلال اعتماده هيكل تنظيمي ودليل للمساطر الإدارية والمالية والمحاسبية وبطائق الوصف الوظيفي لجميع مصالحه الإدارية؛
  - دعم قدرات الموارد البشرية، من خلال الرفع من عدد العاملين واستفادتهم من الدورات التكوينية بصفة منتظمة، خصوصا الأطر المكلفة بمسك المحاسبة والتأطير القانوني؛
  - توضيح العلاقة بين الحزب والشركات المملوكة له، فيما يخص العائدات الواجب دفعها للحزب أو الدعم الممنوح لها من طرفه؛
  - دعم القدرات التدبيرية عبر اعتماد الوسائل المعلوماتية ومفهوم الميزانية؛
  - إجراء الجرد السنوي لأصول الحزب وخصومه.

الجزء الثاني:

نتائج التدقيق الخاصة بكل حزب سياسي

يعرض هذا الجزء من التقرير نتائج تدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات الخاصة بكل حزب سياسي مرتبة على أساس النتائج المحصل عليها خلال اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

1. حزب التجمع الوطني للأحرار

قام المجلس بتدقيق الحساب السنوي لحزب التجمع الوطني للأحرار وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي، بما في ذلك الدعم السنوي الإضافي الممنوح له لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. وفي ما يلي أهم نتائج التدقيق والفحص:

1.1. تقديم الحسابات ووضعية الموارد والنفقات

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

قدم حزب التجمع الوطني للأحرار حسابه السنوي برسم سنة 2022، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 30 مارس 2023، أي **داخل الأجل القانوني** المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2022 ما قدره **50.980.478,02 درهم**، وتشمل أساسا:

- هبات وتبرعات: 26.422.000,00 درهم (51,83%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 14.033.733,49 درهم (27,53%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث: 5.613.493,40 درهم (11,01%).
- واجبات الانخراط والمساهمات: 4.780.000,00 درهم (9,38%).

وقد قام الحزب بتمويل مؤتمره الوطني، المنعقد بتاريخ 4 و5 مارس 2022، من موارده الذاتية نظرا لعدم استفادته من مساهمة الدولة بسبب تنظيمه خارج الأجل المقرر له بموجب مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادتين 32 و49) (مراسلة وزارة الداخلية رقم 4049 بتاريخ 23 مايو 2022).

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما قدره **32.608.213,88** درهم، وتشمل:

- تكاليف التسيير: 18.828.083,46 درهم (57,74%)، مقابل 18.507.510,87 درهم سنة 2021 و16.581.456,79 درهم سنة 2020؛
- مصاريف المؤتمر الوطني العادي: 7.965.565,12 درهم (%24,43)؛
- المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي: 5.620.000,00 درهم (%17,23)؛
- اقتناء أصول ثابتة: 194.565,30 درهم (0,60%)، مقابل 2.012.773,28 درهم سنة 2021 و10.631.776,79 درهم سنة 2020.

➢ إرجاع مبالغ الدعم بقيمة 12,27 مليون درهم إلى الخزينة

قام الحزب التجمع الوطني للأحرار، خلال سنتي 2022 و2023، بإرجاع مبالغ دعم قدرها 12,27 **درهم**، موزعة على الشكل التالي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)		سبب إرجاع مبالغ دعم
	2022	2023	
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	1.071.704,16	82.996,24	غير مستعملة
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	9.146.253,68	77.390,00	
		130.800,00	لم يتم تقديم وثائق الإثبات بشأن صرفه
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	759.723,27		غير مستعملة
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	984.848,31		
اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	15.151,69		
المجموع	**11.977.681,11**	**291.186,24**	

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته بشأن مبالغ دعم من مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لم يتم استعمالها (12.138.067,35 درهم) أو لم يتم تقديم وثائق الإثبات بشأن صرفها (130.800,00 درهم)، كما هو مبين في الجدول أعلاه.

2.1. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن تسجيل سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 31 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 30 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لدعم صرف أجور المستخدمين، اكتفى الحزب بتقديم أوامر تحويل بنكي بمبالغ قدرها 2.122.293,00 درهم، عوض دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية، لاسيما عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3).

وقد أشار الحزب في معرض جوابه إلى أن عقود العمل تحل محل محاضر الشروع في العمل على اعتبار أنها تتضمن تاريخ ابتداء الصلاحية.

غير أن الحزب لم يرفق جوابه بعقود العمل واكتفى بتقديم لائحة بأسماء المستخدمين وأرقام البطاقات الوطنية للتعريف الخاصة بهم.

➢ **مسك المحاسبة:**

- **تنزيل النفقات المتعلقة بالمؤتمر الوطني العادي ضمن الحسابات المخصصة لتكاليف التسيير عوض الحساب المخصص لها (رقم 6185)**

لم يقم الحزب بتنزيل النفقات المتعلقة بالمؤتمر الوطني العادي بالحساب رقم 6185 "مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب" بحيث تم تنزيلها ضمن الحسابات المخصصة لتكاليف التسيير.

وقد برر الحزب في معرض جوابه هذه الوضعية بكونه لم يتلق أي مساهمة من الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي، لذا ارتأى أن يسجل هذه المصاريف بالحساب رقم 61443 (مؤتمرات وتظاهرات) كباقي التظاهرات غير المدعمة.

في هذا الصدد، وجب التذكير بضرورة تقيد الحزب بالمقتضيات المحاسبية بغض النظر عن مدى استفادته من مساهمة الدولة، ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

- **عدم تسجيل بعض العمليات المتعلقة بتحصيل الموارد أو أداء النفقات حسب تسلسلها الزمني عملية بعملية**

لم يقم الحزب بتسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بتحصيل بعض الموارد أو أداء بعض النفقات مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها، وفق ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بواجبات المنخرطين والمساهمات وتكاليف المستخدمين وكراء المقرات والسيارات ومصاريف الهاتف.

3.1. النتائج الخاصة بفحص العمليات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي

استفاد حزب التجمع الوطني للأحرار، بتاريخ 28 شتنبر 2022، من دعم سنوي إضافي قدره 5.613.493,40 درهم، لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. في هذا الإطار، أبرم الحزب اتفاقيات مع ثلاث مكاتب دراسات من أجل إنجاز الأعمال التالية:

الدراسة	مكتب الدراسات	المبلغ الإجمالي	المبالغ المحولة	تاريخ الدفع	المبالغ الباقي تحويلها
1. سبل تطوير أداء المنتخبين	SOUTHBRIDGE	3.420.000,00	504.000,00	6 فبراير 2023	1.422.000,00
			876.000,00	6 أبريل 2023	
			618.000,00	6 أبريل 2023	
2. تقييم السياسات على المستوى الإقليمي	IS OPINIONING	1.000.000,00	300.000,00	12 دجنبر 2022	300.000,00
			400.000,00	6 أبريل 2023	
3. تقييم الوضع المالي للجماعات المحلية وسبل تحسينه	HORIZON D'ETUDES ET DE RECHERCHES	1.200.000,00	-	-	1.200.000,00
المجموع		**5.620.000,00**			

وقد أسفرت عملية الفحص عن تسجيل أربع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 21 شتنبر 2023 من أجل الإدلاء بتعقيباته داخل أجَل ثلاثين يوما من تاريخ

تبليغه. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 20 أكتوبر من نفس السنة، تم استنتاج ما يلي:

➢ أداء تسبيقات لفائدة مقدمي الخدمات من بينها مبالغ قدرها 2.398.000,00 درهم خارج الإطار السنوي المخصص لصرف الدعم

قام الحزب بأداء تسبيقات لفائدة مقدمي الخدمات SOUTHBRIDGE (1.998.000,00 درهم) وIS OPINIONING (700.000,00 درهم). غير أن الحزب لم يدل بالوثائق والمستندات التي من شأنها أن تثبت أنه قد تم الإشهاد بإنجاز الخدمة. كما أن 89% من هذه التسبيقات (2.398.000,00 درهم)، تم أداؤها خلال شهري فبراير وأبريل 2023، أي خارج الإطار السنوي المخصص لصرف الدعم السنوي الإضافي (قبل متم سنة 2022).

> وقد أشار الحزب، في معرض جوابه، أنه تم صرف المبلغ المذكور (2.398.000,00 درهم) خلال شهري فبراير وأبريل من سنة 2023 وذلك استوفاء للشروط المالية المكونة للعقود الملزمة المبرمة ما بين الحزب ومكاتب الدراسات.

➢ الإدلاء بالوثائق المبررة للجوء للمنافسة لاختيار الخبراء-المكلفين بإنجاز الدراسات

بعد توصله بملاحظة المجلس حول عدم الإدلاء بما يفيد إعمال مبدأ المنافسة لاختيار مكاتب الدراسات، لاسيما الوثائق المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، أوضح الحزب في جوابه أن عملية الانتقاء تمت عبر اللجوء إلى استشارات مباشرة مع عدد من مكاتب الدراسات المحلية ذات الخبرة في المجالات المطلوبة. وقد أفرزت الاستشارات عن استقبال سبعة عروض مالية وتقنية، بناء على الشروط الاتفاقية المرجعية للدراسات.

كما أفاد الحزب في معرض جوابه على الاستبيان الموجه له من طرف المجلس إلى كون الدراسات المتعلقة بالشأن السياسي وبتدبير الشأن العام لها خصوصيتها وليست كباقي الخدمات التي يمكن إسنادها إلى متعهد بمعيار الكلفة المادية، لذلك فإن الحزب عمد إلى وضع آلية خاصة لاختيار الجهة القادرة على إنجاز الخدمات بناء على معايير تروم تحقيق شرط الكفاءة وجودة المنتوج النهائي.

كما أرفق الحزب جوابه بمقرر اختيار أعضاء اللجنة المشرفة ومحاضر الاختيار والعقود المبرمة مع مكاتب الدراسات المنتقاة والشروط والآجال المرجعية لتنفيذ الدراسات المطلوبة، والفواتير والكشوفات البنكية المتعلقة بتحويل المبالغ للمكاتب المعنية.

➢ عدم الإدلاء بتقارير ومخرجات الخبرة المقدمة

ينص المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية في الباب الثاني للملحق رقم 3 المتعلق بالوثائق والمستندات المثبتة لصرف نفقات الأحزاب على أنه "يجب أن يكون صرف جميع نفقات الأحزاب مدعما بوثائق (...) من شأنها أن تثبت أنه قد تم اللجوء إلى المنافسة والإشهاد **بإنجاز الخدمة** وأنها مشفوعة بالمخالصة". لهذه الغاية، يشير المخطط المحاسبي المذكور إلى ضرورة الإدلاء "بتقارير ومخرجات الخبرة المقدمة". غير أن الحزب لم يدل ضمن ملفه بتقارير الدراسات المنجزة مبررا ذلك بكونها قد تتضمن توصيات ومخططات تهم تشخيص وضعية الحزب وصورته.

> في هذا الإطار، أفاد الحزب بأن مخرجات العمل المنجزة من طرف المكاتب الثلاث يمكن اعتبارها ملكية فكرية للحزب حيث تتضمن على توصيات، أفكار ومخططات مستقبلية للحزب من أجل تطوير عمله الحزبي والرفع من مستوى أداء المنتخبين على المستوى الجهوي، والإقليمي، والمحلي. لذلك، لا يمكن للحزب مشاركة مخرجات الدراسات الثلاث في الوقت الحالي أي قبل تفعيل التوصيات والاستراتيجيات المدرجة بمخرجات العمل المنجزة من طرف المكاتب الثلاث.

➢ عدم إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل إلى الخزينة (2.915.493,40 درهم)

سجل المجلس عدم تقديم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 2.915.493,40 درهم برسم الدعم السنوي الإضافي لسنة 2022، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (5.613.493,40 درهم) والمبلغ المصرح بأدائه (2.698.000,00 درهم)، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر كما تم تغييره وتتميمه.

وفي جوابه، أوضح الحزب إلى أن مبلغ الدعم المذكور (2.915.493,40 درهم) تم تخصيصه لتسديد النفقات المترتبة عن العقود الملزمة المبرمة سنة 2022 ما بين الحزب ومكاتب الدراسات، وفقا للعقود المبرمة معها، وذلك بعد التوصل بالمخرجات الجزئية أو النهائية للمهام الثلاث، مع العلم بأن الدفع الفعلي لهاته المبالغ سوف ينفذ بعد تحصل الحزب على التقارير النهائية حول المهام المنجزة.

كما أشار الحزب إلى أن دفاتر الحسابات لسنة 2022 رصدت التزامه بدفع المبالغ المترتبة عن المهام المسندة لمكاتب الدراسات الثلاث وذلك بموجب العقود المبرمة بنفس السنة. كما تم إيداع دفاتر الحسابات لدى المجلس الأعلى للحسابات. لذا فإن الحزب ملزم بدفع المستحقات المالية لمكاتب الدراسات وذلك حسب الجدولة الزمنية المتفق عليها داخل الإطار التعاقدي.

وقد أرفق الحزب جوابه بوضعية تبين المبالغ المتبقية اللازم أداؤها لمكاتب الدراسات ومجموعها 2.922.000,00 درهم وأوامر التحويل الجارية المخصصة لدفع المبالغ المتبقية ومقتطف من دفتر حسابات الحزب يبين إدراج المبالغ المتبقية ضمن مخصصات النفقات الخاصة بسنة 2022.

4.1. وضعية الحزب تجاه الخزينة

سيتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم سنة 2022، بعد حصر نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث.

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب التجمع الوطني للأحرار بما يلي:

- **دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل)؛**
- **التقيد بمبدأ "الوضوح"، من خلال تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بتحصيل الموارد أو أداء النفقات في الحسابات الملائمة لها، مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني، مع الحرص على تضمينها بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛**
- **تخصيص حساب بنكي للدعم السنوي الإضافي لتيسير تتبع أوجه صرفه للغايات التي منح من أجلها؛**
- **تدارس الصيغة الملائمة لاستكمال تمويل الدراسات والأبحاث التي تم الشروع في إنجازها بتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية؛**
- **العمل على دراسة الغايات وجدوى المهام والدراسات والأبحاث المزمع تمويلها بالدعم السنوي الإضافي والتخطيط المسبق لتنفيذها واعتماد آليات لتقييم أثرها على العمل الحزبي والسياسي.**

2. حزب الأصالة والمعاصرة

قام المجلس بتدقيق الحساب السنوي لحزب الأصالة والمعاصرة وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي، بما في ذلك الدعم السنوي الإضافي الممنوح له لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. وفي ما يلي أهم نتائج التدقيق والفحص:

1.2. تقديم الحسابات ووضعية الموارد والنفقات

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

أودع حزب الأصالة والمعاصرة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2022 بتاريخ 31 مارس 2023 **مشهودا بصحته بدون تحفظ** عبر المنصة الرقمية، أي داخل الأجل القانوني المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد نفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2022 ما قدره **39.016.326,01 درهم**، وتشمل أساسا:

- عائدات تنازلات عن أصول ثابتة: 14.668.500,00 درهم (37,60%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 11.675.396,28 درهم (29,92%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 7.990.000,00 درهم (20,48 %)؛
- مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث: 4.670.158,51 درهم (11,97%).

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب هذه السنة، ما مجموعه **28.894.318,08 درهم**، وتشمل:

- تكاليف التسيير: 24.263.411,08 درهم (83,97 %) مقابل 23.486.817,65 درهم سنة 2021 و14.733.697,38 درهم سنة 2020؛
- المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث: 4.360.000,00 درهم (15,09%)؛
- اقتناء أصول ثابتة: 270.907,00 درهم (0,94%) مقابل 1.115.644,80 درهم سنة
- 2021 و587.028,36 درهم سنة 2020.

2.2. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 31 يوليوز 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس تواليا بتاريخ 31 غشت و14 شتنبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف تعويضات المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

تبين من خلال الوثائق المدلى بها للمجلس بأن الحزب قام خلال سنة 2022، بأداء نفقات متعلقة بصرف تعويضات لأربعة مستخدمين غادروا الحزب، بمبلغ إجمالي قدره 148.632,36 درهم، ولم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية، ويتعلق الأمر بعقود عملهم وبيان إنهاء هذه العقود وكذا عناصر احتساب المبالغ الممنوحة.

> وفي جوابه بشأن هذه التعويضات، أوضح الحزب أنه لا يتوفر على عقود العمل المتعلقة بهؤلاء المستخدمين وأدلى بالوثائق التي تثبت توصلهم بمستحقاتهم.

- **قيام الحزب بتسوية وضعية أداء أجور وتعويضات المستخدمين بما مجموعه 7,46 مليون درهم**

تبين من خلال الوثائق المدلى بها للمجلس بأن الحزب قام خلال سنة 2022، بأداء النفقات المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين بما مجموعه 7.459.907,11 درهم دون دعمه بوثائق الإثبات القانونية، ويتعلق الأمر بما يلي:

- صرف أجور المستخدمين برسم سنة 2022 بمبلغ إجمالي قدره 6.065.207,11 درهم، حيث لم يتم الإدلاء بعقود العمل والعقد الملحق في حالة التجديد أو التغيير، ومحاضر الشروع في العمل؛
- منح تعويضات شهرية بمبلغ إجمالي قدره 1.394.700,00 درهم، لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بمقررات منح التعويض تبين عناصر احتساب المبالغ الممنوحة.

وتبعا لملاحظة المجلس، قام الحزب بتسوية الوضعية القانونية للمستخدمين وأدلى بعقود التزام (lettres d'engagement) تم توقيعها معهم في شهر غشت 2023، بأثر رجعي يعود لتاريخ التحاقهم بالحزب، تحدد الأجرة الصافية والوصف الوظيفي، وأدلى كذلك بوثائق تعويضات شهرية موقعة مع المستفيدين بأثر رجعي، تحدد التعويض الجزافي الشهري والوصف الوظيفي.

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن الوثائق المدلى بها تثبت أداء التعويضات ولا تقوم مقام وثائق الإثبات القانونية لصرفها، لاسيما عقود العمل التي تعتبر أساس احتساب هذه التعويضات.

- **عدم دعم صرف نفقات كراء بوثائق الإثبات القانونية**

قام الحزب بصرف نفقات كراء مقرات جهوية، بمبلغ إجمالي قدره 100.500,00 درهم دون أن يقدم بشأنها أي وثيقة إثبات (لاسيما عقود الكراء الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير).

- **عدم دعم صرف نفقات كراء بوثائق إثبات قانونية معنونة في اسم الحزب**

صرح الحزب بصرف نفقات كراء بمبلغ إجمالي قدره 671.400,00 درهم دون دعمها بوثائق معنونة في اسم الحزب (مقرات جهوية، شقة، ...).

> وفي جوابه أوضح الحزب أنه يجد صعوبة في كراء مقرات خاصة من أجل مزاولة نشاطه وبالتالي يقوم المسؤولون الجهويون والإقليميون بتوقيع العقود المذكورة مع التنصيص على تخصيصها للعمل الحزبي الخاص بحزب الأصالة والمعاصرة.

في هذا الصدد، وجب التوضيح أن الحزب مطالب بتقديم ما يفيد أن نفقات الكراء تخص مقراته وأنشطته الحزبية ومعنونة باسمه.

- **عدم دعم صرف مبلغ 53.950,00 درهم بالوثائق المثبتة القانونية**

تبين من خلال الكشوفات البنكية والوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي، أن الحزب قام بصرف مبلغ قدره 53.950,00 درهم، بواسطة شيك لأحد الأشخاص دون دعمه بأي وثيقة.

> في هذا الصدد، أدلى الحزب بإشهاد لنائب برلماني بتسلم الشيك، كما قدم الحزب فواتير مصاريف استشفاء لشخص آخر، تم أداؤها من طرف الشخص المستفيد من الشيك.

يذكر المجلس بأن النفقة المذكورة لا تندرج ضمن النفقات المتعلقة بالأنشطة الحزبية.

➢ مسك المحاسبة

- **ضرورة تنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة**

قام الحزب بأداء مبلغ 100.000,00 درهم، عبر تحويل بنكي بتاريخ 2022/05/19، وتم تقييده على مستوى الحساب رقم 7167 " الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء" المخصص للعائدات في الجانب المدين بغرض خصمه من رصيد الحساب المذكور، وذلك عوض احتسابه على مستوى حساب خاص بالتحملات مقابل الحساب المخصص للبنك.

> وفي جوابه، أوضح الحزب أنه لم يقم بصرف مبلغ 100.000,00 درهم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء وطالبت وزارة الداخلية بإرجاعه، لذا قام الحزب بتحويل بنكي لخزينة الدولة، وبالتالي فإنه ليس تحملا بل إلغاء للدعم الممنوح برسم سنة 2018، حيث تم تقييده حسب المخطط المحاسبي كإلغاء بالحساب 7161 بالجانب المدين ليعطي الصورة الصحيحة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إلغاء المداخيل أو النفقات يتم في نفس السنة لإعطاء صورة صادقة للحسابات. وبخصوص الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء الممنوح للحزب خلال سنة 2018، فهو دعم مشروط بصرفه وكان يتوجب على الحزب تقييده خلال سنة 2018 بحساب للدولة - دائنة إلى غاية التمكن من صرفه. وفي حالة عدم صرفه وإرجاعه للخزينة يتم إلغاء الحساب الدائن للدولة مقابل حساب البنك.

كما يذكر المجلس بضرورة تقيد الحزب بالمقتضيات المحاسبية، ولاسيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

➢ تتبع توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

بخصوص التوصيات المتعلقة باحترام المقتضيات المحاسبية المتعلقة بإدراج العمليات في الحسابات الملائمة، أكد الحزب بأن طريقة تسجيل الحسابات تتم طبقا لما جاء في توصيات المجلس.

3.2. النتائج الخاصة بفحص العمليات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي

استفاد حزب الأصالة والمعاصرة، بتاريخ 13 أكتوبر 2022، من دعم سنوي إضافي قدره 4.670.158,51 درهم، لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. في هذا الإطار، أبرم الحزب اتفاقية مع مركز الحوار العمومي والدراسات المعاصرة الثمان دراسات التالية:

الدراسة	مكتب الدراسات	المبلغ الإجمالي	المبالغ المحولة	تاريخ الدفع	المبالغ الباقي تحويلها
1. مدونة الأسرة بين الحداثة والثوابت الوطنية؛	مركز الحوار العمومي والدراسات المعاصرة	550.000,00	1.000.000,00	23 فبراير 2023	3.360.000,00
2. الحريات الفردية في ظل مغرب ما بعد دستور 2011؛		480.000,00			
3. الخطاب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة ما بعد المعارضة؛		370.000,00			
4. القانون الجنائي ومتطلبات تحديث السياسة الجنائية؛		700.000,00			
5. أي دور للشباب في المشهد الحزبي والسياسي لمغرب اليوم؛		650.000,00			
6. منظمة المرأة البامية منظور جديد لتنظيم سياسي جديد من رحم استقراء التجارب الحزبية الوطنية؛		580.000,00			
7. إعلام حزب الأصالة والمعاصرة ومتغيرات الحياة السياسية؛		450.000,00			
8. سؤال الهوية الوطنية ومعنى أن تكون مغربيا.		580.000,00			
المجموع		**4.360.000,00**			

وقد أسفرت عملية الفحص عن تسجيل ملاحظتين، قام المجلس بتوجيههما إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 07 يونيو 2023 من أجل تقديم تبريراته داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 22 يونيو من نفس السنة، تم استنتاج ما يلي:

- **أداء تسبيق لفائدة مقدم الخدمات قدره 1.000.000,00 درهم خارج الإطار السنوي المخصص لصرف الدعم**

قام الحزب بأداء تسبيق قدره 1.000.000,00 درهم، بتاريخ 23 فبراير 2023، لفائدة مركز الحوار العمومي والدراسات المعاصرة، أي خارج الإطار السنوي المخصص لصرف الدعم السنوي الإضافي (قبل متم سنة 2022). وقد دعم الحزب صرف المبلغ المذكور بنسخة من "أمر تحويل بنكي" و"بدل الأتعاب" الخاصة بالمركز المعني. غير أنه لم يدل بالوثائق والمستندات التي من شأنها أن تثبت أنه قد تم الإشهاد بإنجاز الخدمة.

في هذا الإطار، أشار الحزب في معرض جوابه بأن مبلغ الدعم الذي قام الحزب بتحويله لفائدة مكتب الدراسات (1.000.000,00 درهم) هو عبارة عن تسبيق للمكتب المذكور على أن يتم تحويل باقي المبلغ بعد توصله بالدراسات في صيغتها النهائية. وقد أرفق الحزب جوابه بكشف الحساب البنكي الذي يثبت تحويل المبلغ المذكور إلى مركز الدراسات.

➢ عدم الإدلاء بالوثائق المبررة للجوء للمنافسة لاختيار الخبراء المكلفين بإنجاز الدراسات

لم يدل الحزب بما يفيد إعمال مبدأ المنافسة لاختيار مكتب الدراسات الموكل إليه إنجاز الدراسات، لاسيما الوثائق المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الباب الثاني للملحق رقم 3 المتعلق بالوثائق والمستندات المثبتة لصرف نفقات الأحزاب من القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09). ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

- إعلان الترشيح لإثبات إعمال مبدأ المنافسة من طرف الحزب؛
- مقرر اختيار أعضاء اللجنة المشرفة على اختيار الخبير وتقييم الخدمة المقدمة؛
- محضر اختيار الخبير؛
- العقد المبرم مع الخبير؛
- الشروط المرجعية للاتفاقية الموقعة من الطرفين والتي تحدد آجال التنفيذ.

وقد أشار الحزب في جوابه أنه توصل بمبلغ الدعم الإضافي السنوي في آخر سنة 2022، وأنه لو كان قد توصل بالدعم مع بداية سنة 2022، لكان من الممكن أن يخصص الفترة الزمنية الفاصلة ما بين يناير ونونبر من نفس السنة لحصر الحاجيات والمواضيع واختيار الجهات التي سوف تقوم بهذه الدراسات، لكن توصله بهذا الدعم شهرين فقط قبل انقضاء سنة 2022 جعل عملية التشخيص وصرف مبلغ الدعم وإعداد التقرير المالي أمرا غير ممكن.

➢ عدم الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات المنجزة

ينص المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية في الباب الثاني للملحق رقم 3 المتعلق بالوثائق والمستندات المثبتة لصرف نفقات الأحزاب على أنه "يجب أن يكون صرف جميع نفقات الأحزاب مدعما بوثائق ..... من شأنها أن تثبت أنه قد تم اللجوء إلى المنافسة والإشهاد **بإنجاز الخدمة** وأنها مشفوعة بالمخالصة". في هذا الإطار، يشير المخطط المحاسبي المذكور إلى ضرورة الإدلاء **"بتقارير ومخرجات الخبرة المقدمة"**. غير أن الحزب لم يدل ضمن ملفه بتقارير الدراسات المنجزة.

في هذا الإطار أرفق الحزب جوابه بمراسلة توصل بها بتاريخ 31 دجنبر 2022 من مكتب الدراسات تتعلق بالتقارير المرحلية وتقرير تركيبي حول مخرجات الدراسات المنجزة خلال سنة 2022، والتي تقدم منهجية الاشتغال المعتمدة من طرف مكتب الدراسات، بالإضافة إلى نبذة حول مخرجات بعض الدراسات.

وقد أرجع الحزب هذه الوضعية، من جهة، إلى قصر المدة الفاصلة بين تاريخ استفادته من الدعم السنوي الإضافي (13 أكتوبر 2022) والأجل القانوني لرفع ملف استعمال الدعم المذكور (31 دجنبر 2022)، ومن جهة أخرى تحفظ الحزب على الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات والأبحاث المنجزة بسبب إلزامه من طرفه الجهات التي تكلفت بالدراسات والأبحاث من الإدلاء بها خارج الحزب، وذلك كما ورد في معرض جوابه على الاستبيان الموجه له من طرف المجلس بهذا الخصوص.

➢ عدم إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل إلى الخزينة (310.158,51 درهم)

سجل المجلس عدم تقديم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 310.158,51 درهم، يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم السنوي الإضافي الممنوح للحزب (4.670.158,51 درهم) والمبلغ الملتزم باستعماله لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث في إطار الاتفاقيات المبرمة مع مكاتب الدراسات (4.360.000,00 درهم).

4.2. وضعية الحزب تجاه الخزينة

سيتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم سنة 2022، بعد حصر نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث.

➢ توصيات المجلس

- إرجاع مبالغ الدعم السنوي الإضافي غير المستعملة إلى الخزينة (310.158,51 درهم)، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43)؛
- التقيد بمبدأ "الوضوح"، من خلال تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بالحزب في الحسابات الملائمة لها، مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني، مع الحرص على تضمينها بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛
- دعم صرف النفقات المنجزة لفائدة الحزب بوثائق الإثبات القانونية وفي اسمه، على شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة؛
- تخصيص حساب بنكي للدعم السنوي الإضافي لتيسير تتبع أوجه صرفه للغايات التي منح من أجلها؛
- تدارس الصيغة الملائمة لاستكمال تمويل الدراسات والأبحاث التي تم الشروع في إنجازها بتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية؛
- العمل على دراسة الغايات وجدوى المهام والدراسات والأبحاث المزمع تمويلها بالدعم السنوي الإضافي والتخطيط المسبق لتنفيذها واعتماد آليات لتقييم أثرها على العمل الحزبي والسياسي.

3. حزب الاستقلال

قام المجلس بتدقيق الحساب السنوي لحزب الاستقلال وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي، بما في ذلك الدعم السنوي الإضافي الممنوح له لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. وفي ما يلي أهم نتائج التدقيق والفحص:

1.3. تقديم الحسابات ووضعية الموارد والنفقات

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

أودع حزب الاستقلال حسابه السنوي بتاريخ 30 مارس 2023، **مشهودا بصحته بتحفظ،** عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

- **الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ**

تضمن تقرير الخبير المحاسب المدلى به من طرف الحزب مجموعة من التحفظات تتعلق أساسا بما يلي:

- عدم تسجيل أي مخصصات لمواجهة المخاطر الضريبية الممكنة؛
- عدم إخضاع وضعية مفتشي الحزب وكذا المستخدمين بمختلف المفتشيات المنتشرة عبر التراب الوطني لقانون الشغل على غرار مستخدمي مركز الحزب، حيث لا يتم صرف سوى تعويضات وتكاليف النقل والكراء للمفتشين المذكورين؛
- استغلال الحزب لعقارات باعتبارها في ملكيته، في حين أن سندات ملكيتها تحمل أسماء أمناء عامين أو أطر عليا سابقين، كما أن الحزب يمتلك عقارات تم تسجيلها بالوكالة الوطنية للمحافظة العقارية غير أنه لم يقم بعد بتحديد قيمتها.

وقد أشار الحزب في معرض جوابه بشأن التحفظات التي أثارها الخبير المحاسب، إلى أن الأحزاب السياسية غير خاضعة للضرائب ولا حاجة لها بتسجيل أي مخصصات لمواجهة مخاطر التكاليف الضريبية.

وبخصوص وضعية مفتشي الحزب أشار الحزب بأنهم ليسوا بأجراء ولا يربطهم بالحزب عقد شغل أو أي علاقة خاضعة لقانون الشغل، موضحا بأن المفتش يمكن أن يكون أجيرا أو تاجرا أو معطلا، ويقوم في نفس الوقت بتقديم خدمات تتأقلم مع هويته السياسية بينما يقوم الحزب بتمويل الأنشطة التي يشرف عليها المفتش.

أما بخصوص استغلال عقارات في غير اسم الحزب فقد أوضح الحزب أن الموضوع بيد الحكومة من أجل تمكين الأحزاب من تحويل الممتلكات باسمها دون تعقيدات وبدون أداء صوائر جبائية باهظة أثناء تقييم القيمة الحالية للعقارات وأثناء أداء رسوم التسجيل والمحافظة العقارية وكذلك الضرائب على رفع القيمة وصوائر المحافظة العقارية والنزاعات مع مديرية الضرائب حول القيمة الحالية للممتلكات.

➢ موارد ونفقات الحزب

▪ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب ما مجموعه **19.229.408,57 درهم**، تتوزع ما بين:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 10.191.463,26 درهم (53%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث: 4.076.585,31 درهم (21,20%)
- عائدات غير جارية: 3.501.360,00 درهم (18,21%)، وتخص عائدات استغلال ممتلكات في ملكية الحزب؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 1.460.000,00 درهم (7,59%).

- نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب ما قدره **19.034.263,55 درهم**، تتوزع بين:

- تكاليف التسيير: 14.915.712,09 درهم (78,36%) مقابل ما قدره 17.546.916,77 درهم سنة 2021 و13.524.808,91 درهم سنة 2020؛
- المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث: 2.950.000,00 درهم (15,50%)؛
- اقتناء أصول ثابتة: 1.168.551,46 درهم (6,14%) مقابل 1.415.951,68 درهم سنة 2021 و2.471.495,00 درهم سنة 2020.

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 2,45 مليون درهم

قام حزب الاستقلال، خلال سنة 2022، بإرجاع مبلغ دعم قدره 2.449.896,85 درهم، لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات القانونية برسم اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات.

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم بقيمة 15,29 مليون درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم إجمالي قدره 15.291.524,80 درهم، يتوزع بين:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	35.181,30	مبلغ دعم غير مستعمل
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	980.000,00	مبالغ دعم لم يتم تبرير صرفها طبقا للغايات التي منح من أجلها
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	11.861.200,00	مبالغ تم منحها للمترشحين الفرديين، دون أن يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات القانونية.
	14.750,00	مبلغ دعم مقدم لوكلاء لوائح ترشيح لم يتم دعم صرفها بأي وثائق مثبتة.
	1.273.808,22	مبالغ دعم تم صرفه خارج الحيز الزمني المخصص للحملات الانتخابية.
الدعم السنوي الإضافي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث	1.126.585,31	**مبلغ دعم غير مستعمل برسم سنة 2022** حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (4.076.585,31 درهم) والمبلغ الملتزم باستعماله (4.360.000,00 درهم).
المجموع	**15.291.524,80**	

وقد أرفق الحزب جوابه ببعض التبريرات التي تخص مبلغا قدره 35.181,30 درهم، وقدم وثائق تخص تقديم دعم مالي لفائدة المترشحين الفرديين في شكل اتفاقيات ووصولات استلام الدعم، كما دعا الحزب وكلاء لوائح ترشيح لتقديم تبريراتهم بخصوص مبلغ قدره 14.750,00 درهم.

وبخصوص مبلغ 980.000,00 درهم، أشار الحزب إلى أنه قد تم تبريره بواسطة فاتورة وأن "هذا المبلغ المؤدى يهم إعداد دراسة خاصة بالانتخابات بما فيها انتخابات مجلس المستشارين وانتخابات مجالس الجماعات من طرف خبراء في التواصل والتي تتطلب وقتا طويلا من أجل إنجازها قد يصل إلى عدة شهور ذلك أن هذه دراسة خاصة فقط بالانتخابات. وللقيام بهذه المهمة طلبت منه هذه الشركة تسبيقا قدره 1.270.000,00 درهم قام الحزب بدفعه بتاريخ 2021/06/24 لأجل أن يكون العمل جاهزا للتطبيق مع بداية الحملة الانتخابية شهر غشت 2021.

في هذا الإطار، يذكر المجلس بأن نتائج فحص نفقات الحملات الانتخابية قد تم نشرها بتاريخ 08 يونيو 2023، بعد إعمال المسطرة التواجهية والتداول بشأنها.

2.3. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ثمان ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 26 يوليوز 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 16 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يتم دعم صرف أجور المستخدمين، بمبلغ إجمالي قدره 1.692.137,46 درهم، بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ لبطاقات التعريف الوطنية وكذا محاضر الشروع في العمل.

أشار الحزب في معرض جوابه بأنه قد دعم صرف أجور المستخدمين بما هو متوفر لديه من معطيات.

- **عدم دعم نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

اقتصر الحزب لدعم نفقات الكراء، بمبلغ إجمالي قدره 2.048.232,67 درهم، على الإدلاء بوصولات الأداء دون إرفاقها بعقود الكراء المعنية.

وقد أوضح الحزب بأنه سيقوم بإرفاق نفقات الكراء بالعقود في الحساب السنوي لسنة 2023.

- **عدم دعم النفقات المتعلقة بمفتشيات الحزب بالوثائق المثبتة القانونية**

بين فحص الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي والكشوفات البنكية، أن الحزب قام بصرف النفقات التالية دون دعمها بوثائق الإثبات القانونية ويتعلق الأمر ب:

- نفقات المفتشيات بمبلغ إجمالي قدره 221.092,83 درهم، لم يتم دعم صرفها بأي وثائق إثبات؛
- نفقات بمبلغ إجمالي قدره 380.400,00 درهم، اكتفى مفتشو الحزب لتبرير صرفها بالإدلاء بإشهادات بالأداء عوض تقديم وثائق الإثبات القانونية لدعم صرف النفقات في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة؛
- تحويلات الحزب بمبلغ إجمالي قدره 704.200,00 درهم لفائدة بعض مفتشياته، لم يتم دعم صرفها بأي وثائق إثبات ضمن الوثائق المقدمة في الحساب السنوي على غرار مصاريف باقي المفتشيات.

وفي معرض جوابه، اكتفى الحزب بإعادة تقديم وثائق الإثبات التي أدلى بها ضمن حسابه السنوي.

- **دعم نفقات بوثائق إثبات في غير اسم الحزب**

تبين من خلال الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي أن مصاريف الوقود (24.000,00 درهم) ومصاريف الكراء (10.800,00 درهم) ونفقات مختلفة أخرى (بمبلغ 84.764,50 درهم)، قد تم دعم صرفها بوثائق في غير اسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليـفه.

> وقد أكد الحزب في معرض جوابه، أنه يتم الإدلاء بفواتير معنونة باسم المفتشين لأنه يكلفهم بالنيابة عنه بالقيام بالمهمات واللقاءات وكذا الأنشطة الإقليمية، وحيث إنه ملزم بإثبات المصاريف، يتم الإدلاء بفواتير معنونة باسمهم.

غير أن الوثائق المدلى بها لا تحمل اسم الحزب ولا تتضمن ما يفيد بأنها تخص الأنشطة والعمليات الحزبية بما يتيح إدراجها ضمن تكاليفه.

➢ مسك المحاسبة:

- **عدم تسجل العمليات المحاسبية المتعلقة بالمفتشيات مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني**

قام الحزب بتنزيل **المبلغ الإجمالي للتحويلات الشهرية** لفائدة مفتشياته على مستوى الحساب 614351، عوض تسجلها مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني، عملية بعملية ويوما، على مستوى "دفتر الأستاذ"، وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> أوضح الحزب أنه سيتم تنزيل كل عملية على حدة في الحسابات المناسبة مرتبة حسب تسلسلها الزمني يوما بيوم. وأرفق الحزب جوابه بجدول مفصل للتحويل المالي الذي قام به لفائدة المفتشين.

- **تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2021**

قدم الحزب بعض التوضيحات بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة بتقرير المجلس لسنة 2021، لاسيما ما يتعلق بضرورة العمل على معالجة التحفظات المثارة من طرف الخبير المحاسب وكذا تقديم وثائق إثبات معنونة في اسم الحزب، ودعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.

> في هذا الإطار، أشار الحزب في جوابه حول إشهاد الخبير على الحساب السنوي بتحفظ إلى أنه ليس هناك تحفظ حول التسيير أو اختلال في المالية أو غيرهما، بحيث إن التحفظ الوحيد يخص بعض ممتلكات الحزب التي سبق وأن وهبت للحزب في الخمسينات والستينات ولم يكن آنذاك للأحزاب المغربية الصفة القانونية لتتمكن من تسجيل الممتلكات في المحافظة العقارية في اسمها، وهذه الممتلكات مازالت في اسم الأمناء العامين السابقين للحزب وتسجيلها اليوم باسم الحزب يتطلب أموالا باهظة بحيث يجب تقويمها بالثمن الحالي وأداء الضريبة على الأرباح، مع العلم بأن هذه الممتلكات تستغل من طرف الحزب.
>
> كما أوضح الحزب بخصوص الإدلاء ببعض الفواتير في غير اسم الحزب لتبرير مصاريف الماء والكهرباء لمقرات يكتريها، بأن عدادات الماء والكهرباء هي في اسم ملاك تلك المقرات وسيتم العمل مستقبلا على تحويل تلك العدادات باسمه.

3.3. النتائج الخاصة بفحص العمليات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي

استفاد حزب الاستقلال، بتاريخ 12 أكتوبر 2022، من دعم سنوي إضافي قدره 4.076.585,31 درهم، لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. في هذا الإطار، أبرم الحزب اتفاقيات مع خمس مكاتب دراسات من أجل إنجاز الأعمال التالية:

الدراسة	مكتب الدراسات	المبلغ الإجمالي	المبالغ المحولة	تاريخ الدفع	المبالغ غير المحولة
1. نظام الأسرة بالمغرب	Key Consult Evenium	500.000,00	100.000,00	30 نونبر 2022	400.000,00
2. التحولات الإعلامية والتواصلية وتأثيرها على الديمقراطية	UPGRADE COM	450.000,00	90.000,00	12 دجنبر 2022	360.000,00
3. الديمقراطية التشاركية بالمغرب	Univers DIGICOM	400.000,00	80.000,00	17 نونبر 2022	320.000,00
4. الطبقة الوسطى بالمغرب	Reflex Medias	600.000,00	120.000,00	23 دجنبر 2022	480.000,00
5. صورة حزب الاستقلال لدى الرأي العام ولدى مناضليه وأطره	Friend's Consulting	1.000.000,00	120.000,00	20 دجنبر 2022	880.000,00
المجموع		**2.950.000,00**			

وقد أسفرت عملية الفحص عن تسجيل ملاحظتين، قام المجلس بتوجيههما إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 07 يونيو 2023 من أجل تقديم تبريراته داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 17 يوليوز من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص النقاط التالية:

➢ أداء تسبيقات لفائدة مقدمي الخدمات قدرها 510.000,00 درهم

قام الحزب بأداء تسبيقات قدرها (510.000,00 درهم) لفائدة مكاتب الدراسات، خلال شهري نونبر ودجنبر 2022. وقد برر الحزب صرف المبالغ المذكورة بنسخ من الاتفاقيات المبرمة ومن الشيكات التي تم صرفها على إثر توقيعها. غير أن الحزب لم يدل بالوثائق والمستندات التي من شأنها أن تثبت أنه قد تم الإشهاد بإنجاز الخدمة.

➢ عدم الإدلاء بالوثائق المبررة للجوء للمنافسة لاختيار الخبراء-المكلفين بإنجاز الدراسات

لم يدل الحزب بما يفيد إعمال مبدأ المنافسة لاختيار مكاتب الدراسات الموكل إليها بإنجاز الدراسات، لاسيما الوثائق المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الباب الثاني للملحق رقم 3 المتعلق بالوثائق والمستندات المثبتة لصرف نفقات الأحزاب من القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09). ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

- إعلان الترشيح لإثبات إعمال مبدأ المنافسة من طرف الحزب؛
- مقرر اختيار أعضاء اللجنة المشرفة على اختيار الخبير وتقييم الخدمة المقدمة؛
- محضر اختيار الخبير؛

- الشروط المرجعية للاتفاقية الموقعة من الطرفين والتي تحدد آجال التنفيذ.
- كشف الحساب البنكي المتعلق بعملية أداء المبلغ المذكور؛
- الفاتورة أو مذكرة الأتعاب.

➢ عدم الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات المنجزة

ينص المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية في الباب الثاني للملحق رقم 3 المتعلق بالوثائق والمستندات المثبتة لصرف نفقات الأحزاب على أنه "يجب أن يكون صرف جميع نفقات الأحزاب مدعما بوثائق ..... من شأنها أن تثبت أنه قد تم اللجوء إلى المنافسة والإشهاد **بإنجاز الخدمة** وأنها مشفوعة بالمخالصة". في هذا الإطار، يشير المخطط المحاسبي المذكور إلى ضرورة الإدلاء **"بتقارير ومخرجات الخبرة المقدمة"**. غير أن الحزب أشار إلى أنه تعذر عليه الإدلاء بتقارير الدراسات المنجزة لكون الاتفاقيات المبرمة مع الشركات المتعهدة حددت مدة 6 أشهر على الأقل لإنجازها.

بخصوص عدم تقديم الحزب لمخرجات الدراسات موضوع النفقات، أشار الحزب في معرض جوابه إلى أن الدراسات الخمس تم التوقيع عليها خلال شهر نونبر ودجنبر 2022، وبالتالي لا يمكن عمليا وعلميا تقديم مخرجاتها قبل 31 ديسمبر 2022، حيث حددت الاتفاقيات المبرمة مع الشركات المتعهدة مدة 6 أشهر على الأقل لإنجاز هذه الدراسات.

➢ عدم إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل إلى الخزينة (1.126.585,31 درهم)

سجل المجلس عدم تقديم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 1.126.585,31 درهم برسم الدعم السنوي الإضافي عن سنة 2022، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (4.076.585,31 درهم) ومجموع المبالغ الملتزم بصرفها في إطار الاتفاقيات المبرمة (2.950.000,00 درهم)، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر كما تم تغييره وتتميمه.

وقد صرح الحزب في جوابه أنه أبرم 5 اتفاقيات مع 5 شركات لإنجاز 5 دراسات، وحرصا منه على التدبير الجيد للنفقات المتعلقة بالدراسات، فقد قام بتقسيم صرف الميزانية المخصصة للدراسات على 3 مراحل، وذلك حسب البنود الواردة في الاتفاقيات المبرمة مع الشركات المتعهدة:

- **المرحلة الأولى:** وتتعلق بتقديم 20 في المائة من المبلغ الإجمالي للدراسة عند توقيع الاتفاقية كما نصت على ذلك بنود أربع اتفاقيات، فيما نصت الاتفاقية الخامسة على صرف 12 في المائة من المبلغ الإجمالي للدراسة عند توقيع الاتفاقية، حسب بنود الاتفاقية.

- **المرحلة الثانية:** يتم صرف مبلغ 30 في المائة من مبالغ الاتفاقية بالنسبة لأربع اتفاقيات، و38 في المائة من مبلغ الاتفاقية الخامسة، وذلك بعد تسلم النسخة الأولية للدراسة.

- **المرحلة الثالثة:** فسيتم صرف مبلغ 50 في المائة من المبالغ المتبقية لجميع الدراسات، بعد التسلم النهائي للدراسات والمصادقة عليها من طرف اللجنة العلمية.

وبناء عليه، أشار الحزب إلى أن مبلغ 510.000,00 درهم، ليس سوى مجموع مبلغ الدفوعات الأولى للدراسات الخمسة، وليس المبلغ الإجمالي لهذه الدراسات، والذي يصل إلى 2.950.000,00 درهم. وهو المبلغ الذي تم الالتزام بنفقته قبل 31 ديسمبر 2022، فيما تم صرف مبلغ 510.000,00 درهم بواسطة شيكات قبل نفس التاريخ. وعليه، فإن المبلغ المتبقي والذي لم يستعمله الحزب هو 1.126.585,31 درهم.

4.3. وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم غير المستعملة أو غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية (14.164.939,52 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية لاقتراعات سنة 2021.

وسيتم تحديد وضعيته النهائية تجاه الخزينة برسم سنة 2022، بعد حصر نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث.

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الاستقلال بما يلي:

- **إرجاع مبالغ الدعم السنوي الإضافي غير المستعملة إلى الخزينة (1.126.585,31 درهم)، والتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية من أجل إيجاد الصيغة المناسبة لإرجاع مبالغ الدعم المصرح بها في إطار فحص حسابات الحملات الانتخابية برسم اقتراعات 2021 إلى الخزينة (14.164.939,52 درهم)، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والمرسومين رقم 2.15.451 (المادة 5) ورقم 2.16.667(المادة 5)؛**
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل معالجة التحفظات المثارة من طرف الخبير المحاسب؛**
- **دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل)؛**
- **التقيد بمبدأ "الوضوح"، من خلال تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بمفتشيات الحزب في الحسابات الملائمة لها، مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني، مع الحرص على تضمينها بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛**
- **دعم صرف النفقات المنجزة لفائدة الحزب بوثائق الإثبات القانونية في اسمه، على شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة؛**
- **تخصيص حساب بنكي للدعم السنوي الإضافي لتيسير تتبع أوجه صرفه للغايات التي منح من أجلها؛**
- **تدارس الصيغة الملائمة لاستكمال تمويل الدراسات والأبحاث التي تم الشروع في إنجازها بتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية؛**
- **العمل على دراسة الغايات وجدوى المهام والدراسات والأبحاث المزمع تمويلها بالدعم السنوي الإضافي والتخطيط المسبق لتنفيذها واعتماد آليات لتقييم أثرها على العمل الحزبي والسياسي.**

4. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

قام المجلس بتدقيق الحساب السنوي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي، بما في ذلك الدعم السنوي الإضافي الممنوح له لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. وفي ما يلي أهم نتائج التدقيق والفحص:

1.4. تقديم الحسابات ووضعية الموارد والنفقات

➢ تقديم الحساب داخل الأجل القانوني مشهود بصحته بدون تحفظ

أودع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حسابه السنوي برسم سنة 2022، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، بتاريخ 31 مارس 2023 عبر المنصة الرقمية، أي داخل الأجل القانوني، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب برسم سنة 2022

▪ **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **8.362.801,28 درهم**، تشمل أساسا:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 4.827.240,08 درهم (57,72%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث: 1.930.896,03 درهم (23,09%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 987.830,00 درهم (11,81%)؛
- عائدات الاستغلال: 500.000,00 درهم (5,98%)؛
- عائدات الكراء: 100.875,28 درهم (1,21%)؛

▪ **موارد الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره **10.405.922,33 درهم**، مكونة من:

- تكاليف التسيير: 4.453.221,48 درهم (42,80%)، مقابل 3.872.925,96 درهم سنة 2021، و3.577.580,21 درهم سنة 2020؛
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 3.378.494,85 درهم (32,47%)؛
- المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث: 1.835.000,00 درهم (17,63%)؛
- اقتناء أصول ثابتة: 739.206,00 درهم (7,10%)، مقابل 256.916,00 درهم سنة 2021، و562.521,00 درهم سنة 2020.

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 95.896,03 درهم

قام الحزب خلال سنة 2023 بإرجاع مبلغ دعم لم يتم استعماله (95.896,03 درهم) برسم الدعم السنوي الإضافي الذي منح له لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث.

2.4. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 31 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 27 شتنبر من نفس السنة (خارج الأجل القانوني)، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

➢ تحصيل الموارد

- **عدم دعم تحصيل موارد بمبلغ 650.875,28 درهم بوثائق الإثبات القانونية**

تبين من خلال فحص الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي والكشوفات البنكية أن عائدات، بمبلغ إجمالي قدره 650.875,28 درهم، تم تحصيلها دون دعمها بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد الأحزاب (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بالموارد التالية:

- عائدات الأنشطة "الاتحاد بريس" (500.000,00 درهم)؛
- أكرية محصلة من " اتصالات المغرب " (100.875,28 درهم)؛
- مساهمات أخرى " هبات " (50.000,00 درهم).

وقد أدلى الحزب ضمن جوابه بإشعارات بعمليات دائنة من البنك بالمبالغ المذكورة بالإضافة إلى وثائق التحصيل المحاسبية (الصادرة عن وحدة المحاسبة) تبين طبيعة المداخيل والمبالغ وتاريخ التحصيل، دون الإدلاء بالوثائق المثبتة للعلاقة التعاقدية مع الجهات المصدرة للتحويلات وكذا طريقة احتساب عائدات الأنشطة.

- **تحصيل مبالغ مالية نقدا قدرها مليوني درهم (02) دون احترام السقف القانوني للتسديد**

قام الحزب بتحصيل مبالغ مالية نقدا بما مجموعه 2.000.000,00 درهم، رغم أن مبلغ كل واحد منها (500.000 درهم لكل تسديد) يفوق السقف المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية المحدد في 10.000 درهم (لمادة 40).

وقد أوضح بأن عدم احترام السقف القانوني راجع لعدم توصل الحزب بمساهمة الدولة لتغطية مصاريف عقد المؤتمر الوطني وكذا التأخير في صرف الدعم العمومي السنوي. وتعهد بأن يعمل على احترام السقف القانوني الوارد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40).

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يتم دعم صرف أجور وتعويضات المستخدمين، بمبلغ إجمالي قدره 1.210.997,30 درهم بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

ويتعلق الأمر بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ لبطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل بالنسبة لأجور المستخدمين (779.445,18 درهم) وبعقود العمل ومقررات منح التعويض أو المكافأة وعناصر احتساب المبالغ الممنوحة بالنسبة للتعويضات والمكافآت الممنوحة للمستخدمين (302.552,12 درهم) ونسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وإشهاد مقدم الخدمة يبرز طبيعة الخدمة أو العمل المنجز وتسلمه للأجر بالنسبة لأجور المستخدمين غير المنتمين للحزب (129.000,00 درهم).

أكد الحزب في جوابه أن فئة المستخدمين بالإدارة الحزبية كانت خاضعة للنظام الإداري والمالي لجريدة الاتحاد الاشتراكي، وبعد فصل إدارة المقر المركزي عن إدارة الجريدة لم يتم تجديد أو تغيير عقود العمل بحكم اكتسابهم لوضعية مزاولة الشغل بصورة فعلية ويتمتعون بكل الحقوق والمكاسب المنصوص عليها في مدونة الشغل. وبخصوص التعويضات، أدلى الحزب بقرار واحد صادر بتاريخ 2022/01/01 بصرف منحتين سنويا، الأولى شهر يونيو والثانية شهر دجنبر، دون الإدلاء بعناصر احتساب المبالغ الممنوحة.

غير أن الحزب لم يرفق جوابه بأي عقود بشأن تبرير تكاليف المستخدمين المذكورة.

- **دعم صرف نفقات تتعلق بالوقود بوثائق إثبات غير كافية**

تبين من خلال فحص الفواتير المقدمة لدعم صرف نفقات الوقود (62.000,00 درهم)، أنها لا تبين كمية المنتوج وسعر البيع المتعلق بكل سلعة على حدة، مع الإشارة إلى المبلغ الإجمالي باعتبار جميع الرسوم ومبلغ الضريبة على القيمة المضافة، عند الاقتضاء، كما ينص على ذلك المرسوم رقم 2.12.503 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 25).

وقد أشار الحزب في جوابه أن الأمر يتعلق بنفقات تعبئة بطاقات مسبقة الدفع للبنزين باعتبار جميع الرسوم ومبلغ الضريبة على القيمة المضافة وأن الفاتورة لا تبين الكميات وسعر البيع الذي يتغير كل أسبوعين، كما أوضح الحزب أنه قد أعد سجلان لتتبع نفقات استهلاك البنزين وكذا العمليات المتعلقة بالإصلاحات سواء تغيير أجزاء السيارات أو التشحيم.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن إثبات نفقات الوقود بالبطاقات المسبقة الدفع يتم من خلال الإدلاء بالفاتورات الشهرية المفصلة التي تبين تواريخ التزويد وكمية السلعة وسعر البيع المطبق وكذا السيارات المستفيدة (رقم التسجيل) والبطاقات الرمادية الخاصة بها في حالة امتلاكها من طرف الحزب أو عقود الكراء.

➢ تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2021

لم يدل الحزب بما يفيد اتخاذه التدابير الضرورية بشأن تنفيذ التوصيات الواردة بتقرير المجلس لسنة 2021، لاسيما في ما يتعلق بالالتزام بتقديم وثائق الإثبات القانونية لدعم صرف جميع النفقات المنجزة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات الإثبات المستوفية لجميع الشروط القانونية والتنظيمية ذات الصلة والحرص على تحصيل الموارد التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك، وفق ما تنص عليه مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

3.4. النتائج الخاصة بفحص العمليات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي

استفاد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بتاريخ 9 نونبر 2022، من دعم سنوي إضافي قدره 1.930.896,03 درهم، لتغطية المصاريف المترتبة على الدراسات. وقد تم اختيار مكتب الدراسات MELA STRATEGIE & CONSEIL لإنجاز 23 دراسة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي والبيئي بمبلغ إجمالي قدره 1.835.000 درهم.

الدراسات			
المجال الاقتصادي	المجال الاجتماعي	المجال المؤسساتي	المجال البيئي
1. الإصلاح الجبائي والنمو الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب؛ 2. دراسة حول منظومة الجبايات؛ 3. Etude sur la PME au Maroc ; 4. Transport et logistique ; 5. Etude sur les secteurs productifs au Maroc ; 6. نجاعة الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسية القطاع الخاص.	7. الفئات الاجتماعية بالمغرب أية سياسات عمومية؛ 8. التعليم والتكوين بالمغرب الواقع والإكراهات؛ 9. الحماية الاجتماعية بالغرب أية آفاق مستقبلية؛ 10. منظومة التربية والتكوين والتحولات الضرورية؛ 11. التشغيل في المغرب التشخيص والإكراهات؛ 12. تثمين الموروث الثقافي وتقوية الثروة اللامادية؛ 13. واقع وآفاق تنزيل الحماية الاجتماعية؛ 14. إجراءات لدعم التشغيل.	15. دراسة حول الوضع المؤسساتي والعدالة وحقوق الإنسان؛ 16. قراءة في سياسات إعداد التراب وسياسة المدينة؛ 17. إصلاح الإدارة وتعزيز الحكامة العمومية؛ 18. Etude sur le secteur de l'aménagement du territoire au Maroc ; 19. مؤشرات قياس الحكامة في المجال المؤسساتي؛ 20. مؤشرات قياس سيادة القانون.	21. Etude sur le secteur de l'eau au Maroc ; 22. Etude sur le secteur de l'énergie au Maroc ; 23. Etude sur le secteur minier au Maroc.

في هذا الصدد، تم تحويل المبلغ الإجمالي لتكاليف الدراسات (1.835.000 درهم) للمكتب المعني بتاريخ 28 دجنبر 2022.

وقد أسفرت عملية الفحص عن تسجيل ملاحظتين، قام المجلس بتوجيههما إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 08 يونيو 2023 من أجل تقديم تبريراته داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 10 يوليوز من نفس السنة، تبين ما يلي:

➢ غياب اتفاقيات تفصل الشروط الخاصة والثمن الأحادي لكل دراسة على حدة

تعاقد الحزب مع مكتب الدراسات "MELASTRATEGIE & CONSEIL" لإنجاز 23 دراسة في المجال الاقتصادي (الإصلاح الجبائي، المقاولات الصغرى والمتوسطة، النقل واللوجستيك القطاعات المنتجة ونجاعة الاقتصاد الوطني) والاجتماعي (الفئات الاجتماعية، التربية والتعليم والتكوين، الحماية الاجتماعية، التشغيل والموروث الثقافي) والمؤسساتي (الحكامة، سيادة القانون، الوضع المؤسساتي، إعداد التراب وسياسة المدينة وإصلاح الإدارة) والبيئي (قطاعات الماء والطاقة والتعدين). وقد تم إبرام عقد مع المكتب المذكور يتضمن مقتضيات عامة لتنفيذ جميع الدراسات المقررة بثمن جزافي قدره 1.835.000,00 درهم داخل أجل أربعة أشهر من تاريخ تبليغ أمر الشروع بالخدمة.

في هذا الصدد، سجل المجلس غياب اتفاقيات خاصة تحدد الشروط والثمن الأحادي لكل دراسة على حدة، وهو ما نتج عنه غياب مقتضيات تعاقدية ومعايير تفصل بشكل واضح الحاجيات والمتطلبات وكيفية إنجاز الدراسات بشكل يضمن جودة المخرجات ووجاهة الاقتراحات.

➢ الإدلاء بمخرجات لا تحترم المنهجية العلمية المعتمدة لإنجاز الدراسات

بعد استفادته من الدعم السنوي الإضافي (1.930.896,03 درهم)، بتاريخ 9 نوفمبر 2022، قام الحزب بتحويل المبلغ الإجمالي لتكاليف الدراسات (1.835.000 درهم) لمقدم الخدمة "MELASTRATEGIE & CONSEIL" بتاريخ 28 دجنبر 2022، أي بعد مرور شهر و18 يوما.

ومن أجل تبرير العمل المنجز، أدلى الحزب ب 21 وثيقة تتعلق بالدراسات المقررة (باستثناء الدراستين المتعلقتين "بمؤشرات قياس الحكامة في المجال المؤسساتي" و"مؤشرات قياس سيادة

القانون")، وهي عبارة عن عروض أو مذكرات موجزة تتضمن معلومات واقتراحات عامة متوفرة للعموم، والتي استنتج المجلس من خلال تحليلها عدم التزام مكتب الدراسات المعني بالمنهجية العلمية المعتمدة في هذا المجال، لاسيما تحري الخطوات التالية:

- تحديد أهداف الدراسة؛
- تعريف السياق الذي أجريت فيه الدراسة ومجالها ونطاقها؛
- صياغة الإشكالية والفرضيات الأولية؛
- إجراء البحث الوثائقي؛
- تحديد البيانات والمؤشرات المطلوبة؛
- اختيار أساليب وأدوات التحقيق وتجميع البيانات (استبيان، بحث، عينة، مقابلات، إلخ)؛
- فرز وتصنيف وتحليل المعلومات والبيانات المجمعة واستخلاص النتائج والمؤشرات والدروس؛
- تحرير تقرير الدراسة والذي يتضمن المنهجية والنتائج والاقتراحات المتوصل إليها مع الإشارة إلى مصادر المعطيات والمعلومات المقدمة.

➢ إرجاع الحزب لمبلغ دعم غير مستعمل قدره 95.896,03 درهم إلى الخزينة

على إثر الملاحظة التي وجهها المجلس للحزب، قام هذا الأخير بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة، بتاريخ 13 يونيو 2023، قدره 95.896,03 درهم، والذي يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (1.930.896,03 درهم) والمبلغ المصرح بصرفه (1.835.000,00 درهم)، وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 11.29 سالف الذكر.

4.4. وضعية الحزب تجاه الخزينة

سيتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم سنة 2022، بعد حصر نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث.

➢ توصيات المجلس الأعلى للحسابات

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بما يلي:

- **دعم صرف النفقات، لاسيما أجور المستخدمين ونفقات الوقود بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**
- **تفادي تحصيل الموارد التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم نقدا، وفق ما تنص عليه مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40)؛**
- **تخصيص حساب بنكي للدعم السنوي الإضافي لتيسير تتبع أوجه صرفه للغايات التي منح من أجلها؛**
- **تدارس الصيغة الملائمة، بتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية، لاستكمال الدراسات والأبحاث التي تم الشروع في إنجازها وفق المنهجية العلمية المعتمدة في هذا المجال؛**
- **العمل على دراسة الغايات وجدوى المهام والدراسات والأبحاث المزمع تمويلها بالدعم السنوي الإضافي والتخطيط المسبق لتنفيذها واعتماد آليات لتقييم أثرها على العمل الحزبي والسياسي.**

5. حزب الحركة الشعبية

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب السنوي داخل الأجل القانوني**

أودع حزب الحركة الشعبية حسابه السنوي برسم سنة 2022، **مشهودا بصحته بتحفظ**، عبر المنصة الرقمية، بتاريخ 31 مارس 2023، أي داخل الأجل القانوني المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

- **الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ**

تضمن تقرير الخبير المحاسب تحفظا يتعلق بعدم احتساب أي مخصصات لمواجهة المخاطر والتكاليف بشأن دين للحزب تجاه إحدى البنوك بمبلغ قدره 1.238.513,36 درهم، مما نتج عنه خفض حجم المخصصات المذكورة بنفس المبلغ.

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما مجموعه **3.271.652,33 درهم**، تتوزع ما بين:

- واجبات الانخراط والمساهمات: 2.935.370,00 درهم (89,72 %)؛
- مساهمة الدولة لتشجيع تمثيلية النساء: 230.757,16 درهم (7,05%)؛
- عائدات غير جارية أخرى: 105.525,17 درهم (3,23 %).

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره **4.598.853,12 درهم**، وتتكون من:

- تكاليف التسيير: 3.711.804,43 درهم (80,71%) مقابل 4.377.284,85 درهم سنة 2021 و3.494.768,24 درهم سنة 2020؛
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 827.988,43 درهم (18%)؛
- اقتناء أصول ثابتة: 59.060,26 درهم (1,29%) مقابل 589.183,61 درهم سنة 2021 و113.110,00 درهم سنة 2020.

➢ إرجاع مبالغ الدعم بقيمة 58.550,18 درهم

قام الحزب خلال سنة 2022 بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المرتبطة باقتراعي 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (8.375,94 درهم) والمجالس الجماعية والجهوية (39.228,44 درهم) واقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (10.945,80 درهم).

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم بقيمة 5,40 مليون درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ دعم بما مجموعه 5.397.080,00 درهم يتوزع كالتالي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	9.606,40	مبلغ دعم غير مستعمل
	197.826,00	مبالغ الدعم الذي لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات القانونية
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	100.000,00	مبالغ دعم غير مستعملة
	170.000,00	مبالغ دعم لم يتم تبرير صرفها طبقا للغايات التي منح من أجلها
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	723.607,60	مبالغ دعم غير مستعمل
	4.196.040,00	مبالغ دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات
المجموع	5.397.080,00	

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 26 يوليوز 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. غير أن الحزب لم يقدم جوابه على الملاحظات الموجهة إليه، والتي همت ما يلي:

1. تحصيل الموارد

- **عدم تقديم وثائق الإثبات القانونية بشأن تحصيل واجبات الانخراط والمساهمات**

لم يقدم الحزب الوثائق المثبتة المتعلقة بتحصيل واجبات الانخراط والمساهمات بما مجموعه 2.387.020,00 درهم، كما تم تحديدها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

2. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لدعم صرف أجور المستخدمين، اكتفى الحزب بتقديم أوامر بتحويل مبالغ قدرها 1.442.249,26 درهم، عوض دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية، لاسيما عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الملحق رقم 3).

- **عدم دعم صرف نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

اكتفى الحزب لدعم صرف نفقات الكراء بما مجموعه 390.258,12 درهم، بتقديم أوامر بتحويل مبالغ أو شيكات دون إرفاقها بعقود الكراء المعنية.

3. مسك المحاسبة

- **تنزيل الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء في حساب غير ملاءم**

قام الحزب بتنزيل النفقات المتعلقة بالدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء ضمن الحساب 6144 "مؤتمرات وتظاهرات" عوض الحساب 6186 "المصاريف المدرجة ضمن الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء".

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

لم يقدم الحزب توضيحاته بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصية الواردة بتقرير المجلس لسنة 2021، والمتعلقة باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل معالجة التحفظات المثارة من طرف الخبير المحاسب (عدم احتساب مخصصات لمواجهة المخاطر والتكاليف بشأن دين للحزب اتجاه أحد البنوك).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم غير المستعملة وغير المبررة والتي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية (5.397.080,00 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراعات سنة 2021.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الحركة الشعبية بما يلي:

- **التنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية من أجل إيجاد الصيغة المناسبة لإرجاع مبالغ الدعم المصرح بها في إطار فحص حسابات الحملات الانتخابية برسم اقتراعات 2021 إلى الخزينة (5.397.080,00 درهم)، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والمرسومين رقم 2.15.451 (المادة 5) ورقم 2.16.667(المادة 5)؛**
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل معالجة التحفظ المثار من طرف الخبير المحاسب المتعلق باحتساب مخصصات لمواجهة المخاطر والتكاليف بشأن دين للحزب تجاه أحد البنوك (1.238.513,36 درهم)؛**
- **دعم موارد ونفقات الحزب بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما تلك المتعلقة بتحصيل واجبات الانخراط والمساهمات وأداء أجور وتعويضات المستخدمين ونفقات الكراء.**

6. حزب التقدم والاشتراكية

قام المجلس بتدقيق الحساب السنوي لحزب التقدم والاشتراكية وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي، بما في ذلك الدعم السنوي الإضافي الممنوح له لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. وفي ما يلي أهم نتائج التدقيق والفحص:

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

قدم حزب التقدم والاشتراكية حسابه السنوي برسم سنة 2022، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 30 مارس 2023، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **9.032.085,63 درهم**، واشتملت أساسا على:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 3.626.988,04 درهم (40,16%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 3.484.750,00 درهم (38,59%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث: 1.450.795,21 درهم (16,06%)
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية: 468.750,00 درهم (5,18%).

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره **6.775.869,59 درهم**، تتوزع ما بين:

- تكاليف التسيير: 3.666.126,10 درهم (54,10 %)، مقابل 4.937.382,94 درهم سنة 2021 و2.391.739,58 درهم سنة 2020؛
- مصاريف المؤتمر الوطني للحزب: 3.078.177,49 درهم (45,43 %)؛
- اقتناء أصول ثابتة 31.566,00 درهم (0,47 %).

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 1,65 مليون درهم

قام الحزب خلال سنة 2022، بإرجاع مبلغ 204.914,63 درهم إلى الخزينة، يمثل الشطر المتبقي بذمته من مبلغ دعم لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات القانونية (614.743,88 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية لاقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية.

كما قام خلال سنة 2023 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل من الدعم السنوي الإضافي الممنوح للحزب لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث برسم سنة 2022 (1.450.795,21 درهم).

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 25 يوليوز 2023، من أجل تقديم تبريراته. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 18 شتنبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يتم دعم صرف أجور وتعويضات المستخدمين، بمبلغ إجمالي قدره 396.180,32 درهم بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر أساسا بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل.

وفي معرض جوابه، أشار الحزب بأنه سيعمل على موافاة المجلس لاحقا بمختلف الوثائق والمستندات المتعلقة بالمستخدمين.

- **دعم نفقات الكراء بوثائق إثبات في غير اسم الحزب**

تم دعم صرف نفقات الكراء السنوية بمبلغ إجمالي قدره 39.300,00 درهم لمقرين إقليميين للحزب بعقود كراء في غير اسم الحزب.

أشار الحزب في معرض جوابه إلى الصعوبات التي تواجه الأحزاب السياسية في عملية الكراء، حيث يرفض أصحاب المقرات توقيع العقد مع أشخاص معنويين مثل الهيآت السياسية ويفضلون الكراء لأشخاص ذاتيين يتحملون المسؤولية الحزبية، الأمر الذي أدى بالحزب إلى كراء هذين المقرين بأسماء المسؤولين الحزبيين بالإقليم كما أضاف الحزب بأنه سيحاول معالجة ذلك مستقبلا.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن الحزب مطالب بتقديم وثائق تفيد بأن هذه النفقات تخص مقراته ومعنونة باسمه.

2. وسيلة أداء النفقات

- **عدم احترام سقف تسديد النفقات نقدا**

قام الحزب بالأداء نقدا لنفقتين بمبلغ قدره على التوالي 50.000,00 و30.000,00 درهم، تهمان المؤتمر الوطني للحزب، وهو ما يخالف السقف القانوني للتسديد (10.000 درهم) المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40).

أوضح الحزب في جوابه بأنه سيحاول الأخذ بعين الاعتبار ملاحظة المجلس.

3. مسك المحاسبة:

- **عدم تسجيل المبالغ المحصلة نقدا في حساب الصندوق حسب تسلسلها الزمني**

لم يقم الحزب بتسجيل مبالغ تلقاها نقدا قدرها 1.732.900,00 درهم بحساب "الصندوق". كما لم يقم بتنزيل كل عملية محاسبية على حدة مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني.

وقد أشار الحزب في جوابه إلى أن المبالغ تم إيداعها أو تحويلها مصرفيا من قبل أصحابها في الحساب البنكي للحزب باعتبارها عمليات تندرج في إطار تحصيل المبالغ المالية المتعلقة بالمؤتمر الوطني الحادي عشر للحزب، وأضاف انه قام بتسجيل هذه العمليات المحاسبية على مستوى دفتر الأستاذ عملية بعملية ويوما بيوم وأدلى الحزب بلائحة المبالغ مع اسم الواهب وتاريخ العملية.

غير أن تحليل اللائحة المدلى بها بين بأن سبع عمليات بمبلغ إجمالي قدره 1.505.850,00 درهم، قد تم تسجيلها دون تحديد أسماء المانحين والمبلغ الذي تم دفعه من طرف كل شخص على حدة. كما أن المبالغ المذكورة تم تحصيلها نقدا قبل إيداعها بالحساب البنكي من طرف بعض مستخدمي الحزب.

وفي هذا الصدد، وجب التذكير أنه، وفقا لمبدأ "الوضوح"، فإن الحزب ملزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة وبتسجيلها مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي ببيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها، وفق ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2021

أوضح الحزب أنه سهر على إدراج مختلف العمليات المنجزة خلال السنة بالسجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا، كما أدلى بجدول يفصل موارد ونفقات الحزب لسنة 2021. بينما لم يقدم توضيحاته بخصوص الإجراءات المتخذة بشأن التوصية المتعلقة بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المرتبطة باقتراعات 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية (204.914,63 درهم). كما قام، بتاريخ 10 يوليوز 2023، بإرجاع إجمالي مبلغ الدعم السنوي الإضافي الذي استفاد منه إلى الخزينة (1.450.795,21 درهم).

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب التقدم والاشتراكية بما يلي:

- **دعم صرف نفقات الحزب بوثائق الإثبات القانونية، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما تلك المتعلقة بأداء أجور المستخدمين؛**
- **عدم تجاوز السقف القانوني لأداء النفقات نقدا، المحدد في 10.000 درهم، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40) وتسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة عملية حسب تسلسلها الزمني؛**
- **التقيد بمبدأ "الوضوح"، من خلال تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة لها، مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني، مع الحرص على تضمينها بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛**
- **العمل على دراسة الغايات وجدوى المهام والدراسات والأبحاث المزمع تمويلها بالدعم السنوي الإضافي والتخطيط المسبق لتنفيذها واعتماد آليات لتقييم أثرها على العمل الحزبي والسياسي.**

7. حزب الاتحاد الدستوري

قام المجلس بتدقيق الحساب السنوي لحزب الاتحاد الدستوري وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي، بما في ذلك الدعم السنوي الإضافي الممنوح له لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. وفي ما يلي أهم نتائج التدقيق والفحص:

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

قدم حزب الاتحاد الدستوري حسابه السنوي برسم سنة 2022، **بتحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس بتاريخ 30 مارس 2023، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

- **الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ**

قدم الحزب تقرير خبير محاسب يتضمن تحفظا يتعلق بعدم احتساب مخصصات الاستهلاك الخاصة بالأصول الثابتة المادية.

وفي معرض جوابه، أوضح الحزب بأنه لم يعمد إلى احتسابها لأنها لا تعبر عن "خسائر أو مصاريف حقيقية ...".

➢ موارد ونفقات الحزب برسم سنة 2022

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **4.575.182,13 درهم**، وتشمل أساسا:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 3.261.112,22 درهم (71,28%)؛
- الدعم السنوي الإضافي لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث: 1.304.444,89 درهم (28,51%).

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما قدره **5.668.586,60 درهم**، وتتكون من:

- تكاليف التسيير: 2.323.960,00 درهم (41 %)، مقابل 1.909.217,60 درهم سنة 2021 و1.537.208,89 درهم سنة 2020؛
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 3.298.206,60 درهم (58,18%)؛
- اقتناء أصول ثابتة: 46.420,00 درهم (0,82%).

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 1,91 مليون درهم

قام الحزب خلال سنة 2023 بإرجاع مبلغ دعم إجمالي قدره 1.907.629,38 درهم يتوزع بين:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	203.978,49	مبالغ دعم غير مستعمل
	60.000,00	مبالغ دعم لم يتم تبرير صرفها طبقا للغايات التي منح من أجلها
	66.000,00	مبالغ الدعم الذي لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات القانونية
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	44.086,00	مبالغ دعم غير مستعمل
	229.120,00	مبالغ دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات
الدعم السنوي الإضافي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث برسم 2022	1.304.444,89	مبالغ دعم غير مستعمل
المجموع	**1.907.629,38**	

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 26 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 24 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. الوثائق والمستندات المحاسبية المكونة للحساب

- **عدم تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المتعلقة باستعمال الدعم**

لم يقدم الحزب جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بالجدول المتعلق باستعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث وجدول استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية وجدول استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

> أشار الحزب في جوابه إلى أنه حسب القرار المذكور المنشور بالجريدة الرسمية رقم 5747 بتاريخ 29 نونبر 2009 فإن قائمة المعلومات التكميلية الاخرى تتكون من: ج1 وج2 وج3 وج4. إلا إذا كان هناك تغيير أو تكميل للقرار السالف.

في هذا الصدد، وجب التذكير بالتعديلات التي عرفها المخطط المحاسبي الموحد بتاريخ 7 أكتوبر 2021 (القرار المشترك رقم 2635.21) والذي يتضمن نماذج الجداول المذكورة.

- **عدم دعم تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية**

لم يقدم الحزب الوثائق المثبتة المتعلقة بتحصيل موارد بمبلغ إجمالي قدره 9.625,02 درهم.

> أوضح الحزب في جوابه أن الموارد المشار إليها هي عبارة عن مداخيل الوديعة قبل تذكيره بأنه لا يمكن استوداع الفائض.

غير أن الحزب لم يرفق جوابه بأي مستندات أو وثائق مثبتة. وللتذكير، فإن الأحزاب مطالبة بدعم عمليات تحصيل مواردها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3).

2. مسك المحاسبة:

- **تنزيل مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني والمستخدمين في حسابات غير ملائمة**

لم يقم الحزب بتنزيل المصاريف المنجزة بمناسبة تنظيم المؤتمر الوطني على مستوى الحساب رقم 6185 "مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب" ومبالغ الدعم على مستوى الحسابات المناسبة: الحساب رقم 7161 بالنسبة للدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير والحساب رقم 7162 بالنسبة للدعم السنوي الإضافي لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث.

كما قام الحزب بتنزيل المبلغ الإجمالي الذي يتم أداؤه شهريا للمستخدمين (43.672,00 درهم) على مستوى الحساب رقم 6171، عوض تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة به تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها.

أشار الحزب في جوابه إلى أنه سيقوم مستقبلا باحترام المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المتعلقة تسجيل العمليات المحاسبية تبعا لتسلسلها الزمني.

في هذا الإطار، وجب التذكير بأنه، وفقا لمبدأ "الوضوح" فإن الحزب ملزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي ببيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها.

➢ تتبع توصيات المجلس توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

أوضح الحزب أنه عمل على اتخاد التدابير الضرورية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الاعلى للحسابات. وعليه وتحقيقا لمبدأ الشفافية والوضوح والمصداقية، قام الحزب بتزويد المكلف بمسك الحسابات بجميع التوصيات الصادرة عن المجلس، قصد اعتمادها والتقيد بها خلال سنة 2023، مراعاة للمقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراعات سنة 2021 (603.184,49 درهم). كما قام، بتاريخ 19 يونيو 2023، بإرجاع إجمالي مبلغ الدعم السنوي الإضافي الذي استفاد منه إلى الخزينة (1.304.444,89 درهم).

➢ توصيات المجلس

تبعا لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الاتحاد الدستوري بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المتعلقة باستعمال الدعم الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل معالجة التحفظ المثار من طرف الخبير المحاسب حول عدم احتساب مخصصات الاستهلاك الخاصة بالأصول الثابتة المادية؛**

- **دعم موارد الحزب بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.**
- **التقيد بمبدأ "الوضوح"، من خلال تسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة لها، مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني، مع الحرص على تضمينها بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛**
- **تخصيص حساب بنكي للدعم السنوي الإضافي لتيسير تتبع أوجه صرفه للغايات التي منح من أجلها؛**
- **العمل على دراسة الغايات وجدوى المهام والدراسات والأبحاث المزمع تمويلها بالدعم السنوي الإضافي والتخطيط المسبق لتنفيذها واعتماد آليات لتقييم أثرها على العمل الحزبي والسياسي.**

8. حزب العدالة والتنمية

قام المجلس بتدقيق الحساب السنوي لحزب العدالة والتنمية وفحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي، بما في ذلك الدعم السنوي الإضافي الممنوح له لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. وفي ما يلي أهم نتائج التدقيق والفحص:

1.8 تقديم الحسابات ووضعية الموارد والنفقات

قدم حزب العدالة والتنمية حسابه السنوي برسم سنة 2022، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 31 مارس 2023، أي داخل الأجل القانوني المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **7.654.749,35 درهم**، وتشمل أساسا:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 2.634.066,64 درهم (34,41%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث: 1.053.626,65 درهم (13,17%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 3.842.492,54 درهم (50,20%).

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره **6.968.644,81 درهم**، وتشمل:

- تكاليف التسيير: 6.692.944,81 درهم (96,05 %)، مقابل 31.335.913,49 درهم سنة 2021 و23.260.422,83 درهم سنة 2020؛
- اقتناء أصول ثابتة: 275.700,00 درهم (3,95%)، مقابل 1.948.867,12 درهم سنة 2021 و6.712.749,61 درهم سنة 2020.

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 6,29 مليون درهم

قام الحزب خلال سنتي 2022 و2023، بإرجاع مبلغي دعم غير مستحقين قدرهما على التوالي 2.893.000,00 درهم و2.893.780,75 درهم إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية بمناسبة اقتراعات 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجالس الجماعات والجهات.

كما أرجع الحزب خلال سنة 2023 مبلغا غير مستعمل قدره 501.226,65 درهم، برسم الدعم السنوي الإضافي لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث، والذي يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (1.053.626,65 درهم) والمبلغ المصرح باستعماله (552.400,00 درهم).

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم بقيمة 2,89 مليون درهم

استفاد الحزب من تسبيق فاق مبالغ الدعم الراجع له على ضوء النتائج المحصل عليها برسم اقتراعات 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس الجماعية والجهوية، بما مجموعه 8.678.122,02 درهم. وقد قام بإرجاع ما مجموعه 5.786.780,75 درهم من المبلغ غير المستحق إلى الخزينة على شطرين، فيما لم يتم بعد إرجاع مبلغ 2.891.341,27 درهم.

أشار الحزب في معرض جوابه، إلى أنه بناء على ما اتفق عليه مع وزارة الداخلية "قام الحزب بإرجاع ثلث الدعم غير المستحق (2.893.000,00 درهم) سنة 2022 وبإرجاع الثلث الثاني (2.893.780,75 درهم) سنة 2023. وسيقوم بتحويل الدفعة الثالثة والأخيرة بمبلغ 2.891.341,27 درهم بداية سنة 2024 حيث سيتم تضمينها ضمن النفقات الإجبارية في ميزانية 2024.

2.8. نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن تسع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 11 يوليو 2023، من أجل تقديم تبريراته. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 5 شتنبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

➢ صحة النفقات

- **عدم دعم أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يتم دعم صرف أجور المستخدمين، بمبلغ إجمالي قدره 602.947,07 درهم بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ لبطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل بالنسبة لأجور المستخدمين)، بحيث تم الاكتفاء بالإدلاء على التوالي بلوائح الأجور وجداول مفصلة للتحويلات وأوامر التحويل الموجهة للبنك أو إشهادات.

لم الحزب يقدم تعقيباته أو وثائق الإثبات بشأن النفقات المذكورة.

- **عدم دعم صرف نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

اكتفى الحزب لدعم صرف نفقات الكراء بما مجموعه 821.707,07 درهم، بتقديم إيصالات أداء مبالغ الكراء أو أوامر بالتحويل لفائدة المكرين، دون إرفاقها بعقود الكراء المعنية. في هذا الصدد، وجب التذكير بأن الحوالات والتحويلات البنكية تمثل وثائق إثبات للأداء وليس لإنجاز النفقات وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب المحددة في المخطط المحاسبي الموحد (الملحق رقم 3).

لم الحزب يقدم تعقيباته أو وثائق الإثبات بشأن النفقات المذكورة.

- **عدم دعم نفقات مختلفة على مستوى تمثيلياته المحلية بالوثائق المثبتة**

قام الحزب بصرف نفقات مختلفة على مستوى تمثيلياته المحلية بمبلغ إجمالي قدره 1.539.381,96 درهم دون دعم صرفها بأي وثائق مثبتة، وهو ما يخالف مقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم 2021

أوضح الحزب بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصية الواردة في تقريره برسم سنة 2021، والمتعلقة بدعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية، أنه تواصل مع مسؤولي التمثيليات المحلية للحزب من أجل اطلاعهم على تقارير وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، وتحسيسهم بأهمية مسك محاسبة وفق القوانين الجاري بها العمل، إضافة إلى الإجابة عن جميع التساؤلات والإشكالات التي يطرحها هؤلاء المسؤولون. كما نظم دورات تكوينية من أجل الإحاطة بكل المقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بمالية الأحزاب السياسية. غير أن محدودية الإمكانيات البشرية والمادية التي يعاني منها الحزب مركزيا وتمثيلياته المحلية تقف حجرة عثرة أمام تحقيق الفعالية المرجوة من المجهودات التي تقوم بها الأمانة العامة للحزب في هذا المجال.

3.8. النتائج الخاصة بفحص العمليات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي

استفاد حزب العدالة والتنمية، بتاريخ 14 نونبر 2022، من دعم سنوي إضافي قدره 1.053.626,65 درهم، لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث. في هذا الإطار، أبرم الحزب اتفاقيات من أجل إنجاز الأعمال التالية:

الدراسة	مكتب الدراسات	المبلغ الإجمالي	المبالغ المحولة	تاريخ الدفع	المبالغ غير المحولة
1. التحول الرقمي للمرافق العمومية بالمغرب	SDT CONSULTING	100.000,00	100.000,00	17 أبريل 2023	-
2. السياسات العمومية الموجهة للشباب المغربي	شبيبة العدالة والتنمية	300.000,00	300.000,00	13 يوليوز 2023	-
3. المنظومة القانونية والتنظيمية للانتخابات	المكتب الاستشاري (عبد الرحيم بعلي)	160.000,00	48.000,00	23 ماي 2023	252.000,00
4. تطوير رقمنة الوظائف الحزبية	ITSHORE	300.000,00	90.000,00	18 يوليوز 2023	210.000,00
5. طبع ونشر دراسة حول مدونة الأسرة ورهانات المراجعة	إطار من الحزب (السيد مصطفى الخلفي)	14.400,00	14.400,00	18 يوليوز 2023	-
المجموع		**874.400,00 درهم**			

وقد أسفرت عملية الفحص عن تسجيل ملاحظتين قام المجلس بتوجيههما إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 7 يونيو 2023 من أجل تقديم تبريراته داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 31 يوليوز من نفس السنة، تبين ما يلي:

➢ أداء تسبيقات وتكاليف دراستين ومصاريف طبع ونشر دراسة منجزة من طرف إطار حزبي خارج الإطار السنوي المخصص لصرف الدعم

قام الحزب بأداء تسبيقات (138.000,00 درهم) وتكاليف دراستين (400.000,00 درهم) ومصاريف طبع ونشر دراسة منجزة من طرف إطار حزبي (14.400,00 درهم) خلال الفترة الممتدة من شهر أبريل إلى شهر يوليوز، أي خارج الإطار السنوي المخصص لصرف الدعم السنوي الإضافي (متم سنة 2022)، والذي يعتبر من بين الشروط القانونية لصرف هذا الدعم.

➢ عدم الإدلاء بالوثائق المبررة للجوء للمنافسة لاختيار الخبراء-المكلفين بإنجاز الدراسات

لم يدل الحزب بما يفيد إعمال مبدأ المنافسة لاختيار مكاتب الدراسات الموكل إليها بإنجاز الدراسات حول التحول الرقمي للمرافق العمومية بالمغرب والسياسات العمومية الموجهة للشباب المغربي والمنظومة القانونية والتنظيمية للانتخابات وتطوير رقمنة الوظائف الحزبية، لاسيما الوثائق المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (الباب الثاني للملحق رقم 3 المتعلق بالوثائق والمستندات المثبتة لصرف نفقات الأحزاب من القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 (23 أبريل 2009) كما تم تغييره وتتميمه). ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

- إعلان الترشيح لإثبات إعمال مبدأ المنافسة من طرف الحزب؛
- مقرر اختيار أعضاء اللجنة المشرفة على اختيار الخبير وتقييم الخدمة المقدمة؛
- محضر اختيار الخبير؛
- الشروط المرجعية للاتفاقية الموقعة من الطرفين والتي تحدد آجال التنفيذ.
- كشف الحساب البنكي المتعلق بعملية أداء المبلغ المذكور.

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب أسند إنجاز الدراسة المتعلقة بالسياسات العمومية الموجهة للشباب المغربي إلى شبيبة العدالة والتنمية عوض اللجوء إلى خبير مختص أو مكتب دراسات معتمد.

➢ التصريح بصرف نفقة بمبلغ 14.400,00 درهم لغير الغايات التي منح من أجلها الدعم السنوي الإضافي

قام حزب العدالة والتنمية بأداء نفقة بمبلغ 14.400,00 درهم، بتاريخ 18 يوليوز 2023، تتعلق بطبع ونشر دراسة حول مدونة الأسرة ورهانات المراجعة لفائدة أحد الأطر الحزبية، رغم أن هذه النفقة تتعلق بمصاريف التدبير ولا تدخل ضمن الغايات التي منح من أجلها الدعم الإضافي لتغطية مصاريف إنجاز المهام والدراسات والأبحاث.

➢ عدم الإدلاء بتقارير ومخرجات دراستين

ينص المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية في الباب الثاني للملحق رقم 3 المتعلق بالوثائق والمستندات المثبتة لصرف نفقات الأحزاب على أنه "يجب أن يكون صرف جميع نفقات الأحزاب مدعما بوثائق ..... من شأنها أن تثبت أنه قد تم اللجوء إلى المنافسة والإشهاد **بإنجاز الخدمة** وأنها مشفوعة بالمخالصة". في هذا الإطار، يشير المخطط المحاسبي المذكور إلى ضرورة الإدلاء **"بتقارير ومخرجات الخبرة المقدمة"**. غير أن الحزب لم يدل ضمن ملفه بتقارير الدراستين المتعلقتين "بالمنظومة القانونية والتنظيمية للانتخابات" و"تطوير رقمنة الوظائف الحزبية".

➢ إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة قدره 501.226,65 درهم

على إثر الملاحظة التي وجهها المجلس لحزب العدالة والتنمية بتاريخ 28 يوليو 2023، قام هذا الأخير بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة قدره 501.226,65 درهم، وهو ما يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الإضافي الممنوح للحزب (1.053.626,65 درهم) والمبلغ الذي صرح باستعماله (552.400,00 درهم)، وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 11.29 سالف الذكر كما تم تغييره وتتميمه.

4.8. وضعية الحزب تجاه الخزينة

بقي بذمة الحزب تجاه الخزينة الشطر الأخير من مبلغ الدعم غير مستحق (2.891.341,27 درهم) برسم انتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات، الذي التزم مع وزارة الداخلية بإرجاعه بداية سنة 2024.

وسيتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم سنة 2022، بعد حصر نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف الدعم السنوي الإضافي لتغطية مصاريف المهام والدراسات والأبحاث.

➢ توصيات المجلس الأعلى للحسابات

من أجل ذلك، يوصي المجلس حزب العدالة والتنمية بما يلي:

- **إرجاع مبلغ دعم غير مستحق قدره 2.891.341,27 درهم إلى الخزينة يتعلق بمساهمة الدولة في الحملات الانتخابية لاقتراعي 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والمرسوم رقم 2.15.451 (المادة 5)؛**
- **دعم نفقات الحزب بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما أجور المستخدمين (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل) ونفقات الكراء (عقود الكراء الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير) والنفقات المنجزة على مستوى التمثيليات المحلية (فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة)؛**
- **تخصيص حساب بنكي للدعم السنوي الإضافي لتيسير تتبع أوجه صرفه للغايات التي منح من أجلها؛**
- **تدارس الصيغة الملائمة، بتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية، لاستكمال الدراسات والأبحاث التي تم الشروع في إنجازها؛**
- **العمل على دراسة الغايات وجدوى المهام والدراسات والأبحاث المزمع تمويلها بالدعم السنوي الإضافي والتخطيط المسبق لتنفيذها واعتماد آليات لتقييم أثرها على العمل الحزبي والسياسي.**

9. حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب خارج الأجل القانوني**

قدم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2022 بتاريخ 2 مايو 2023، **مشهودا بصحته بتحفظ**، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

- **الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ**

تضمن تقرير الخبير المحاسب مجموعة من التحفظات تتعلق أساسا بالنقاط التالية:

- عدم تمكن الخبير المحاسب من التأكد من:
  - دقة وصحة نقل الأرصدة الافتتاحية لسنة 2022 نتيجة عدم الإشهاد على صحة الحساب برسم سنة 2021؛
  - شمولية وقيمة دين المنخرطين تجاه الحزب؛
  - حقيقة وقيمة الديون القديمة للحزب والتي تبلغ قيمتها 1.027.684,74 درهم؛
  - صحة وقيمة رصيد "الأصول الثابتة" في غياب جرد مادي لهذه الأصول؛
  - تبرير نفقة بمبلغ 538.600,00 درهم بفاتورة لا تستوفي الشروط القانونية.
- عدم توفر الحزب على رقم التعريف الضريبي.

أوضح الحزب بشأن هذه التحفظات أنه لم يتوصل بأي واجبات من المنخرطين وسيقوم في إطار الخبرة المحاسبية لسنة 2023، بالتحقق من قيمة الديون. فيما يخص فاتورة نفقة 538.600,00 درهم فهي لممون الحفلات الخاص بالمؤتمر الوطني للحزب". وأضاف أنه سيقوم بالإجراءات اللازمة بشأن الضريبة.

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

لم يصرح الحزب بأي مورد برسم سنة 2022.

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما مجموعه **981.732,18 درهم**، وتتكون حصريا من تكاليف التسيير مقابل 558.645,41 درهم برسم سنة 2021 و442.220,85 درهم برسم سنة 2020.

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم بقيمة 1,56 مليون درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ دعم بما مجموعه 1.562.962,34 درهم يتوزع ما بين:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب واقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين واقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	1.248.035,33	مبالغ دعم غير مستعملة وغير المدعمة بوثائق الإثبات
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2021	311.402,61	مبلغ دعم غير مستعمل
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	3.524,40	مبلغ دعم لم يتم تبرير صرفه طبقا للغايات التي منح لأجلها
المجموع	**1.562.962,34**	

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه أودع مبلغ 400.000,00 درهم من الحساب الخاص للأمين العام للحزب، في انتظار الدعم السنوي للحزب لإكمال المبلغ المتبقي 1.248.035,33 درهم مع العلم أننا لم نتوصل بالدعم السنوي 2022-2023.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مبلغ 400.000,00 درهم المشار إليه في جواب الحزب من أصل 1.648.035,33 درهم، قد سبق للمجلس أن أخذه بعين الاعتبار عند احتساب المبلغ المتبقي الواجب إرجاعه (1.248.035,33 درهم).

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ثمان ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 28 يوليوز 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 4 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. الوثائق والمستندات المحاسبية المكونة للحساب

- **عدم الإدلاء بجميع الكشوفات البنكية وبعض الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب الكشوفات البنكية المتعلقة بحسابه البنكي عن شهري نونبر ودجنبر لسنة 2022، وكذا بعض الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بجدول استعمال الدعم السنوي الإضافي لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث وجدول استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية وجدول استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

في هذا الصدد، أوضح الحزب أنه لم يكن هناك أي مبلغ في الحساب البنكي للحزب في شهر نونبر ودجنبر 2022 نظرا لعدم توصله بالمنح السنوية لسنة 2022 كما هو مبين في كشف حساب أكتوبر 2022 ويناير 2023". وأضاف بشأن الإدلاء بالجداول أنه لم يتوصل بأي دعم.

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب لم يرفق جوابه بالكشف البنكي لحسابه عن شهر يناير 2023. كما أن إلزامية الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحسابات السنوية لا تقتصر فقط على الأحزاب التي تستفيد من الدعم الذي تمنحه الدولة للمساهمة في تغطية المصاريف المذكورة بل تخص جميع الأحزاب السياسية سواء استفادت من الدعم أو لم تستفد منه.

2. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

تبين من خلال الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي، أن محاسبة الحزب تضمنت صرف نفقات الكراء (300.000,00 درهم) ولم يتم الإدلاء بشأنها بأي وثيقة من وثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ لبطاقات التعريف الوطنية وكذا محاضر الشروع في العمل.

وفي جوابه، أشار الحزب إلى أنه سبق لأصحاب الملك أن طالبوا بالزيادة الشهرية في الكراء، وتوجهوا إلى المحكمة من أجل ذلك، ومع تأخر صدور الحكم والتأخير الحاصل في تبليغه، تم تأجيل سداد الكراء.

وجب التذكير بأن الحزب مطالب بأن يثبت صرف أي نفقة تم تنزيلها على مستوى محاسبته. ووجب التوضيح بشأن تكاليف الكراء، بأن المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة وفق ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، تلزم الأحزاب السياسية بتضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية والحساب المتعلق بها ومراجع المستندات التي تثبتها، كما أنه يتعين على

الحزب حين تعذر تسديدها، القيام بالتسجيلات المحاسبية التي تستلزمها هذه الوضعية في نهاية السنة المعنية بالأداء.

- **دعم صرف نفقات تنظيم تظاهرة بوثائق إثبات لا تستوفي الشروط القانونية**

اكتفى الحزب لدعم صرف نفقة بمبلغ قدره 538.600,00 درهم تتعلق بتنظيم تظاهرة، بتقديم فاتورة لا تستوفي جميع الشروط القانونية، حيث لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري والتعريف الضريبي والتعريف الموحد للمقاولة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولاسيما القانون رقم 95.15 المتعلق بمدونة التجارة (المادة 49) ومدونة الضرائب (المادتين 145 و146).

أوضح الحزب أن الفاتورة تتعلق بالمؤتمر السنوي للحزب المتعلقة بممون الحفلات وأرفق جوابه بالبطاقة التقنية وصور التظاهرة.

غير أن جواب الحزم لم يتضمن البطاقة التقنية وصور التظاهرة المذكورتين.

3. مسك المحاسبة

- **عدم احترام النماذج المعتمدة لجداول قائمة المعلومات التكميلية**

لم يقم الحزب بإدراج مبلغ دائنياته (501.426,26 درهم) على مستوى جدول "الدائنيات"، كما لم يتم تضمين جدول " الديون" التفاصيل المتعلقة بتواريخ استحقاقها.

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن هذه الملاحظة

- **عدم إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة**

لم يقم الحزب بإدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة بمبلغ 1.559.437,94 درهم على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة دائنة" (دون احتساب مبلغ الدعم غير المبرر (3.524,40 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لاقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين الوارد في تقرير المجلس المنشور بتاريخ 8 يونيو 2023)، وهو ما يخالف قاعدة "الشمولية".

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن هذه الملاحظة

- **تنزيل خاطئ لمصاريف الاستقبال بمبلغ 538.600,00 درهم**

قام الحزب بتنزيل فاتورة تتعلق بمصاريف استقبالات (538.600,00 درهم) على مستوى الحساب "1111 رؤوس الأموال الذاتية" عوض الحساب الملائم، مخالفا بذلك مبدأ "الوضوح".

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن هذه الملاحظة

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الأحزاب السياسية ملزمة بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع العمليات المحاسبية بعين الاعتبار وخاصة تلك المتعلقة بالديون. وامتثالا لقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية ولمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن الحزب مطالب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا وبتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

➢ تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2021

أوضح الحزب ضمن جوابه، أنه سيقوم بالإجراءات اللازمة للتمكن من إيداع الحساب السنوي في الآجال القانونية في السنوات القادمة. وفيما يتعلق بإرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة، فقد أشار الحزب إلى أن الدعم الممنوح للحزب قد تم استعماله مع إضافة مبالغ في مصاريف 2021 من المال الخاص للأمين العام للحزب.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ دعم بما مجموعه 1.562.962,34 درهم لم يتم استعمالها أو دعمها بوثائق الإثبات القانونية أو تبرير صرفها طبقا للغايات التي منحت لأجلها.

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي قبل متم شهر مارس من السنة الموالية عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)؛**
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل معالجة التحفظات المثارة من طرف الخبير المحاسب؛**
- **إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة وغير المبررة والتي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية (1.562.962,34 درهم)، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والمرسومين رقم 2.15.451 (المادة 5) ورقم 2.16.667(المادة 5)؛**
- **الإدلاء بجميع الكشوفات البنكية والجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية على مستوى الملحق رقم 2 (جدول استعمال الدعم السنوي الإضافي لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث وجدول استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية وجدول استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء، ...)؛**
- **دعم صرف النفقات المنجزة لفائدة الحزب بوثائق إثبات تستوفي الشروط القانونية، على شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.**
- **التقيد بالمقتضيات والقواعد المحاسبية، ولاسيما مبدأ "الوضوح" من خلال تسجيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة لها، وقاعدة "الشمولية" عبر إدراج المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة كما تم حصرها من طرف المجلس، على مستوى موازنة الحزب بالحساب "الدولة-دائنة".**

10. حزب جبهة القوى الديمقراطية

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

قدم حزب جبهة القوى الديمقراطية حسابه السنوي، **غير مشهود بصحته**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 31 مارس 2023، أي داخل الأجل القانوني المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

- **عدم الإشهاد بصحة الحساب**

لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 42) وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

في هذا الإطار، أوضح الحزب أنه سيتم موافاة المجلس بتقرير الخبير المحاسب في أقرب الآجال.

غير أن المجلس لم يتوصل بالتقرير المذكور.

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما مجموعه **750.450,00 درهم**، وتشمل أساسا مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير.

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما مجموعه **1.238.886,27** درهم وتتكون من:

- تكاليف التسيير: 827.757,31 درهم (66,82%) مقابل ما مجموعه 498.600,49 درهم سنة 2021 و323.115,72 درهم سنة 2020؛
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 355.108,96 درهم (28,66%)؛
- اقتناء أصول: 56.020,00 درهم (4,52%).

وقد قام الحزب بتنظيم مؤتمره الوطني يومي 4 و5 مارس 2022، غير أنه لم يستفد من مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المرتبطة بتنظيم المؤتمرات الوطنية على اعتبار أنه نظم مؤتمره الوطني خارج الأجل المقرر بموجب المادتين 32 و49 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه رقم 29.11.

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 145.634,28 درهم

قام الحزب خلال سنة 2022 بإرجاع إلى الخزينة مبلغ دعم قدره 145.634,28 درهم، سبق للمجلس أن صرح أنه مبلغ دعم غير مستعمل برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2020.

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم بقيمة 142.144,19 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم إجمالي قدره 142.144,19 درهم، يتوزع بين:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	68.794,31	مبلغ دعم غير مستعمل ومبلغ غيرمدعم بوثائق الإثبات
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	65.558,00	مبلغ دعم غير مبرر
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	7.791,88	مبلغ دعم غير مدعم بوثائق الإثبات
المجموع	**142.144,19**	

لم يجب الحزب عن هذه الملاحظة.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح أغسطس 2023، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 4 سبتمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف نفقات مختلفة بالوثائق المثبتة القانونية**

تبين من خلال الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي، أن الحزب قام بأداء نفقات مختلفة بمبلغ إجمالي قدره 51.000,00 درهم، دون أن يتم دعم صرفها بأي وثائق إثبات.

أدلى الحزب، ضمن جوابه، بثلاثة نسخ لحوالات تم إرسالها إلى مستفيدين بمبلغ إجمالي قدره 9.000,00 درهم وتحويلين بنكيين بمبلغين قدرهما على التوالي 12.000,00 درهم و30.000,00 درهم.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى ان الحوالات والتحويلات البنكية تمثل وثائق إثبات للأداء ولا يمكن أن تقوم مقام الوثائق المثبتة لإنجاز النفقات، لذا فالحزب مطالب بدعم صرف نفقاته بوثائق إثبات كما تم حصرها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة بالملحق رقم 3 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية المشار إليه أعلاه رقم 1 078.09.

- **دعم صرف اقتناء معدات بوثائق إثبات لا تستوفي الشروط القانونية**

كما أدلى لدعم صرف نفقة تتعلق باقتناء معدات المكتب بمبلغ إجمالي قدره 6.200,00 درهم، بفاتورة غير مستوفية لجميع الشروط القانونية، وذلك لكونها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري وكذا رقم التعريف الضريبي ورقم القيد في الرسم المهني ورقم التعريف الموحد للمقاولة المنصوص عليهم في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولاسيما القانون رقم 95.15 المتعلق بمدونة التجارة (المادة 49) ومدونة الضرائب (المادتين 145 و146).

كما أوضح الحزب ضمن جوابه انه طالب ممون معدات المكتب بموافاته بفاتورة مستوفية لجميع الشروط القانونية وسيتم الإدلاء بها للمجلس في أقرب الآجال.

للإشارة، لم يتوصل المجلس بأي وثيقة بشأن النفقة المذكورة.

- **تسديد نفقات تساوي أو يفوق مبلغها 10.000 درهم نقدا**

قام الحزب بأداء نفقات بمبلغ إجمالي قدره 263.693,00 درهم نقدا، رغم أن مبلغ كل منها يساوي أو يفوق مبلغ 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

> أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه بالنسبة لنفقات السفر والإيواء فإن مقدمي الخدمات يفرضون الأداء المباشر نقدا أو عن طريق البطاقة البنكية والتي لا يتوفر عليها الحزب. أما بالنسبة لنفقات خدمات التصوير والطبع فإن الحزب "قام بأدائها نقدا عن طريق دفعات لا تتجاوز قيمتها 10.000,00 درهم لكل دفعة...".

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية ملزمة عملا بمقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، بأداء النفقات التي يساوي مبلغ كل منها أو يفوق مبلغ 10.000 درهم عبر شيكات أو تحويل بنكي.

2. مسك المحاسبة

- **عدم تضمين الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية مبالغ مطابقة للمبالغ الواردة بحساب الموازنة**

قدم الحزب ضمن الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالحساب جدول ب 4 " سندات المساهمة" دون تضمينه أي مبلغ، في حين أن الحساب رقم 251:" سندات المساهمة " يبرز رصيدا قدره 2.868.674,00 درهم على مستوى الموازنة-أصول.

> لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن هذه الملاحظة

➢ تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2021

من خلال فحص حساب الحزب المدلى به برسم سنة 2022، اتضح أن أداء بعض النفقات لازال يتم نقدا رغم تجاوز مبلغها السقف القانوني ولم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن ما تم اتخاذه من تدابير من أجل تفادي ذلك.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم غير المستعملة أو غير المبررة بمبلغ إجمالي قدره **142.144,19 درهم.**

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب جبهة القوى الديمقراطية بما يلي:

- **الحرص على الإشهاد بصحة الحساب السنوي للحزب والإدلاء للمجلس بتقرير الخبير المحاسب المتعلق به، وتضمين الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية مبالغ مطابقة للمبالغ الواردة بحساب الموازنة؛**
- **إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة وغير المبررة (142.144,19 درهم)، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والمرسومين رقم 2.15.451 (المادة 5) ورقم 2.16.667(المادة 5)؛**
- **دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة لدعم صرف النفقات المنجزة ومستوفية للشروط القانونية؛**
- **عدم تجاوز السقف القانوني لأداء النفقات نقدا، المحدد في 10.000 درهم، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 40) والتقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يتعلق بالمعطيات المدرجة ضمن الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية؛**

11. الحزب الاشتراكي الموحد

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

قدم الحزب الاشتراكي الموحد حسابه السنوي عبر المنصة الرقمية للمجلس، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، بتاريخ 31 مارس 2023، أي داخل الأجل المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما مجموعه **34.930,00 درهم**، وتتكون هذه الموارد حصريا من واجبات الانخراط والمساهمات.

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره **485.052,34 درهم**، تتكون من:

- تكاليف التسيير: 391.112,34 درهم (80,63%)، مقابل ما قدره 493.450,83 درهم سنة 2021 و498.600,49 درهم سنة 2020؛
- اقتناء أصول ثابتة: 93.940,00 درهم (19,37 %) مقابل ما قدره 97.108,00 درهم سنة 2021

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 3.294,36 درهم

قام الحزب الاشتراكي الموحد بتاريخ 29 غشت 2023، بإرجاع مبلغ دعم قدره 3.294,36 درهم إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، يمثل حاصل الفرق بين مجموع مبلغ الدعم الذي لم يتم استعماله (11.809,00 درهم) ومبلغ الدعم الذي لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات (17.300,00 درهم) وبين مبلغ التمويل الذاتي للحزب (25.814,64 درهم).

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن أربع ملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 31 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 14 سبتمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة التالية:

1. صحة النفقات

- **عدم تبرير نفقات الكراء المسجلة على مستوى المحاسبة**

لم يقم الحزب بدعم صرف نفقات الكراء عن سنة 2022 بمبلغ إجمالي قدره 6.600,00 درهم، بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بعقد الكراء ووصولات الأداء.

> قدم الحزب في جوابه نسخة للحكم الخاص بالدعوى القضائية المتعلقة بكراء المقر موضوع النفقة من أجل إثبات صحة الكراء والأداء نظرا لرفض المكتري تقديم وصولات الكراء.

في هذا الصدد، تبين من خلال الحكم المدلى به لتبرير أداء المبلغ المعني، أن الحزب لم يقم بأداء تكاليف الكراء عن الفترة الممتدة ما بين فاتح أكتوبر 2021 وشهر شتنبر 2022، وأنه قد توصل بإنذار بالأداء بتاريخ 2022/11/04، غير أنه لم يستجب له ولم يسدد ما بذمته من واجبات الكراء. وتم تبعا لذلك الحكم بفسخ عقد الكراء.

وقد صرح الحزب بأداء نفقات الكراء المعنية وبررها بإشهاد لكاتب أحد الفروع المحلية للحزب يصرح من خلاله بتوصله بمبلغ 6.600,00 درهم مقابل كراء مقر الحزب. واستنادا لكل ما سبق، فإن نفقات الكراء المعنية المصرح بأدائها من طرف الحزب خلال سنة 2022، تعتبر مصاريفا غير مبررة.

➢ تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2021

قام الحزب بتنفيذ توصيات المجلس، من خلال تقديم حسابه السنوي في الآجال القانونية والإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، وكذا مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما في ما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم الممنوحة له برسم اقتراعات سنة 2021 (3.294,36 درهم).

➢ توصية المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس الحزب الاشتراكي الموحد بما يلي:

- **دعم نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، (عقود الكراء الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير).**

12. حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب خارج الأجل القانوني**

قدم حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي حسابه السنوي، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، من خلال المنصة الرقمية للمجلس، وذلك بتاريخ 7 أبريل 2023، أي خارج الأجل المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **1.835.562,76 درهم**، وتشمل:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 1.500.000,00 درهم (81,72%)؛
- هبات وتبرعات: 165.000,00 درهم (8,99%)؛
- عائدات غير جارية أخرى: 133.162,76 درهم (7,25%).
- واجبات الانخراط والمساهمات: 37.400,00 درهم (2,04%).

- **نفقات الحزب**

أما نفقات الحزب، فقد بلغت ما قدره **1.817.908,61 درهم**، وتتكون من:

- تكاليف التسيير: 754.860,61 درهم (41,52%)، مقابل 602.529,88 درهم سنة 2021، و388.652,77 درهم سنة 2020؛
- اقتناء أصول ثابتة: 1.063.048,00 درهم (58,48%).

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 61.064,19 درهم

قام الحزب خلال سنة 2022، بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة قدره 49.866,49 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2020. وقام خلال سنة 2023، بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة قدره 11.197,70 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملته الانتخابية بمناسبة اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ثمان ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 26 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 14 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة التالية:

1. صحة الموارد

- **عدم دعم تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية**

لم يقم الحزب بدعم تحصيل الموارد بالوثائق الإثبات القانونية، حيث لم يدعم تحصيل واجبات الانخراط والمساهمات (37.400,00 درهم)، بأي وثائق من وثائق الإثبات، المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

أشار الحزب في جوابه إلى أن مبلغ (19.400,00 درهم) مكون من مجموع التحويلات الشهرية البنكية والباقي دفوعات نقدية مختلفة من المنخرطين.

تتعلق الملاحظة بعدم تقديم وثائق إثبات تحصيل الموارد المذكورة. وللتذكير، فإن الأحزاب السياسية مطالبة بدعم كل عمليات تحصيل مواردها بوثائق الإثبات كما تم تحديدها بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية على مستوى (قائمة الوثائق والمستندات المثبتة).

➢ تنفيذ التوصية الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2021

قام الحزب بتنفيذ التوصية الواردة بتقرير المجلس المتعلقة بالحرص على دعم صرف النفقات بوثائق إثبات تستوفي جميع الشروط القانونية.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مساهمة الدولة في تغطية تكاليف التدبير (49.866,49 درهم) وبرسم مبالغ الدعم الممنوحة له برسم اقتراعات سنة 2021 (11.197,70 درهم).

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي قبل متم شهر مارس من السنة الموالية عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)؛**
- **دعم تحصيل الموارد بوثائق إثبات القانونية كما تم حصرها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.**

13. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب خارج الأجل القانوني**

أودع حزب المؤتمر الوطني الاتحادي حسابه السنوي، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، وذلك بتاريخ 20 أبريل 2023، أي خارج الأجل المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2022 ما مجموعه **1.651.000,00 درهم**، وتتوزع ما بين

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير بما قدره 1.500.000,00 درهم (90,85 %)؛
- وواجبات الانخراط والمساهمات بما مجموعه 151.000,00 درهم (9,15 %).

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب برسم سنة 2022 ما مجموعه **3.052.951,21 درهم** وتتكون حصريا من:

- اقتناء أصول ثابتة: 2.112.500,00 درهم (69,20 %)؛
- تكاليف التسيير: 940.451,21 درهم (30,80%) مقابل ما قدره 449.008,00 درهم سنة 2021 و464.038,07 درهم سنة 2020.

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 81.994,11 درهم

قام الحزب خلال سنتي 2022 و2023 بإرجاع إلى الخزينة مبلغ دعم إجمالي قدره 81.994,11 درهم يتوزع كما يلي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2021	31.978,00	مبلغ دعم غير مستعمل
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	31.946,09	مبلغ دعم لم يتم بشأن صرفه تقديم وثائق الإثبات القانونية
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	13.358,09	مبلغ دعم لم يتم بشأن صرفه تقديم وثائق الإثبات القانونية
تمويل مصاريف تدبيره برسم سنة 2020	4.711,93	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**81.994,11**	

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 26 يوليوز 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 24 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بالوثائق المثبتة القانونية**

لم يقم الحزب بدعم صرف أجور المستخدمين بما مجموعه 25.734,60 درهم، بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ لبطاقات التعريف الوطنية وكذا محاضر الشروع في العمل.

> أشار الحزب إلى أن المستخدم الدائم بالحزب، مستخدم بدوام جزئي، يعود تاريخ تشغيله لسنة 2001 أي قبل صدور القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية، وبالتالي من غير الممكن إبرام عقد شغل في تاريخ لاحق على تاريخ تشغيله. كما أضاف أنه بالنسبة للمستخدمين الذين يمكن توظيفهم مستقبلا فسيتم احترام القرار المشترك المذكور أعلاه.

- **عدم دعم صرف نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

اكتفى الحزب لدعم صرف نفقات الكراء بمبلغ إجمالي قدره 258.600,00 درهم، بتقديم وصولات الكراء دون إرفاقها بعقود الكراء المعنية.

> أوضح الحزب بشأن نفقات الكراء، أن المقرات مكتراة منذ سنوات عديدة، بينما المقر المركزي الذي يمثل الحصة الكبرى في هذه النفقات (217.800,00 درهم) يعود تاريخ كرائه لسنة 2017.

أرفق الحزب جوابه بعقد كراء واحد بمبلغ 15.000,00 درهم.

- **تسديد نفقات يساوي أو يفوق مبلغ كل واحدة منها 10.000 درهم نقدا**

قام الحزب بأداء نفقات بمبلغ إجمالي قدره 137.081,80 درهم نقدا، رغم أن مبلغ كل واحدة منها يساوي أو يفوق مبلغ 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

> وفي معرض جوابه، أوضح الحزب أن الفواتير المعنية قديمة، بعضها راجع لسنوات سابقة تمت تسويتها من طرف بعض المنخرطين عبر مراحل وبقيت عالقة في الحساب السنوي وتم سدادها حين توفرت الإمكانية سنة 2022.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب ملزم عملا بمقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، بأداء النفقات التي يساوي مبلغ كل منها أو يفوق مبلغ 10.000 درهم عبر شيكات أو تحويل بنكي.

2. مسك المحاسبة

- **عدم احترام مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية في تنزيل بعض الموارد**

لم يقم الحزب بتنزيل مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره (1.500.000,00 درهم) على مستوى الحساب المخصص له 7161 "دعم الدولة السنوي لتغطية مصاريف تسيير الحزب" عوض إدراجه بالحساب "الدعم العمومي" وذلك خلافا لمبدأ "الوضوح".

كما قام الحزب بتنزيل واجبات الانخراط (151.000,00 درهم) على مستوى الحساب رقم 7586 "مساهمات أخرى غير جارية "عوض تنزيله بالحساب رقم 7181 "واجبات الانخراط ومساهمات" وبإدراج المبلغ المذكور بجدول "الهبات والوصايا والتبرعات الممنوحة للحزب" على مستوى جداول قائمة المعلومات التكميلية.

> أوضح الحزب أن الأخطاء الواردة راجعة إلى تغيير المسؤول عن مكتب المحاسبة. وأنه قد تم تنبيه المحاسب. وأرفق جوابه بالموازنة ودفتر الأستاذ بعد تعديلهما.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأنه وفقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2023.

➢ تتبع توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

أوضح الحزب بخصوص الالتزام بتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، أنه يلجأ لخدمات محاسب مستقل وأنه سيعمل على توظيف وتكوين محاسب خاص بالحزب لمتابعة حساباته السنوية وفق ما ينص عليه قانون الأحزاب وباقي المقتضيات القانونية المؤطرة لتمويل الأحزاب السياسية.

وبخصوص التوصية المتعلقة باحترام الآجال القانونية لتقديم الحسابات السنوية، أشار إلى أن التأخر راجع لتأخر المحاسب نتيجة ضغط العمل لأنها فترة وضع الحصيلة المالية لشركات القطاع الخاص.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم الممنوحة له برسم اقتراعات سنة 2021 (45.304,18 درهم) وكذا برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنتي 2020 و2021 (36.689,93 درهم).

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب المؤتمر الوطني الاتحادي بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي قبل متم شهر مارس من السنة الموالية، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)؛**
- **دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل)؛**
- **دعم صرف النفقات المنجزة لفائدة الحزب بوثائق الإثبات القانونية على شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.**
- **أداء النفقات التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك أو تحويل بنكي وفق ما تنص عليه مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأي "الوضوح" عبر تنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات المخصصة لها و"تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليهما في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.**

14. حزب الديمقراطيين الجدد

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

قدم حزب الديمقراطيين الجدد حسابه السنوي، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 29 مارس 2023، أي داخل الأجل القانوني المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما مجموعه **750.000,00 درهم**، وتتكون هذه الموارد حصريا من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير.

- **نفقات الحزب**

وبلغت نفقات الحزب ما مجموعه **800.406,86 درهم**. وقد همت هذه النفقات، حصريا تكاليف التسيير، مقابل ما قدره 472.574,07 درهم سنة 2021 و477.996,45 درهم سنة 2020.

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 193.111,17 درهم إلى الخزينة

خلال سنة 2023، قام الحزب بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 193.111,17 درهم إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لاقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 26 يوليوز 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 23 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

اكتفى الحزب لتبرير أداء أجور المستخدمين بمبلغ إجمالي قدره 190.700,00 درهم، بتقديم إشهادات شهرية بتسلم المستخدمين لأجورهم، في حين لم يدل بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ لبطاقات التعريف الوطنية وكذا محاضر الشروع في العمل.

> صرح الحزب ضمن جوابه، أنه منذ تأسيسه ونظرا لضعف موارده المالية والتي تقتصر على الدعم السنوي للدولة، اكتفى في تدبير شؤونه بمجموعة من المتعاونين الذين يتلقون تعويضاتهم الثابتة حسب إشهاداتهم وحسب ما هو مثبت في الكشوفات البنكية، وأكد أنه يعمل على تسوية وضعية المستخدمين من خلال توقيع عقود عمل رسمية معهم وتسجيلهم في الضمان الاجتماعي خلال هذه السنة.

للإشارة، اكتفى الحزب بإرفاق جوابه بنسخ من بطاقات التعريف الوطنية للمستخدمين.

2. مسك المحاسبة

- **عدم احترام النماذج المعتمدة في إعداد بعض الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقم الحزب بإعداد جدولي "الديون" و"الأصول الثابتة" المدلى بهما ضمن قائمة المعلومات التكميلية، وفق النماذج الواردة بالقانون 9.88 المتعلق بالقواعد المحاسبية والمشار إليها بالملحق رقم 2 في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> أكد الحزب في جوابه أنه سيأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار في إعداد بيانات النفقات لهذه السنة.

- **عدم تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بالماء والكهرباء مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني**

اكتفى الحزب لتنزيل النفقات المتعلقة بالماء والكهرباء (2.430,44 درهم) والهاتف والأنترنيت (6.671,84 درهم) على مستوى "دفتر الأستاذ"، باحتساب المبلغ الإجمالي السنوي لهذه النفقات في الحسابات المخصصة لها في آخر السنة، عوض تنزيل كل عملية محاسبية على حدة تبعا للفواتير الشهرية المتوصل بها؛ وذلك خلافا لمقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية سالف الذكر رقم 1078.09، الذي ينص على أن "تسجل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم".

> وفي معرض جوابه، صرح الحزب أنه سيأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار في محاسبته

- **عدم احترام مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية في تنزيل النفقات**

تبين من خلال فحص معطيات دفتر اليومية أن الحزب قام بأداء نفقات بمبلغ إجمالي قدره 50.000,00 درهم نقدا في حين تم تنزيله بالحساب البنكي مقابل الحساب "مشتريات من مواد ولوازم".

> وقد أوضح الحزب أن المبلغ المشار إليه تم سحبه وإيداعه نقدا في حساب الصندوق لأداء واجبات الماء والكهرباء والهاتف وخدمة الأنترنيت واقتناء حاسوبين إضافة إلى مصاريف النقل، وتم إثبات صرفها بواسطة فواتير في خانة المصاريف التي تمت نقدا. وأضاف الحزب أن ما أشير إليه في دفتر اليومية هو خطأ وقع فيه المحاسب.

تجدر الإشارة إلى أن مبلغ 50.000,00 درهم تم تنزيله ضمن الحساب رقم 5141 "الحساب البنكي" والحساب رقم 6120 "مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم"، ولم يقم الحزب على مستوى محاسبته بتنزيله في الحساب رقم 5161 "الصندوق". وتبعا لذلك، فإنه لم يحترم مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، والذي يقتضي تسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، بهدف إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه.

➢ تتبع توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

أوضح الحزب أنه يحاول الالتزام بتوصيات المجلس الأعلى للحسابات الواردة في تقريره عن تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2021، والمتعلقة بالحرص على إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة بموجب النصوص التنظيمية.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم الممنوحة له برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لاقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (193.111,17 درهم).

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الديمقراطيين الجدد بما يلي:

- **دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل)؛**
- **إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة بموجب المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**
- **تسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم، مع الحرص على تضمينها بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛**
- **التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية والذي يقتضي تسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.**

15. حزب البيئة والتنمية المستدامة

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

أودع حزب البيئة والتنمية المستدامة حسابه السنوي لسنة 2022، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 29 مارس2023، أي داخل الأجل المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **753.600,00 درهم**، وتهم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 750.000,00 درهم (99,52%) وواجبات الانخراط 3.600,00 درهم (0,48 %)

- **نفقات الحزب**

وبلغت نفقات الحزب ما مجموعه **722.149,16 درهم** وتشمل:

- تكاليف التسيير: 602.149,16 درهم (83,38%) مقابل ما مجموعه 531.694,43 درهم سنة 2021 و473.946,61 درهم سنة 2020؛
- اقتناء أصول ثابتة: 120.000,00 درهم (16,62%).

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 56.692,84 درهم

قام الحزب خلال سنتي 2023 و2022، بإرجاع مبالغ دعم بما مجموعه 56.692,84 درهم إلى الخزينة، تتوزع كما يلي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	25.743,96	مبالغ دعم غير مستعمل
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2022	27.857,88	مبالغ دعم غير مستعمل
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2020	3.091,00	مبالغ دعم غير مستعمل
المجموع	**56.692,84**	

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 140.900,00 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ دعم بما مجموعه 140.900,00 درهم يتوزع بين:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	127.900,00	مبلغ دعم لم يتم بشأن صرفه تقديم وثائق الإثبات
	10.000,00	مبالغ دعم غير مبرر
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	3.000,00	مبلغ دعم لم يتم بشأن صرفه تقديم وثائق الإثبات
المجموع	**140.900,00**	

وفي معرض جوابه، أشار الحزب إلى أن "الحساب السنوي لسنة 2022 لم يشمل كل ما يتعلق بالانتخابات العامة لأن الحزب قام بإيداع حسابه السنوي نهاية شهر مارس 2023 والمجلس أصدر تقريره وتوصياته يوم 8 يونيو 2023.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 31 يوليوز 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 19 شتنبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

1. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يدعم الحزب صرف أجور المستخدمين بما مجموعه 60.196,40 درهم، بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ لبطاقات التعريف الوطنية وكذا محاضر الشروع في العمل.

وفي معرض جوابه، أشار الحزب إلى أنه يحرص على العناية بالمستخدمين واحترام القانون وأدلى بنسختين من البطاقة الوطنية للتعريف وبشهادتين للتصريح بالأجور الخاصتين بمستخدمتين لدى الحزب.

تجدر الإشارة إلى أن الحزب لم يدعم صرف مبلغ النفقات موضوع الملاحظة بعقدي عمل المستخدمتين وبمحضري شروعهما في العمل لا في إطار حسابه السنوي ولا في إطار أجوبته على الملاحظات الموجهة إليه.

2. مسك المحاسبة

- **عدم مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية في مسك المحاسبة**

لم يراع الحزب في مسك محاسبته الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم (1) لنفس المخطط.

أشار الحزب إلى أن المحاسب اعتمد في مسك المحاسبة على مخطط الحسابات الملائم لقانون معيار المحاسبة العامة الذي يحترم النمط المغربي والذي لا يختلف في مضمونه عن المخطط المحاسباتي الموحد للأحزاب السياسية مع استعمال حساب فرعي للفصل بين مختلف النفقات وكذا إعداد جداول معلوماتية تكميلية بهدف إعطاء صورة موضحة ومفصلة للمحاسبة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب مطالب بالامتثال للمقتضيات المحاسبية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد، بما فيها استخدام الحسابات المبينة بهذا المخطط.

➢ حول تتبع توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

أوضح الحزب بشأن تتبع التوصية الواردة بتقرير المجلس لسنة 2021، الخاصة بمراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة لاسيما فيما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة، أنه سيتم الحرص على التطبيق السليم لمقتضيات هذه التوصية.

⮜ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم التي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات وتلك غير المبررة برسم اقتراعات 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجالس الجماعات والجهات (140.900,00 درهم).

⮜ توصيات المجلس

لذلك، يوصي المجلس حزب البيئة والتنمية المستدامة بما يلي:

- **إرجاع مبالغ دعم غير مبررة أو لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بأي وثائق إثبات إلى الخزينة برسم اقتراعي 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس الجماعية والجهوية (140.900,00 درهم)، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والمرسومين رقم 2.15.451 (المادة 5) ورقم 2.16.667(المادة 5)؛**
- **دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل)؛**
- **التقيد بالمقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما في ما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة.**

16. الحزب المغربي الحر

◄ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب خارج الأجل القانوني**

قدم الحزب المغربي الحر حسابه السنوي، **مشهودا بصحته بتحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ فاتح أبريل 2023، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

- **الإشهاد بصحة الحساب بتحفظ**

تضمن تقرير الخبير المحاسب مجموعة من التحفظات تتعلق أساسا بالنقاط التالية:

- عدم التمكن من مراقبة الجرد المادي من بداية السنة المالية إلى غاية 31 ديسمبر 2022. وكذلك التحقق من النتائج وترحيلات السنوات السابقة؛
- امتصاص رؤوس الأموال الذاتية للحزب بالكامل من قبل الخسائر مما يتطلب إعادة الرسملة؛
- الأصول الثابتة هي أصول الهدف منها البقاء في الحزب على المدى الطويل. وقد استفاد الحزب من مساهمة في الأصول، غير أنها لم تكن موضوع تقييم وإعداد تقرير معتمد في الموضوع؛
- لم يقم الحزب بعد بإعداد المذكرة التنظيمية التي تحدد مساهمات المنخرطين والأعضاء المنصوص عليها في المادة 7 من النظام الداخلي.

أشار الحزب في جوابه إلى أن "الملاحظات المثارة قد تمت معالجتها بواسطة تقرير محاسباتي جديد وتم العمل على رفع كافة التحفظات المثارة".

◄ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **750.000,00 درهم**، واقتصرت على مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير.

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما قدره **635.549,23 درهم**، وتتكون من:

- تكاليف التسيير: 512.149,23 درهم (80,58%)، مقابل 138.270,02 درهم سنة 2021؛
- اقتناء أصول ثابتة: 123.400,00 درهم (19,42%)، مقابل 128.000,00 درهم سنة 2021.

◄ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 489.101,03 درهم

قام الحزب خلال سنتي 2022 و2023 بإرجاع مبالغ دعم إلى الخزينة بما مجموعه 489.101,03 درهم، تتوزع كما يلي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	200.000,00	مبلغ دعم غير مستحق ومبلغ دعم غير مستعمل (أرجع خلال سنة 2022)
	282.317,08	مبالغ دعم غير مستحق (أرجع خلال سنة 2023)
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	6.783,95	مبالغ دعم غير مستعمل
المجموع	**489.101,03**	

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 396.767,84 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة بما مجموعه 396.767,84 درهم يتوزع ما بين:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	187.821,39	مبلغ دعم غير مستحق
	94.495,68	مبلغ دعم غير مستعمل
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2022	114.450,77	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**396.767,84**	

أوضح الحزب في جوابه أنه يعمل جاهدا لإرجاع ديونه، وهو ما تؤكده الأقساط المدفوعة منذ تولي المكتب السياسي الجديد لمسؤولية تدبير مالية الحرب.. أما فيما يتعلق بمبلغ 114.450,77 فإن الحزب استعمل كافة مبالغ الدعم السنوي لسنة 2022، وهو ما يؤكده التقرير المحاسباتي المرفق والذي يثبت صرف كافة المبالغ التي توصل بها.

للإشارة، أرفق الحزب جوابه بقوائم تركيبية جديدة معدلة. في هذا الصدد، وجب التوضيح بأنه وفقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2023. وعليه، فإن الحزب مطالب استنادا إلى مقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، بأن يرجع إلى الخزينة مبلغ الدعم غير المستعمل (114.450,77 درهم).

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن عشر ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 27 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 28 أغسطس من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

اكتفى الحزب لدعم مصاريف الكراء (6.000,00 درهم) بالإدلاء بإشهاد بالتوصل بالمبلغ وبنسخة لشيك بنكي بالمبلغ، وذلك عوض دعم صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. والمتمثلة في عقود الإيجار الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير.

- **عدم دعم صرف نفقات مختلفة بالوثائق المثبتة القانونية**

تبين من خلال الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي، أن صرف نفقات مختلفة بمبلغ إجمالي قدره 27.800,00 درهم لم يتم دعمه بأي وثائق إثبات.

> أشار الحزب في جوابه إلى أن مصاريف الكراء تتعلق بمقر استغله بمدينة تزنيت غير أنه لم يتم إبرام عقد للكراء بعد رفض المالك إبرام عقد سنوي.

تجدر الإشارة إلى أن الحزب لم يدل بأي وثائق مثبتة أو جواب بشأن النفقات المنجزة بمبلغ 27.800,00 درهم.

2. عدم تقديم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية ووضعية المقاربات البنكية

لم يقدم الحزب كل الوثائق المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما:

- ج.5-استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج.6-استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7-استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

كما لوحظ أن الحزب لم يدل بوضعية المقاربات البنكية (Etat de rapprochement bancaire).

> أوضح الحزب في جوابه أنه لم يتوصل بالدعم المخصص للدراسات والأبحاث وأنه لن ينظم مؤتمره الوطني العادي إلا في شهر يناير 2025 . وأضاف أن الحزب في برنامجه السنوي قد قام بتنظيم أنشطة لتشجيع تمثيلية النساء ومشاركتهن في الحياة السياسية.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إلزامية الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحسابات السنوية وفقا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لا تقتصر حصريا على الأحزاب التي تستفيد من الدعم الذي تمنحه الدولة للمساهمة في تغطية المصاريف المشار إليها أعلاه، بل تخص جميع الأحزاب السياسية سواء استفادت من الدعم او لم تستفد منه.

- **عدم تنزيل مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة على مستوى الموازنة**

لم يقم الحزب بتنزيل مبلغ الدعم غير المستعمل (114.450,77 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2022 والواجب إرجاعه إلى الخزينة، ضمن الموازنة على مستوى الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة".

> في معرض جوابه أشار الحزب إلى أنه "تم إدخال كافة الملاحظة في التقرير المحاسبي التعديلي

في هذا الصدد، يذكر المجلس بأن الأحزاب السياسية ملزمة بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع العمليات المحاسبية بعين الاعتبار وخاصة تلك المتعلقة بالديون، وفق ما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. وامتثالا لقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد المذكور، فإن الحزب مطالب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

أشار الحزب بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصيات الواردة بتقرير المجلس لسنة 2021، إلى أنه قد قام بتغيير مكتب محاسباته وإعداد تقرير جديد ومعالجة كافة التحفظات المثارة.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ الدعم (282.317,08 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المرتبطة باستحقاق 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات، وكذا بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل (114.450,77 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير برسم السنة المالية 2022.

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس الحزب المغربي الحر بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي قبل متم شهر مارس من السنة الموالية، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)، وكذا الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل معالجة التحفظات المثارة من طرف الخبير المحاسب؛**
- **إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة برسم مساهمة الدولة في تمويل اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية وتلك غير المستعملة برسم الدعم السنوي لسنة 2022 (396.767,84 درهم)، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والمرسوم رقم 2.15.451 (المادة 5)؛**
- **دعم صرف تكاليف الكراء والنفقات الأخرى بوثائق الإثبات القانونية، على شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة؛**
- **التقيد بالقواعد المحاسبية، ولاسيما قاعدة " الشمولية"، المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، والحرص على تنزيل المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة؛**

17. حزب الأمـــــل

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

قدم حزب الأمل حسابه السنوي، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 20 مارس 2023، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما مجموعه **984.375,00 درهم**، وتتكون هذه الموارد حصريا من:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 750.000,00 درهم (76,19%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي لسنة 2021: 234.375,00 درهم (23,81%).

- **نفقات الحزب**

وبلغت نفقات الحزب ما مجموعه **696.428,00 درهم**، وقد همت هذه النفقات، حصريا تكاليف التسيير، مقابل ما قدره 459.485,97 درهم سنة 2021 و405.044,83 درهم سنة 2020.

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 91.724,81 درهم إلى الخزينة

قام حزب الأمل خلال سنة 2023 بإرجاع مبلغ دعم قدره 91.724,81 درهم إلى الخزينة، يتوزع كالتالي:

مساهمة الدولة	المبالغ المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2022	53.572,00	مبلغ دعم غير مستعمل
اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	34.684,00	مبلغ دعم غير مدعم بوثائق الإثبات ومبلغ دعم غير مستعمل
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	3.468,81	مبلغ دعم غير مبرر
المجموع	**91.724,81**	

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن خمس ملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 31 يوليوز 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 22 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **ضرورة إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 146.428,00 درهم إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2022**

بين فحص دفتر الأستاذ قيام الحزب بتنزيل مبلغ قدره 146.428,00 درهم بتاريخ 2022/12/31 على مستوى الحساب 6588 "تكاليف غير جارية" دون أن يتم دعم صرفه بأي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية. في هذا الصدد، أوضح الحزب في جوابه بأن الأمر يتعلق بدين على عاتق الحزب لفائدة أمينه العام بمبلغ إجمالي قدره 200.000,00 درهم، تم إدراج جزء منه (146.428,00 درهم) في حساب "تكاليف غير جارية" والجزء الباقي (53.572,00 درهم) في حساب "مخصصات الاستهلاك".

> أوضح الحزب أن هذا المبلغ يخص إرجاع جزء من دين للحزب تجاه الأمين العام للحزب بما قدره 200.000,00 درهم. وقد قام المحاسب بإدراج مبلغ (146.428,00 درهم) في الحساب 6588"تكاليف غير جارية" والمبلغ المكمل وقدره 53.572,00 درهم في الحساب 6193 مخصصات الاستهلاك"

غير أن تحليل الكشوفات البنكية وكذا المستند المرفق بجواب الحزب على ملاحظة المجلس المتعلق "بالإشهاد باستخلاص دين على ذمة حزب الأمل" بين استرجاع الأمين العام للحزب للدين المذكور (200.000,00 درهم) بتاريخ 12 أكتوبر 2022.

وحيث قام الحزب بإرجاع مبلغ 53.572,00 درهم إلى الخزينة باعتباره دعما غير مستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره برسم سنة 2022، **فإنه مطالب كذلك بإرجاع مبلغ 146.428,00 درهم إلى الخزينة لكونه لا يدخل ضمن نفقات التسيير المنجزة من طرف الحزب برسم نفس السنة، وذلك عملا بمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.**

1. عدم تقديم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية

لم يقدم الحزب جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بالجداول التكميلية التالية:

ج.5-استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛

ج.6-استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛

ج.7-استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

> وفي معرض جوابه، صرح الحزب أنه لم يتوصل بالدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية، وأنه قد سبق أن نظم مؤتمره الوطني العادي سنة 2021 وأن مصاريفه أرسلت رفقة الحساب السنوي لسنة 2021، كما صرح الحزب أنه لم يتلق أي دعم بخصوص تشجيع تمثيلية النساء.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إلزامية الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحسابات السنوية لا تقتصر فقط على الأحزاب التي تستفيد من الدعم الذي تمنحه الدولة للمساهمة في تغطية المصاريف المشار إليها أعلاه بل تخص جميع الأحزاب السياسية سواء استفادت من الدعم او لم تستفد منه وذلك وفقا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

2. عدم تقييد العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة

قام الحزب بتنزيل مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف المؤتمر العادي للحزب (234.375,00 درهم) كدين للأمين العام للحزب، على مستوى الحساب 448 "دائنون آخرون" عوض تنزيلها ضمن الموارد بالحساب 7166 "دعم الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب".

أوضح الحزب في جوابه، أن المحاسب قد ارتكب هذه الأخطاء في التنزيل

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ضرورة التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

➢ تتبع توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة بتقرير المجلس لسنة 2021، والمتعلقة بالحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

في هذا الإطار، أشار الحزب أنه قام بمجهودات لكي يعثر على برنامج محاسباتي مطابق للمعايير الموصي في تقرير المجلس واتصل بعدة خبراء في المحاسبة فلم يجد أي برنامج محاسباتي معرب.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

يتعين على الحزب إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة، قدره 146.428,00 درهم، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2022، عملا بمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية.

وقد قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم غير المستعملة أو التي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات أو غير المبررة (38.152,81 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المرتبطة باقتراعات سنة 2021 وكذا بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل (53.572,00 درهم) الواجب إرجاعه تلقائيا للخزينة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2022.

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الأمل بما يلي:

- **إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة قدره 146.428,00 درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2022، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43)؛**
- **الإدلاء بالجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**
- **التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية والذي يقتضي تسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.**

18. حزب الإنصاف

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

قدم حزب الإنصاف حسابه السنوي، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 31 مارس 2023، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **5.000,00 درهم**، وتتكون كليا من واجبات الانخراط والمساهمات.

- **نفقات الحزب**

وبلغت نفقات الحزب ما قدره **154.668,91 درهم**، وتشمل حصريا تكاليف التسيير مقابل 650.715,61 درهم سنة 2021 و402.715,23 درهم سنة 2020.

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 66.034,77 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل (66.034,77 درهم) برسم الدعم السنوي الممنوح له للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2020.

> أوضح الحزب في جوابه أنه نظرا للأزمة المالية التي يمر منها الحزب فإن مبلغ الدعم غير المستعمل (66.034,77 درهم)، تم إدراجه في المحاسبة كدين وسيتم إرجاعه للخزينة في أقرب وقت ممكن.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن أربع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 26 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 4 سبتمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة التالية :

1. صحة النفقات

- **دعم صرف نفقات بوثائق إثبات في غير اسم الحزب**

تبين من خلال الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي أن تكاليف الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 1.855,73 درهم، قد تم دعم صرفها بفاتورات في غير باسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليـفه.

> أوضح الحزب في معرض جوابه بأنه قام بمراسلة شركة الماء والكهرباء للقيام بالتغييرات اللازمة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب مطالب بتقديم ما يفيد أن هذه النفقات تخص مقراته ومعنونة باسمه، وفي غياب ذلك، لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

➢ تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2021

أوضح المسؤول الوطني عن الحزب بخصوص التوصية المتعلقة بإرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل برسم سنة 2020 الواردة في تقريره لسنة 2021، أنه سيعمل على إرجاعه في أقرب وقت. فيما أكد بخصوص الالتزام بتقديم وثائق إثبات معنونة باسم الحزب، أنه قام بمراسلة شركة الماء والكهرباء في هذا الصدد وينتظر الاستجابة لطلبه.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل (66.034,77 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنة 2020.

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الإنصاف بما يلي:

- **إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل (66.034,77 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2020 إلى الخزينة، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43)؛**
- **دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات في اسم الحزب، على شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.**

19. حزب الخضر المغربي

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

قدم حزب الخضر المغربي حسابه السنوي، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 28 مارس 2023، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد ونفقا ت الأحزاب

- **موارد الحزب**

لم يسجل الحزب أي مورد على مستوى حساب العائدات والتكاليف برسم السنة المالية 2022.

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما مجموعه **233.910,11 درهم** وتخص حصريا تكاليف التسيير، مقابل 275.466,72 درهم سنة 2021 و294.432,51 درهم سنة 2020.

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 344.044,77 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم بما مجموعه 344.044,77 درهم يتوزع كالتالي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2021	193.283,28	مبلغ دعم غير مستعمل
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2020	150.761,49	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**344.044,77**	

أوضح الحزب بشأن إرجاع المبالغ المذكورة بأن مالية الحزب حاليا لا تسمح بذلك، بحكم توقف الدعم العمومي بناء على نتائج اقتراع 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 26 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 24 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يقم الحزب بدعم صرف مبلغ إجمالي قدره 51.756,00 درهم يتعلق بصرف أجور وتعويضات المستخدمين بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ لبطاقات التعريف الوطنية وكذا محاضر الشروع في العمل.

لم يقدم الحزب أي وثائق إثبات بشأن صرف النفقات المذكورة.

2. عدم تقديم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية

لم يقدم الحزب جميع الوثائق المكونة للحساب السنوي المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بالجداول التالية:

- ج.5 استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج.6 استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7 استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه لم يتوصل بأي دعم أو تمويل منذ نهاية 2021

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إلزامية الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحسابات السنوية لا تقتصر على الأحزاب التي تستفيد من الدعم الذي تمنحه الدولة للمساهمة في تغطية المصاريف المشار إليها أعلاه بل تخص جميع الأحزاب السياسية سواء استفادت من الدعم أو لم تستفد منه وذلك طبقا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

3. عدم تنزيل المبالغ الواجب إرجاعها بحساب الموازنة

لم يقم الحزب بتنزيل المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة (344.044,77 درهم) ضمن الموازنة على مستوى الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة".

في هذا الإطار، قدم الحزب جواب محاسبه الذي أشار إلى أنه لم يتوصل من طرف الحزب بما يثبت إرجاعه لمبلغ الدعم غير المستعمل لخزينة الدولة ليتم إدراجه في المحاسبة

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن مبالغ الدعم الواجب إرجاعها من طرف الحزب والتي يجب أخذها بعين الاعتبار في محاسبته كديون تجاه الخزينة، يتم حصرها من طرف المجلس سنويا ضمن تقاريره التي يتم نشرها. وتعتبر الأحزاب السياسية ملزمة، وفقا للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع العمليات المحاسبية بعين الاعتبار، بما فيها ديون الحزب.

ووفقا لقاعدة "الشمولية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد المذكور، فإن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا وبتقييد هذه العمليات في الحسابات المناسبة.

➢ تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2021

لم يقدم الحزب توضيحات كافية بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصيات الواردة بتقرير المجلس لسنة 2021.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم غير المستعملة (344.044,77 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره لسنتي 2020 و2021.

➢ توصيات المجلس

لذلك، يوصي المجلس حزب الخضر المغربي بما يلي:

- **إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنتي 2020 و2021 (344.044,77 درهم)، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43)؛**
- **الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**
- **دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل)؛**
- **التقيد بالمقتضيات والقواعد المحاسبية، ولاسيما قاعدة "عدم الشمولية"، المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.**

20. حزب الوحدة والديمقراطية

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

قدم حزب الوحدة والديمقراطية حسابه السنوي، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، بتاريخ 25 مارس 2023، أي داخل الأجل القانوني المحدد في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (لمادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2022 مبلغ **100,00 درهم**.

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما مجموعه **386.603,13 درهم**، تتوزع ما بين:

- تكاليف التسيير257.037,13 درهم (66,49%)، مقابل 627.186,89 درهم سنة 2021 و427.983,02 درهم سنة 2020.
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 129.566,00 درهم (33,51%).

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 131.023,44 درهم

قام الحزب خلال سنة 2022، بإرجاع مبلغ دعم غير مستحق قدره 126.791,12 درهم إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لاقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية، وكذا المبلغ المتبقي (4.232,32 درهم) بحسابه البنكي المخصص لحسابات الحملات الانتخابية.

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم بقيمة 125.921,06 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ دعم بما مجموعه 125.921,06 درهم، تتوزع ما بين:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	66.525,77	مبالغ دعم لم يتم دعم صرفها بأي وثائق مثبتة
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	48.903,58	مبلغ دعم لم يتم دعم صرفه بأي وثائق مثبتة ومبلغ غير مبرر
تمويل مصاريف التدبير لسنة 2021	10.491,71	مبلغ دعم غير مستعمل
المجموع	**125.921,06**	

أوضح الحزب أنه قدم ضمن جوابه بخصوص مصاريف التدبير عن سنة 2021 حسابا سنويا جديدا مصادقا عليه من طرف الخبير المحاسب مرفقا بفواتير إضافية، وأنه اعتقد أن مبلغ 37.766,98 درهم (المبلغ غير المستعمل برسم سنة 2020) يدخل في إطار المصاريف. وبخصوص مصاريف الحملات الانتخابية، أكد الحزب أنه فتح حسابا بنكيا موحدا للاستحقاقات الثلاث، ولذلك أرجع الحزب للخزينة العامة مبلغ (126.791,12 درهم) ومبلغ (4.232,32 درهم) كلا على حدة، وأن مجموع المبلغين (131.023,44 درهم) يفوق المبلغ المطلوب إرجاعه.

بخصوص مبلغ الدعم غير المستعمل (10.491,71 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير، يجب التذكير بأنه وفقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2022، لذا لا يمكن الأخذ بعين الاعتبار ما تم تعديله في الحساب خلال سنة 2021.

في هذا الإطار، يذكر المجلس بأن نتائج فحص نفقات الحملات الانتخابية قد تم نشرها بتاريخ 08 يونيو 2023، بعد إعمال المسطرة التواجهية والتداول بشأنها.

وعليه فمبالغ الدعم، المشار إليها أعلاه، هي مبالغ نهائية يتعين على الحزب إرجاعها إلى الخزينة، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية. أما بالنسبة لمبلغ 4.232,32 درهم، فيتعلق بالرصيد المتبقي بالحساب البنكي الخاص باقتراع مجالس الجماعات والجهات وقد قام الحزب بتحويله للخزينة تلقائيا قبل إقفال الحساب البنكي.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 27 يوليوز 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ فاتح غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف النفقات بالوثائق المثبتة القانونية**

لم يقدم الحزب للمجلس ضمن الوثائق المكونة للحساب السنوي، وثائق إثبات صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 386.603,13 درهم.

> أجاب الحزب بأنه قد سبق ووضع جميع الوثائق الثبوتية عبر التطبيقية بتاريخ 23 مارس 2023، ولم يرفق إجابته بالوثائق القانونية.

وجب التذكير أن وثائق الإثبات لم يتم وضعها ضمن الوثائق المكونة للحساب السنوي عبر المنصة الرقمية، ولم يرفق الحزب إجاباته بأي وثائق إثبات.

2. عدم تقديم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية

لم يقدم الحزب كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بالجداول التالية:

ج.5 استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛

ج6 استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛

ج7 استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

> أوضح الحزب ضمن جوابه بخصوص الجداول المذكورة أنه لم يتوصل بأي دعم، وأنه عقد مؤتمره الوطني الرابع يوم 6 مارس 2022، ولم يتوصل بأي مساهمة من الدولة لتغطية مصاريفه، كما لم يتوصل بأي دعم بخصوص تشجيع تمثيلية النساء.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إلزامية الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحسابات السنوية لا تقتصر على الأحزاب التي تستفيد من الدعم الذي تمنحه الدولة للمساهمة في تغطية المصاريف المشار إليها أعلاه بل تخص جميع الأحزاب السياسية سواء استفادت من الدعم أو لم تستفد منه وذلك طبقا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

3. مسك المحاسبة

- **عدم تضمين بعض جداول قائمة المعلومات التكميلية كل المعلومات الضرورية**

لم يقم الحزب بتفصيل الجدول المخصص للديون المدلى به ضمن قائمة المعلومات التكميلية، حيث لم يتضمن تفاصيل أسماء الدائنين على مستوى حساب "منخرطون وحسابات مرتبطة" بمبلغ إجمالي قدره 1.343.561,58 درهم وحساب "دائنون اخرون" بمبلغ إجمالي قدره 273.350,00 درهم.

لم يقدم الحزب أي تعقيب بشأن هذه الملاحظة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه يتعين على الأحزاب السياسية الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، سواء استفادت من الدعم الذي تمنحه الدولة للمساهمة في تغطية المصاريف المشار إليها أعلاه أو لم تستفد منه، وذلك طبقا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. كما أنها ملزمة بالتقيد بالمقتضيات المحاسبية الجاري بها العمل فيما يخص تعبئة الجداول المذكورة والتي من شأنها أن تسهم في تكوين صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه.

- **عدم ترحيل نفس أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة الموالية**

لم يقم الحزب بترحيل نفس أرصدة حسابات الموازنة الختامية لسنة 2021 على مستوى موازنة سنة 2022، وذلك خلافا لقاعدة "عدم المساس بالموازنة" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يقتضي ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة، ويتعلق الأمر بالرصيدين التاليين: خصاص للدورة المحاسبية (-48.441,19) عوض (-36.732,19) ودائنون أخرون (1.255.561,58) عوض (1.243.852,58).

قدم الحزب ضمن أجوبته قرصا يتضمن موازنة سنة 2021 معدلة (bilan rectificatif).

في هذا الصدد، وجب التذكير بأنه وفقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2022.

- **عدم تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة**

لم يقم الحزب ضمن تفاصيل بنود حساب التكاليف والعائدات، بتنزيل مبلغ قدره 119.220,00 درهم على مستوى حساب رقم 612603 "خدمات المؤتمر الوطني" ومبلغ قدره 5.000,00 درهم على مستوى حساب رقم 613504 " أجور خدمات المؤتمر الوطني" ومبلغ قدره 5.346,00 درهم على مستوى حساب رقم 614302 " تنقلات المؤتمر الوطني"، وذلك عوض تنزيلهم على مستوى الحساب رقم 6185 المخصص ل "مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب"؛

- **عدم تنزيل المبالغ الواجب إرجاعها بحساب الموازنة**

تبين من خلال الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي، أن الحزب لم يقم بتنزيل مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة برسم سنة 2021 (10.491,71درهم) ضمن الموازنة- الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة دائنة".

ضمن جوابه، أوضح المسؤول الوطني عن الحزب أنه اعتمد في مسك المحاسبة على مخطط الحسابات الملائم لقانون معيار المحاسبة العامة الذي يحترم النمط المغربي (CGNC)، والذي لا يختلف في مضمونه عن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، مع استعمال حسابات فرعية للفصل بين مختلف النفقات، وإعطاء صورة واضحة ومفصلة للمحاسبة، من حيث ملائمة طبيعة التكاليف مع رقم الحساب المنزلة به.

في هذا الإطار، وجب التذكير بأنه يتعين التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولاسيما مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن الأحزاب السياسية ملزمة، وفقا للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية سالف الذكر، بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع العمليات المحاسبية بعين الاعتبار، بما فيها ديون الحزب. ووفقا لقاعدة "الشمولية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد، فإن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

➢ تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2021

في رده بشأن التدابير المتخذة لتتبع تنفيذ التوصيات الواردة بتقرير المجلس لسنة 2021، والمتعلقة بالحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، أوضح الحزب أنه قد تم تقديم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية اللازمة ضمن الملف الذي قدمه للمجلس برسم سنة 2021.

وبخصوص التقيد بالمقتضيات المحاسبية ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، أشار المسؤول الوطني عن الحزب نقلا عن الخبير المحاسب أنه تم اتباع توصيات المجلس وتم الالتزام قدر المستطاع بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولهذا الغرض فمن الضروري خلق حسابات فرعية توضيحية ليس لها تأثير بشكل أو بآخر على صحة أو دقة المحاسبة.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ الدعم غير المستعملة وغير المبررة والتي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات بما مجموعه 125.921,06 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لاقتراعات سنة 2021 ولتغطية مصاريف التدبير لنفس السنة.

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الوحدة والديمقراطية بما يلي:

- **إرجاع مبلغ دعم قدره 125.921,06 درهم إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية لاقتراعات سنة 2021 ومصاريف التدبير لسنة 2021 وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والمرسومين رقم 2.15.451 (المادة 5) ورقم 2.16.667(المادة 5)؛**
- **دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية على شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة؛**
- **الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المحددة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، والتقيد بالمقتضيات المحاسبية الجاري بها العمل فيما يخص تعبئتها؛**
- **التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأي "الوضوح" و"تخصص الدورات المحاسبية" وقاعدة "عدم المساس بالموازنة" و "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.**

21. حزب الوسط الاجتماعي

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

أودع حزب الوسط الاجتماعي حسابه السنوي بتاريخ 26 مارس 2023، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **853.000,00 درهم**، وشملت:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 750.000,00 درهم (87,92%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 103.000,00 درهم (12,08%).

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره **737.047,77 درهم**، وتتوزع بين:

- تكاليف التسيير: 451.535,77 درهم (61,26%)، مقابل 468.418,80 درهم سنة 2021 و531.453,43 درهم سنة 2020؛
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 285.512,00 درهم (38,74%).

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 12.952,23 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه مبلغ دعم غير مستعمل (12.952,23 درهم) إلى الخزينة، يمثل حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح له برسم السنة المالية 2022 (750.000,00 درهم) وإجمالي نفقات التسيير (737.047,77 درهم)، وذلك خلافا لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية التي تنص على أنه "يجب على كل حزب سياسي أن يرجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ لم يستعمله من الدعم أو المساهمة التي تلقاها وفق أحكام المادتين 32 و34".

> أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه قد تم صرف مبلغ 737.047,77 درهم كنفقات والحال أن النفقات بلغت 880.695,08 مدعمة بوثائق مثبتة. يضاف إلى ذلك الأداء الجزئي لبعض الديون العالقة بذمة الحزب".

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الدعم غير المستعمل المذكور هو حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومجموع النفقات. ولاحتساب هذه النفقات، تستثنى التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك على اعتبار أنها مصاريف محتسبة ولا تفضي إلى أداء أي مبالغ)، وعليه يحدد مجموع نفقات تسيير الحزب برسم سنة 2022 بعد خصم مخصصات الاستهلاك (93.963,67 درهم)، في ما قدره 737.047,77 درهم، **ويكون الحزب مطالبا بأن يرجع إلى الخزينة مبلغ الدعم غير المستعمل (12.952,23 درهم).**

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن أربع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 25 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 24 غشت من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين :

1. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

تبين من خلال الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي، أن الحزب لم يقم بدعم صرف أجور المستخدمين بمبلغ إجمالي قدره 170.200,00 درهم، ويتعلق الأمر بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ لبطاقات التعريف الوطنية وكذا محاضر الشروع في العمل.

- **عدم دعم صرف نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

قام الحزب بأداء مصاريف الكراء بمبلغ إجمالي قدره 106.600,00 درهم، دون أن يتم دعم صرفها بعقود الكراء، المنصوص عليها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **عدم دعم صرف بعض النفقات بوثائق الإثبات القانونية**

قام الحزب بأداء نفقات مختلفة بمبلغ إجمالي قدره 424.816,57 درهم دون أن يتم دعم صرفها بأي وثائق مثبتة.

أوضح الحزب في معرض جوابه أن نفقات الحزب المصرح بها داخل الأجل القانوني وصلت مبلغ 880.695,08 درهم وتم التصريح بها طبقا للقانون من خلال المنصة الخاصة بذلك مدعمة ومرفقة بكافة الوثائق. وأرفق جوابه بوثائق تسجيل الملفات بالمنصة الرقمية للمجلس

يجب التذكير في هذا الصدد، بأن ملف "الوثائق المثبتة" الذي تم وضعه بالمنصة الرقمية المخصصة لإيداع الحسابات، لم يتضمن سوى وثائق إثبات تحصيل واجبات الانخراط ومساهمات وسندات التصريح بالأجور لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

2. مسك المحاسبة

- **عدم تنزيل جميع العمليات المنجزة في السجلات المحاسبية**

لم يقم الحزب بتنزيل مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2022 والواجب إرجاعه إلى الخزينة (12.952,23درهم) ضمن الموازنة- الخصوم بالحساب رقم 445" الدولة الدائنة"

وجوابا على الملاحظة، أحال الحزب على جوابه المتعلق بعدم إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل

في هذا الإطار، وجب التذكير بأنه امتثالا لقاعدة "الشمولية"، فإن الحزب مطالب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا. كما يجب عليه إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع المعطيات المحاسبية بعين الاعتبار بما في ذلك ديون الحزب، وفق ما ينص عليه القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

في جوابه حول الإجراءات المتخذة لتتبع التوصية الواردة بتقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي لسنة 2021، والمتعلقة بالحرص على تقديم وثائق إثبات تستوفي جميع الشروط القانونية، أشار الحزب إلى أنه قد قام بتقديم الجداول المحاسبية مرفقة بجميع الوثائق والبيانات والمستندات المطلوبة عبر المنصة الرقمية.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيه تجاه الخزينة، بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره (12.952,23 درهم) لسنة 2022.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الوسط الاجتماعي بما يلي:

- **إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل (12.952,23 درهم) إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي للأحزاب السياسية (المادة 43)؛**
- **دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات القانونية في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة؛**
- **إدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية احتراما لقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.**

22. حزب الإصلاح والتنمية

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب خارج الأجل القانوني**

أودع حزب الإصلاح والتنمية حسابه السنوي بتاريخ 27 سبتمبر2023، **غير مشهود بصحته من طرف خبير محاسب**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

- **عدم الإشهاد بصحة الحساب**

لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 42) وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

في معرض جوابه، أشار الحزب إلى أنه يتفق مع المجلس وسوف يعمل على تفادي هذه الثغرات لاحقا

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

لم يصرح الحزب بأي مورد سنة 2022.

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره 170.976,21 درهم، وتشمل تكاليف التسيير وتكاليف عقد مؤتمره الوطني العادي غير أن الحزب لم يفرز نفقات المؤتمر ولم تمكن الوثائق المدلى بها من طرف الحزب من حصر النفقات المذكورة.

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 749.960,34 درهم

قام الحزب خلال سنة 2022 بإرجاع مبلغي دعم قدرهما 283.026,00 درهم و284.736,00 درهم إلى الخزينة، كما قام في سنة 2023 بإرجاع إلى الخزينة مبلغ 182.198,34 درهم. هذه المبالغ تخص إرجاع مبلغي 211.006,95 درهم و468.750,00 درهم، اللذين سبق للمجلس أن صرح أنهما مبلغي دعم غير مستعملين برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنتي 2020 و2021 (على التوالي).

أما فيما يخص الجزء المتبقي من المبالغ المرجعة (70.203,39 درهم) فقد تم خصمه من المبلغ الباقي إرجاعه برسم اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (566.733,44 درهم).

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة (713.141,18 درهم)

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم إجمالي قدره 713.141,18 درهم، يتوزع بين:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	496.530,05	حاصل الفرق بين مجموع المبالغ التي لم يتم استعمالها (405.559,94 درهم) وغير المبررة (109.173,50 درهم) والتي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات (52.000,00 درهم) ومبلغ 70.203,39 درهم الذي يمثل الفائض من المبالغ التي تم إرجاعها إلى الخزينة
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	120.111,53	مبلغ دعم غير مستعمل
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	96.499,60	حاصل الفرق بين مجموع مبلغ الدعم الذي لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات (99.743,00 درهم) ومبلغ الدعم غير المبرر (35.247,00 درهم) من جهة، ومبلغ التمويل الذاتي للحزب (38.490,40 درهم) من جهة أخرى.
المجموع	**713.141,18**	

قدم الحزب في جوابه نسخا من مراسلاته الموجهة إلى وزير الداخلية بشأن إرجاع مبالغ الدعم، وأوضح أنه قد قام بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2020 بإرجاع مبلغ 181.878,00 درهم بتاريخ 25 مايو 2021 بواسطة شيك.

للإشارة، لم يتوصل المجلس بأي وضعية من وزارة الداخلية تثبت إرجاعه للمبلغ المذكور. ويتعين التذكير بأنه استنادا إلى مقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، فإن الحزب مطالب بأن يرجع إلى الخزينة مبلغ الدعم غير المستعمل ومبلغ الدعم الذي لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات ومبلغ الدعم غير المبرر.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 9 أكتوبر 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 16 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

1. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

قام الحزب بأداء مصاريف كراء مقر الحزب بسلا بمبلغ 5.000,00 درهم، ومقر فاس بمبلغ 11.401,00 درهم، دون أن يتم دعم صرفها بعقود الكراء، المنصوص عليها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **عدم دعم صرف بعض النفقات بوثائق الإثبات القانونية**

قام الحزب بأداء نفقات مختلفة بمبلغ إجمالي قدره 57.889,00 درهم دون أن يتم دعم صرفها بأي وثائق مثبتة.

في معرض جوابه، أشار الحزب أنه يتفق مع المجلس وسوف يعمل على تفادي هذه الثغرات لاحقا

- **دعم نفقات بوثائق إثبات في غير اسم الحزب**

تم دعم صرف مصاريف الماء والكهرباء بفاتورات في غير اسم الحزب، بمبلغ إجمالي قدره 1.012,07 درهم، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليـفه.

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أن الفاتورة تحمل عنوان جريدة الإصلاح وهو نفس عنوان الحزب.

وجب التذكير في هذا الصدد، بأن الحزب ملزم بتقديم وثائق ومستندات الإثبات باسمه بغض النظر عن عنوانه.

2. الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحساب السنوي**

لم يقدم الحزب الوثائق المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ولا سيما الموازنة وحساب العائدات والتكاليف والكشوفات البنكية للحساب المفتوح باسمه وكذا الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية.

في رده على هذه الملاحظة، التزم الحزب على أنه سيعمل على مسك محاسبة نظيفة وشفافة مع نهاية سنة 2023.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

في جوابه حول الإجراءات المتخذة لتتبع التوصية الواردة بتقرير المجلس لسنة 2020 والمتعلقة بتقديم الحساب السنوي في الآجال المحددة استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (مع التذكير بأن الحزب لم يقدم حسابه السنوي برسم سنة 2021)، والإرجاع إلى الخزينة مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2020 وكذا الحرص على تقديم كل الوثائق المكونة للحساب السنوي والإشهاد بصحة الحساب السنوي، أشار الحزب إلى أنه يتفق مع المجلس بخصوصها وسوف يعمد إلى إبرام عقد مع محاسب جديد.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبالغ دعم بما مجموعه 713.141,18 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للحزب المتعلقة باقتراعات 2021.

➢ توصيات المجلس

لأجل ذلك، يوصي المجلس حزب الإصلاح والتنمية بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي، مشهود بصحته من طرف خبير محاسب، قبل متم شهر مارس من السنة الموالية، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)، وكذا الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**
- **إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة أو غير المبررة (713.141,18 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل اقتراع 2021 وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والمرسومين رقم 2.15.451 (المادة 5) ورقم 2.16.667(المادة 5)؛**
- **دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية ومعنونة باسم الحزب، على شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.**

23. حزب الشورى والاستقلال

⮜ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

أودع حزب الشورى والاستقلال حسابه السنوي بتاريخ 16 مارس 2023، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي داخل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

⮜ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **750.000,00 درهم**، واقتصرت على مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير.

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره **1.048.516,22 درهم**، وتتكون من:

- تكاليف التسيير: 738.298,22 درهم (70,41%)، مقابل 497.051,87 درهم سنة 2021 و486.824,45 درهم سنة 2020؛
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي:243.200,00(23,20 %)؛
- اقتناء أصول ثابتة: 67.018,00 درهم (6,39%).

⮜ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 27.174,21 درهم

قام الحزب خلال سنة 2022، بإرجاع إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 27.174,21 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

⮜ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن أربع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 28 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 25 أغسطس من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة التالية:

فحص الموارد

- **تحصيل مبالغ مالية تفوق 10.000 درهم نقدا لفائدة الحزب**

لوحظ في هذا الإطار، أن الحزب تلقى مبالغ مالية بما مجموعه 111.000,00 درهم نقدا رغم أن مبلغ كل واحد منها يفوق 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية سالف الذكر والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000,00 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي".

> أوضح الحزب في معرض جوابه أن المبالغ هي مبالغ ضخها الأمين العام في صندوق الحزب من أجل أداء فواتير ومصاريف نقدا، أقل من 10 آلاف درهم كما هو منصوص عليه من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 11.29 المتعلق بالأحزاب السياسية ...

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب ملزمة بتسديد لكل مبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000,00 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي. وفيما يخص إيداع المبالغ بالصندوق، فيتعين على الحزب تنزيل كل عملية على حدة، طبقا لمقتضيات القرار المشترك سالف الذكر الذي ينص على تسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

قام الحزب برسم سنة 2022 بالإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وبمراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة، مستجيبا بذلك للتوصيتين الصادرتين عن المجلس في تقريره المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2021.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المرتبطة باقتراعات سنة 2021.

➢ توصية المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الشورى والاستقلال باستخلاص المبالغ التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك، وفق ما تنص عليه مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

24. حزب الحرية والعدالة الاجتماعية

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

أودع حزب الحرية والعدالة الاجتماعية حسابه السنوي بتاريخ 29 مارس 2023، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **750.000,00 درهم**، واقتصرت على مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير.

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره **865.686,12 درهم**، وتتكون من:

- تكاليف التسيير: 518.646,12 درهم (59,91%)، مقابل 748.886,90 درهم سنة 2021، و363.889,19 درهم سنة 2020؛
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 142.440,00 درهم (16,46%)؛
- اقتناء أصول ثابتة: 204.600,00 درهم (23,63%).

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 236.968,54 درهم

قام الحزب خلال سنة 2022، بإرجاع مبلغي دعم غير مستعملين إلى الخزينة قدرهما على التوالي 95.560,81 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2019 و87.988,87 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للحزب المرتبطة باقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

فيما قام خلال سنة 2023، بإرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل (53.418,86 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح أغسطس 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 20 سبتمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. صحة النفقات

- **دعم صرف نفقات كراء بوثائق إثبات غير معنونة في اسم الحزب**

قام الحزب بأداء نفقات كراء مقر طانطان (14.400,00 درهم)، دون دعم صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.، حيث لم يتم الإدلاء بعقد الإيجار الأصلي والعقود الملحقة في حالة التغيير.

> أدلى الحزب في جوابه بعقد كراء المقر الجهوي بمدينة طانطان بمبلغ 1.200,00 درهم شهريا.

غير أن عقد الكراء المدلى به غير مؤرخ وليس معنونا باسم الحزب.

- **عدم دعم المساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بوثائق الإثبات القانونية**

قام الحزب بأداء المساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (21.579,30 درهم) دون دعم صرفها بشواهد الانخراط والتسجيل وورقات أداء الاشتراكات.

> أدلى الحزب في جوابه بسندات التصريح بالأجور الشهرية.

يشار إلى أن الحزب لم يقدم ورقات أداء الاشتراكات الخاصة بالمساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- **عدم دعم مصاريف التنقل والمهام بوثائق الإثبات القانونية**

قام الحزب بصرف التعويض عن مصاريف التنقل والمهام داخل المغرب (4.200,00 درهم) دون الإدلاء بأمر القيام بمهمة وكذا ببيان احتساب المبالغ المستحقة.

> أدلى الحزب في جوابه بأوامر بتكليف بمهمة تبين الأشخاص المستفيدين من التعويض وطبيعة المصاريف.

للإشارة، فإن الحزب لم يدل ببيان احتساب المبالغ المستحقة.

2. وسيلة أداء النفقات

- **أداء نفقات يفوق أو يساوي مبلغها 10.000 درهم نقدا**

قام الحزب بأداء مبلغ قدره 60.000,00 درهم نقدا في إطار استرداد الأمين العام من حساب الصندوق لتسبيق قام بدفعه نقدا، رغم أن المبلغ يفوق السقف القانوني المحدد بمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية التي تنص على أنه" يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000,00 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي.

> أوضح الحزب في جوابه بأن الأمر يتعلق بخطأ بدفتر الأستاذ على مستوى الحساب رقم 446 الخاص بالمنخرطين الدائنين "الأمين العام" حيث أن استرجاع مبلغ 60.000,00 درهم تم بواسطة شيك وقد قام المحاسب بالتعديل اللازم على مستوى حساب الصندوق، كما أرفق إجابته بدفتر الأستاذ المعدل.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مبلغ 60.000,00 درهم، قد تم سحبه نقدا بتاريخ 7 دجنبر 2022 وليس بواسطة شيك بنكي.

3. مسك المحاسبة

- **عدم تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة**

قام الحزب ضمن تفاصيل بنود حساب التكاليف والعائدات، بتنزيل مجموع النفقات الخاصة بتنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب (142.440,00 درهم) على مستوى حساب رقم 61443 "تظاهرات ومؤتمرات" عوض الحساب رقم 6185 "مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب"، وذلك خلافا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

ضمن جوابه، أوضح المسؤول الوطني عن الحزب أنه في انتظار التوصل بالدعم المتعلق بمصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب، فإن المحاسب سيقوم بتسوية هذه الوضعية طبقا للمخطط المحاسباتي الجديد.

➢ تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

قام الحزب بتنفيذ التوصية الصادرة في تقرير لسنة 2021، المتعلقة بإرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل (53.418,86 درهم) إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2021. فيما لم يقم بالإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية سوى بعد توصله بملاحظة المجلس في هذا الشأن في إطار تدقيق حساب سنة 2022.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيره (148.979,67 درهم) وبرسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للحزب المرتبطة باقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (87.988,87 درهم).

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الحرية والعدالة الاجتماعية بما يلي:

- **دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**
- **أداء النفقات التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك، وفق ما تنص عليه مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **تقييد العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة وفقا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.**

25. حزب النهضة والفضيلة

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب خارج الأجل القانوني**

أودع حزب النهضة والفضيلة حسابه السنوي بتاريخ 8 مايو 2023، **دون الإشهاد بصحته**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

- **عدم الإشهاد بصحة الحساب من طرف خبير محاسب**

لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

أرجع الحزب عدم الإشهاد على صحة حسابه السنوي من طرف خبير محاسب لتكلفة الأتعاب وعدم توصله بالدعم السنوي.

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

لم يصرح الحزب بأي مورد سنة 2022.

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره **261.688,87 درهم**، وتتكون من:

- تكاليف التسيير: 249.959,27 درهم (95,52%)، مقابل مبلغ 503.117,23 درهم سنة 2021 ومبلغ 481.177,01 درهم سنة 2020.
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 11.729,60 درهم (4,48%)؛

➢ عدم إرجاع مبلغ دعم بقيمة 23.610,38 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه لمبالغ دعم قدره 23.610,38 درهم يتوزع ما بين:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	9.830,72	حاصل الفرق بين مبلغ الدعم غير المبرر (10.000,00 درهم) من جهة ومبلغ التمويل الذاتي (169,28 درهم) من جهة ثانية
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات	1.279,66	مبلغ دعم غير مستعمل
	12.500,00	مبلغ دعم لم يتم صرفه بأي وثائق مثبتة
المجموع	**23.610,38**	

أوضح الحزب في جوابه إلى أن المترشح تعذر عليه صرف المبلغ الممنوح له من طرف الحزب في إطار الحملة الانتخابية لمجلس النواب وقد قام بصرفه في إطار الانتخابات الجماعية. فيما يخص مبلغ 13.776,66 درهم، أوضح الحزب أن هذا المبلغ يخص مبلغ 1.279,66 درهم يخص رصيد البنكي سوف يقوم الحزب بإرجاعه إلى الخزينة، ومبلغ 10.000,00 درهم تم منحه لمترشح لم يصرح بتسلمه للمبلغ من طرف الحزب، وكذا مبلغ 2.500,00 درهم يخص مترشحة تم دعمها من طرف الحزب بمبلغ قدره 10.000,00 درهم، خصصت المبلغ المذكور لتغطية مصاريف واجبات غداء مراقبي مكاتب التصويت، وبالتالي فالمترشحة تتحمل مسؤوليتها في تبرير ذلك المبلغ لأن الحزب لا يتدخل في مصاريف الحملة الانتخابية للمترشحين.

وجب التذكير في هذا الشأن، بأن نتائج فحص نفقات الحملات الانتخابية قد تم نشرها بتاريخ 08 يونيو 2023، بعد إعمال المسطرة التواجهية والتداول بشأنها. وعليه فمبالغ الدعم، المشار إليها أعلاه، هي مبالغ نهائية يتعين على الحزب إرجاعها إلى الخزينة، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 28 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 16 أغسطس من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

تبين من خلال فحص الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي والكشوفات البنكية، أن صرف أجور المستخدمين (151.160,00 درهم) تم أداؤها دون دعم صرفها بوثائق الإثبات، كما تم حصرها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة بالملحق رقم 3 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية سالف الذكر رقم 1078.09، ويتعلق الأمر بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من البطاقات الوطنية للتعريف الإلكترونية ومحاضر الشروع في العمل.

أشار الحزب في جوابه إلى أنه لم يصرف لموظفي الحزب أجرتهم الشهرية بسبب عدم تلقي الحزب للدعم السنوي.

- **عدم دعم صرف نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

قام الحزب بأداء نفقات الكراء (87.120,00 درهم) دون الإدلاء بعقود الإيجار الأصلي والعقود الملحقة في حالة التغيير وإيصالات الكراء.

أشار الحزب في جوابه إلى أن المبلغ المذكور لم يتم أداؤه للمالك صاحب المقر الرئيسي للحزب لعدم توصل الحزب بالدعم السنوي وأصبح مدينا له بهذا المبلغ (87.120,00 درهم)، ولهذه الأسباب رفض المالك أن يسلم الحزب إيصالات الكراء.

2. الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم تقديم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بالجداول التكميلية التالية:

- ج.5: استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج6: استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج7: استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

أشار الحزب في معرض جوابه بأنه لم يعبئ الجداول المذكورة لعدم استفادته من الدعم السنوي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه يتعين على الأحزاب السياسية الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، سواء استفادت من الدعم الذي تمنحه الدولة للمساهمة في تغطية المصاريف المشار إليها أعلاه او لم تستفد منه وذلك وفقا لما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد المذكور.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

في جوابه حول الإجراءات المتخذة لتتبع التوصية الواردة بتقرير المجلس لسنة 2021، والمتعلقة بالحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، أوضح الحزب التزامه بتعبئة وإرسال جميع الجداول إلى المجلس باستثناء الجداول ج5، ج6 وج7 لأنه لا يتوفر على نماذج منها. وبالنسبة للتقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يخص الإدلاء بوثائق إثبات معنونة باسمه، أشار الحزب إلى التزامه بدعم النفقات المنجزة بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب، ماعدا النفقات المتعلقة بالكراء وفواتير الماء والكهرباء الخاصة بمقر الحزب بسبب عدم منحه الدعم السنوي.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيه تجاه الخزينة، بشأن مبالغ دعم غير مبررة أو غير مستعملة بما مجموعه 23.610,38 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراعات 2021.

➢ توصيات المجلس

لذلك، يوصي المجلس حزب النهضة والفضيلة بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي، مشهود بصحته من طرف خبير محاسب، قبل متم شهر مارس من السنة الموالية، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)، وكذا الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**
- **إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة أو غير المبررة بما مجموعه 23.610,38 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل اقتراع 2021، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43) والمرسومين رقم 2.15.451 (المادة 5) ورقم 2.16.667(المادة 5)؛**
- **دعم صرف أجور المستخدمين ونفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية كما تم حصرها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة بالملحق رقم 3 للقرار للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.**

26. حزب العمل

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

أودع حزب العمل حسابه السنوي بتاريخ 31 مارس 2023، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **913.671,00 درهم**، وشملت:

- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 750.000,00 درهم (82,09%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 139.671,00 درهم (%15,29)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 24.000,00 درهم (2,62%).

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره **927.647,23 درهم**، وتتكون من:

- تكاليف التسيير: 783.626,23 درهم (%84,47)، مقابل 522.455,04 درهم سنة 2021 و480.884,72 درهم سنة 2020
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 139.671,00 درهم (15,06%)؛
- اقتناء أصول ثابتة: 4.350,00 درهم (%0,47).

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 66.094,82 درهم

قام الحزب خلال سنة 2022 بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل (66.094,82 درهم) إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 27 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 23 أغسطس من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. **صحة النفقات**

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

تبين من خلال فحص الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي والكشوفات البنكية، أن الحزب قام بأداء أجور المستخدمين (670.000,00 درهم) دون دعم صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ لبطاقات التعريف الوطنية وكذا محاضر الشروع في العمل.

أشار الحزب في جوابه إلى أنه سيعمل على تسوية وضعية المستخدمين وتزويد المجلس بمختلف المعطيات.

- **عدم دعم صرف نفقات الكراء بوثائق الإثبات القانونية**

اقتصر الحزب لدعم نفقات الكراء، بمبلغ إجمالي قدره 54.939,42 درهم، على الإدلاء بوصولات الأداء دون إرفاقها بعقود الكراء المعنية.

أشار الحزب في جوابه إلى أنه سيزود المجلس بعقود الايجار عند تحريرها.

- **عدم دعم صرف بعض النفقات الأخرى بوثائق الإثبات القانونية**

بين فحص الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي والكشوفات البنكية، أن الحزب قام بأداء نفقات بمبلغ إجمالي قدره 9.615,00 درهم دون دعم صرفها بأي وثائق إثبات.

وفي معرض جوابه، أوضح الحزب أن مبلغ 4.700,00 درهم يتعلق بشراء حاسوب لم يسلم الممون فاتورة شرائه للحزب ومبلغ 4.915,00 درهم يمثل تكلفة تأمين سيارة أمين مال الحزب.

كما لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن الحساب رقم 334 "مستخدمون-مدينون" بمبلغ قدره 150.075,00 درهم، حيث لم يدل بطلبات السلفات المقدمة من طرف المستفيدين وكيفية استردادها ولا الجدولة الزمنية لذلك.

وفي جوابه أكد الحزب أنه سيعمل على تسوية وضعية هذه القروض في أقرب الآجال.

وجب التذكير في هذا الصدد، بأن الملاحظة تتعلق بعدم تقديم وثائق تبرير صرف المبلغ (150.075,00 درهم) الذي تم تنزيله بالحساب "مستخدمون مدينون". ووجب التذكير بأن الحزب مطالب بأن يثبت صرف أي مبلغ بوثائق إثبات في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة، كما أن السيارة التي تم أداء واجبات تأمينها ليست في اسم الحزب ولذا لا يمكن احتساب هذه النفقة ضمن تكاليفه.

2. الوثائق المكونة للحساب السنوي

- **عدم تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المعتمدة**

لم يتم إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه.

أكد الحزب في جوابه أنه سيعمل على التقيد بالقواعد المحاسبية المشار إليها بالملحق رقم 2.

3. مسك المحاسبة:

- **عدم إدراج جميع العمليات المنجزة في السجلات المحاسبية**

لم يقم الحزب على مستوى حساب العائدات والتكاليف بتنزيل مبلغ الدعم (139.671,00 درهم) الممنوح له خلال سنة 2022 برسم مساهمة الدولة في لتمويل المؤتمر الوطني العادي، وهو ما يخالف "قاعدة الشمولية"، حيث إن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

أكد الحزب في جوابه أنه سيأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار مستقبلا.

- **عدم تنزيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة**

لم يقم الحزب بتنزيل النفقات المبينة أسفله في الحسابات المناسبة، وذلك خلافا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة:

- النفقات المتعلقة بتنظيم المؤتمر الوطني العادي على مستوى الحساب رقم 61443 "تظاهرات ومؤتمرات" عوض الحساب رقم 6185 "مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب"؛
- تكاليف التأمين على السيارات (3.987,42 درهم)، بالحساب رقم 61318 " كراءات وتكاليف كرائية مختلفة" عوض تنزيله بالحساب رقم 61361 "أجور الوسطاء وبدل أتعاب"؛
- الرسوم والعمولات على الخدمات البنكية (3.165,63) درهم، على مستوى الحساب رقم 638 "تكاليف مالية أخرى" عوض الحساب رقم 61473 " الرسوم والعمولات على الخدمات البنكية"؛
- أتعاب مسك المحاسبة (7.200,00 درهم)، بالحساب رقم 658 " تكاليف غير جارية أخرى" عوض تنزيله بالحساب رقم 61361 "أجور الوسطاء وبدل أتعاب".

أكد الحزب في جوابه أنه سيأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار مستقبلا.

➢ تتبع توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

أوضح الحزب أنه سيعمل على الالتزام بكل التوصيات الواردة في تقرير المجلس الصادر سنة 2021، خاصة تلك المتعلقة بالحرص على إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة بموجب القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

قام الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ الدعم غير المستعمل برسم اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (66.094,82 درهم).

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب العمل بما يلي:

- **دعم صرف النفقات المنجزة لفائدة الحزب بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**
- **إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر؛**
- **إدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية وفقا لقاعدة "الشمولية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**
- **تنزيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة طبقا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.**

27. حزب النهضة

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب خارج الأجل القانوني**

أودع حزب النهضة حسابه السنوي لدى المجلس، بتاريخ 15 غشت 2023، **غير مشهود بصحته من طرف خبير محاسب،** أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

- **عدم الإشهاد بصحة الحساب من طرف خبير محاسب**

لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية وفي المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

في هذا الإطار، أوضح الحزب أنه بسبب العجز المالي الذي يعاني منه الحزب، لم نستطع أداء نفقات الخبير المحاسب.

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

لم يصرح الحزب بأي مورد برسم سنة 2022.

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره **18.875,80 درهم،** وتتكون حصريا من تكاليف التسيير مقابل 433.383,85 درهم برسم سنة 2021 و480.829,33 درهم سنة 2020.

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة (35.366,15 درهم)

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 35.366,15 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2021، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (468.750,00 درهم) ومبلغ النفقات (433.383,85 درهم).

وفي جوابه، أوضح الحزب أنه قام بإيداع التقرير المالي السنوي المعدل بتاريخ 02 دجنبر 2022 يتضمن نفقات برسم السنة المالية 2021 تفوق الدعم السنوي.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأنه وفقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2023. وفي هذا الإطار، يذكر المجلس بأن نتائج تدقيق الحسابات السنوية برسم سنة 2021، قد تم نشرها في مارس 2022، بعد إعمال المسطرة التواجهية والتداول بشأنها.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن خمس ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 شتنبر 2023 من أجل تقديم التبريرات اللازمة ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 19 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب قدم تبريرات اعتبرها المجلس كافية.

➢ تتبع توصيات المجلس الواردة في تقرير 2021

لم يقدم الحزب تبريرات كافية بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصيات الواردة في تقرير المجلس لسنة 2021، والتي تتعلق بالحرص على إرجاع إلى الخزينة مبلغ الدعم غير المستعمل (35.366,15 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2021.

وفي جوابه، أشار الحزب إلى أنه قد قام بإيداع التقرير المالي السنوي المعدل في السنة المالية 2021 لدى المجلس، حيث ارتفعت النفقات من 433.383,85 درهم إلى 1.326.657,83 درهم

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيته تجاه الخزينة بشأن مبلغ دعم غير مستعمل (35.366,15 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2021.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب النهضة بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي، مشهود بصحته من طرف خبير محاسب، قبل متم شهر مارس من السنة الموالية، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)؛**
- **إرجاع إلى الخزينة مبلغ الدعم غير المستعمل (35.366,15 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2021، وذلك طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 43).**

28. حزب المجتمع الديمقراطي

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب خارج الأجل القانوني**

أودع حزب المجتمع الديمقراطي حسابه السنوي بتاريخ 16 أبريل 2023، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **10.257,99 درهم**، وشملت أساسا واجبات الانخراط والمساهمات: 10.000,00 درهم (97,48%).

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما قدره **327.019,40 درهم**، وشملت:

- تكاليف التسيير: 279.731,15 درهم (85,54%) مقابل 457.434,23 درهم سنة 2021و مقابل 557.996,24 درهم سنة 2020؛
- مصاريف المؤتمر الوطني العادي: 45.388,25 درهم (13,88%)
- اقتناء أصول ثابتة: 1.900,00 درهم. (0,58 %)

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبالغ دعم بقيمة 422.766,10 درهم

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ دعم بما مجموعه 422.766,10 درهم تتوزع كالتالي:

مساهمة الدولة	المبالغ غير المرجعة (بالدرهم)	سبب إرجاع مبالغ دعم
مصاريف التدبير عن سنة 2021	11.315,77	مبلغ دعم غير مستعمل
اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	331.450,33	مبلغ دعم غير مستعمل
	25.000,00	مبلغ دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات
	55.000,00	مبلغ دعم تم صرفه خارج الحيز الزمني المخصص للحملة الانتخابية
المجموع	**422.766,10**	

أشار الحزب إلى أنه سيعمل على إرجاع مبلغ الدعم (11.315,77 درهم). أما بالنسبة لمبلغ 411.450,33 درهم، فإن مراسلة وزارة الداخلية في 9 يوليوز 2021 لم تتم الإشارة فيها إطلاقا الى أن هذا المبلغ يخص حصريا تمويل انتخاب أعضاء مجلس النواب والمراسلة المتوصل بها بتاريخ 27 أكتوبر 2021 لم تتضمن سوى المبالغ الراجعة للحزب استنادا إلى نتائج الاقتراع الخاصة بالانتخابات العامة. كما أنه لم يكن يعلم بأن مبلغ 750.000 درهم يخص فقط انتخاب أعضاء مجلس النواب إلا بعد توصله بملاحظات المجلس، فقام بإعادة تقسيم المبالغ الممنوحة وطلب من المجلس إعادة النظر في الوثائق المتعلقة بالمبلغ المذكور المودعة بمكتب الضبط.

وجب التذكير في هذا الإطار، بأن نتائج فحص نفقات الحملات الانتخابية قد تم نشرها بتاريخ 08 يونيو 2023، بعد إعمال المسطرة التواجهية والتداول بشأنها. وعليه فمبالغ الدعم، المشار إليها أعلاه، هي مبالغ نهائية يتعين على الحزب إرجاعها إلى الخزينة، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن خمس ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ31 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 31 أغسطس من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. **صحة النفقات**

- **عدم دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية**

لم يتم دعم صرف النفقات المتعلقة بأجور المستخدمين بما مجموعه 23.500,00 درهم، بأي وثيقة من وثائق الإثبات المنصوص عليها في الملحق رقم 3 من المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر أساسا بعقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل.

أشار الحزب إلى أنه سيلتزم بقائمة الوثائق المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد في حالة توظيف مستخدمين جدد بالحزب وأنه سيكون حريصا على دعم النفقات المتعلقة بأجور المستخدمين بوثائق الاثبات السالفة الذكر.

- **دعم صرف نفقات بوثائق إثبات في غير اسم الحزب**

لوحظ من خلال الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي، أنه قد تم دعم صرف نفقات تتعلق بمصاريف الماء والكهرباء وتكاليف الهاتف بما مجموعه 3.370,79 درهم بفاتورات غير معنونة باسم الحزب وذلك خلافا لمقتضيات المخطط المحاسبي الموحد.

أشار الحزب إلى أنه يعمل على تحويل فواتير الهاتف والماء والكهرباء باسمه.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب مطالب بتقديم ما يفيد أن مصاريف الماء والكهرباء والهاتف تخص مقراته ومعنونة باسمه، وفي غياب ذلك لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة. كما أنه ملزم بدعم صرف نفقاته بوثائق إثبات كما تم حصرها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

2. **مسك المحاسبة**

- **عدم إدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه على مستوى الموازنة**

لم يقم الحزب بإدراج مبلغ الدعم غير المستعمل برسم الدعم العمومي لسنة 2021 الواجب إرجاعه إلى الخزينة (11.315,77 درهم) على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: " الدولة-دائنة"، وهو ما يخالف "قاعدة الشمولية"، حيث إن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

أشار الحزب ضمن جوابه، إلى أنه سيقوم مستقبلا بإدراج المبلغ المتعلق بالدعم غير المستعمل ضمن الموازنة بالحساب رقم 445"الدولة دائنة" بحسابات السنة المالية 2023.

- **عدم تنزيل نفقات المؤتمر الوطني العادي في الحسابات المناسبة**

لم يقم الحزب بتنزيل النفقات المتعلقة بالمؤتمر الوطني العادي بالحساب رقم 6185 "مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي" وتم دمجها مع باقي نفقات التسيير، وذلك خلافا لمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

أشار الحزب بخصوص النفقات الخاصة بالمؤتمر الوطني العادي، أنه قام بتنزيلها بالحساب رقم 61443 تبعا للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب المعتمد في السنوات السابقة.. وقد قام الحزب بتنزيل المصاريف المتعلقة بالمؤتمر الوطني الرابع بالحساب 6185كما أدلى بنسخة من الجداول المتعلقة بالموازنة.

يجب التوضيح في هذا الصدد، أنه وفقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2023. كما، تجدر الإشارة إلى أن الحزب ملزم بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع المعطيات المحاسبية بعين الاعتبار بما في ذلك ديون الحزب، وعليه يتعين على الحزب التقيد بالمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

➢ تتبع توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

أوضح الحزب بأنه سيعمل على إرجاع الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2021، كما سيقوم بإدراجه ضمن الموازنة بالحساب رقم 445"الدولة دائنة" بحسابات السنة المالية 2023 وعلى تحويل فواتير الهاتف والماء والكهرباء باسمه تنفيذا لتوصيات المجلس الواردة في تقريره حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2021.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يقم الحزب بتسوية وضعيه تجاه الخزينة، بشأن مبالغ دعم قدرها 422.766,10 درهم تتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للحزب برسم اقتراع 8 شتنبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (411.450,33 درهم) وبشأن مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2021 (11.315,77 درهم).

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب المجتمع الديمقراطي بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بالحساب السنوي، قبل متم شهر مارس من السنة الموالية، عملا بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)؛**
- **إرجاع مبالغ الدعم بما مجموعه 422.766,10 إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2021 وكذا في تمويل حملته الانتخابية بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب لسنة 2021؛**
- **دعم صرف أجور المستخدمين بوثائق الإثبات القانونية والمعنونة في اسم الحزب، كما تم حصرها بقائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**

- **دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات في اسم الحزب، على شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة؛**
- **تنزيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة وإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية طبقا لمبدأي "الوضوح" و"الشمولية" المنصوص عليهما في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.**

29. حزب النهج الديمقراطي العمالي

على إثر عقد مؤتمره الخامس أيام 22 و23 و24 يوليوز 2022، صادق الحزب على تغيير اسمه ليصبح حزب "النهج الديمقراطي العمالي" عوض حزب النهج الديمقراطي.

➢ تقديم الحساب السنوي والإشهاد بصحته

- **تقديم الحساب داخل الأجل القانوني**

أودع حزب النهج الديمقراطي العمالي حسابه السنوي بتاريخ 31 مارس 2023، **مشهودا بصحته بدون تحفظ**، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44).

➢ موارد ونفقات الحزب

- **موارد الحزب**

بلغت موارد الحزب ما قدره **50.725,00 درهم**، واقتصرت على واجبات الانخراط والمساهمات.

- **نفقات الحزب**

بلغت نفقات الحزب ما مجموعه **134.020,30 درهم** مقابل 23.414,13 درهم سنة 2021 و11.475,00 درهم سنة 2020، وتشمل نفقات التسيير وتكاليف عقد مؤتمره الوطني العادي.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 27 يوليو 2023، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 أغسطس من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

1. صحة النفقات

- **عدم دعم صرف بعض النفقات بوثائق الإثبات القانونية**

تبين من خلال الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي للحزب، أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره 34.400,00 درهم لم يتم دعم صرفها بأي وثيقة من وثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

> أشار الحزب ضمن جوابه، إلى أنه سيعمل مستقبلا على تفادي الأخطاء الواردة في الملاحظات

- **عدم تقديم وثائق إثبات قانونية لدعم صرف بعض النفقات**

اكتفى الحزب لدعم صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 44.418,00 درهم بالإدلاء بوثائق إثبات داخلية على اعتبار أنها نفقات صغرى.

> أشار الحزب ضمن جوابه، إلى أنه سيعمل مستقبلا على تفادي الأخطاء الواردة في الملاحظات

في هذا الصدد، يذكر المجلس بأنه لا يمكن اعتبار النفقات المعنية من النفقات الصغرى التي يمكن دعم صرفها بوثائق إثبات داخلية المشار إليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، حيث إن مبلغ كل واحدة منها تجاوز 1.500,00 درهم ولا تتعلق بمصاريف يصعب تبرير صرفها

بواسطة فواتير مضبوطة، كما أن مجموعها تجاوز السقف المحدد في نسبة 10% من المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة (134.020,30 درهم).

2. **وسيلة أداء النفقات**

- **تسديد نفقات يساوي أو يفوق مبلغها 10.000 درهم نقدا**

قام الحزب بالأداء نقدا لنفقتين بمبلغ إجمالي قدره 39.900,00 درهم، رغم أن مبلغ كل واحدة منها يساوي أو يفوق 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك.

وفي معرض جوابه، أوضح الحزب بأن "المبالغ المقدمة للفنادق نقدا، هي من مساهمات المؤتمرين والمؤتمرات ولم نتمكن من إدخالها في الحساب البنكي لضيق الوقت"

3. **الوثائق المكونة للحساب السنوي**

- **عدم الإدلاء بجرد النفقات المنجزة وبوضعية المقاربات البنكية**

لم يدل الحزب بجرد للنفقات المنجزة برسم سنة 2022 المنصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد سالف الذكر، وكذا بوضعية المقاربات البنكية.

أوضح الحزب في جوابه أن "أهم نفقاته تتعلق بمصاريف التنقل... والتغذية خلال مختلف أنشطته أو خلال الاجتماعات..

غير أن الحزب لم يرفق جوابه بجرد النفقات.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2021

تنفيذا لتوصية المجلس الواردة في تقريره لسنة 2021 والمتعلقة بتقديم وثائق الإثبات القانونية لدعم صرف النفقات المنجزة، أوضح الحزب بأنه سيحاول، مستقبلا، تفادي الأخطاء قدر المستطاع، بالتعاون مع مكتب خبير الحسابات.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

لم يستفد الحزب من دعم الدولة.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب النهج الديمقراطي العمالي بما يلي:

- **دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات القانونية المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة (الملحق رقم 3) المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية والحرص على الإدلاء بجرد النفقات ووضعيات المقاربات البنكية؛**
- **أداء النفقات التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك، وفق ما تنص عليه مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية؛**

ملحق 1: توزيع الدعم العمومي في إطار تشجيع تمثيلية النساء خلال الفترة 2020-2022

السنة	مبلغ الدعم (بالدرهم)	الأحزاب المستفيدة من الدعم
2022	230.757,16	حزب واحد حزب الحركة الشعبية
2021	212.472,27	4 أحزاب سياسية - حزب التقدم والاشتراكية (108.000,00 درهم) - حزب العدالة والتنمية (70.000,00 درهم) - الحزب الاشتراكي الموحد (25.124,10 درهم) - حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (9.348,17 درهم)
2020	195.000,00	3 أحزاب سياسية - حزب الخضر المغربي (95.000,00 درهم) - حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (50.000,00 درهم) - حزب الحركة الشعبية (50.000,00 درهم)

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية 2020-2022

ملحق 2: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2022 (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف					الموارد الذاتية				المجموع العام
	التدبير	تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	تشجيع تمثيلية النساء	المهام والدراسات والأبحاث	المجموع	واجبات الانخراط والمساهمات	عائدات مالية	عائدات أخرى	المجموع	
حزب التجمع الوطني للأحرار	14 033 733,49			5 613 493,40	**19 647 226,89**	31 202 000,00	31 451,13	99 800,00	**31 333 251,13**	**50 980 478,02**
حزب الأصالة والمعاصرة	11 675 396,28			4 670 158,51	**16 345 554,79**	7 990 000,00		14 680 771,22	**22 670 771,22**	**39 016 326,01**
حزب الاستقلال	10 191 463,26			4 076 585,31	**14 268 048,57**	1 460 000,00		3 501 360,00	**4 961 360,00**	**19 229 408,57**
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 827 240,08			1 930 896,03	**6 758 136,11**	987 830,00	0,04	616 835,13	**1 604 665,17**	**8 362 801,28**
حزب الحركة الشعبية			230 757,16		**230 757,16**	2 935 370,00		105 525,17	**3 040 895,17**	**3 271 652,33**
حزب التقدم والاشتراكية	3 626 988,04	468 750,00		1 450 795,21	**5 546 533,25**	3 484 750,00		802,38	**3 485 552,38**	**9 032 085,63**
حزب الاتحاد الدستوري	3 261 112,22			1 304 444,89	**4 565 557,11**		9 625,02		**9 625,02**	**4 575 182,13**
حزب العدالة والتنمية	2 634 066,64			1 053 626,65	**3 687 693,29**	3 842 492,54	54 138,98	70 424,54	**3 967 056,06**	**7 654 749,35**
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية					-				-	-
حزب جبهة القوى الديمقراطية	750 000,00				**750 000,00**	450,00			**450,00**	**750 450,00**
الحزب الاشتراكي الموحد					-	34 930,00			**34 930,00**	**34 930,00**
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	1 500 000,00				**1 500 000,00**	202 400,00		133 162,76	**335 562,76**	**1 835 562,76**
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	1 500 000,00				**1 500 000,00**	151 000,00			**151 000,00**	**1 651 000,00**
حزب الديمقراطيين الجدد	750 000,00				**750 000,00**				-	**750 000,00**
حزب البيئة والتنمية المستدامة	750 000,00				**750 000,00**	3 600,00			**3 600,00**	**753 600,00**
الحزب المغربي الحر	750 000,00				**750 000,00**				-	**750 000,00**
حزب الأمل	750 000,00	234 375,00			**984 375,00**				-	**984 375,00**
حزب الإنصاف					-	5 000,00			**5 000,00**	**5 000,00**
حزب الخضر المغربي					-				-	-
حزب الوحدة والديمقراطية					-			100,00	**100,00**	**100,00**
حزب الوسط الاجتماعي	750 000,00				**750 000,00**	103 000,00			**103 000,00**	**853 000,00**
حزب الإصلاح والتنمية					-				-	-
حزب الشورى والاستقلال	750 000,00				**750 000,00**				-	**750 000,00**
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	750 000,00				**750 000,00**				-	**750 000,00**
حزب النهضة والفضيلة					-				-	-
حزب العمل	750 000,00	139 671,00			**889 671,00**	24 000,00			**24 000,00**	**913 671,00**
حزب النهضة					-				-	-
حزب المجتمع الديمقراطي					-	10 000,00	257,99		**10 257,99**	**10 257,99**
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية					-				-	-
الحزب الديمقراطي الوطني					-				-	-
حزب العهد الديمقراطي					-				-	-
حزب النهج الديمقراطي العمالي					-	50 725,00			**50 725,00**	**50 725,00**
حزب القوات المواطنة					-				-	-
حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية					-				-	-
المجموع العام	60 000 000,01	842 796,00	230 757,16	20 100 000,00	81 173 553,17	52 487 547,54	95 473,16	19 208 781,20	71 791 801,90	152 965 355,07

ملحق 3: مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة إلى حدود متم شهر دجنبر 2023 (بالدرهم)

الاستحقاق الانتخابي/الدعم السنوي	2021		2022		2023	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
الاستحقاقات الانتخابية						
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب التجمع الوطني للأحرار	759 723,27		
			حزب الحركة الشعبية	10 945,80		
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			حزب العدالة والتنمية	2 893 000,00	حزب العدالة والتنمية	2 893 780,75
			حزب التجمع الوطني للأحرار	1 071 704,16	حزب الاتحاد الدستوري	329 978,49
			حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	87 988,87	حزب الديمقراطيين الجدد	193 111,17
			حزب العمل	66 094,82	حزب التجمع الوطني للأحرار	82 996,24
			حزب الشورى والاستقلال	27 174,21	حزب الإصلاح والتنمية	70 203,39
			حزب البيئة والتنمية المستدامة	25 743,96	حزب الأمل	34 684,00
			حزب الحركة الشعبية	8 375,94	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	31 946,09
			الحزب المغربي الحر	6 783,95	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	11 197,70
					الحزب الاشتراكي الموحد	3 294,36
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية			حزب التجمع الوطني للأحرار	9 146 253,68	حزب الاتحاد الدستوري	273 206,00
			حزب الوحدة والديمقراطية	131 023,44	حزب التجمع الوطني للأحرار	208 190,00
			حزب الحركة الشعبية	39 228,44	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	13 358,09
					حزب الأمل	3 468,81
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	حزب الحركة الشعبية	280 105,00	حزب التجمع الوطني للأحرار	984 848,31		
	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	150 000,00				
اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	حزب التجمع الوطني للأحرار	1 400 000,00				
	حزب الحركة الشعبية	78 000,00				
اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	حزب الاستقلال	2 449 896,85	حزب الاستقلال	2 449 896,85	الحزب المغربي الحر	282 317,08
	حزب الحركة الشعبية	848 631,66	حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63		
	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	400 000,00	الحزب المغربي الحر	200 000,00		
	الحزب المغربي الحر	400 000,00				
	حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63				
اقتراعي 12 يونيو 2009 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات و25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	683 296,02	حزب التجمع الوطني للأحرار	15 151,69		
الدعم السنوي						
السنة المالية 2022					حزب الأمل	53 572,00
					حزب البيئة والتنمية المستدامة	27 857,88
السنة المالية 2021			حزب الإصلاح والتنمية	567 762,00	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	53 418,86
					حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	31 978,00
السنة المالية 2020	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	80 230,74	حزب جبهة القوى الديمقراطية	145 634,28	حزب الإصلاح والتنمية	111 994,95
	حزب الوحدة والديمقراطية	37 766,98	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	49 866,49		
			حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	4 711,93		
			حزب البيئة والتنمية المستدامة	3 091,00		
السنة المالية 2019	حزب الحركة الشعبية	506 887,15	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	95 560,81		
	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	11 845,68				
الدعم الإضافي						
مساهمة الدولة في تغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث برسم سنة 2022					حزب التقدم والاشتراكية	1 450 795,21
					حزب الاتحاد الدستوري	1 304 444,89
					حزب العدالة والتنمية	501 226,65
					حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	95 896,03
المجموع	7 531 574,71		18 995 478,53		8 062 916,64	
المجموع العام	34 589 969,88					

ملحق 4: مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة إلى حدود متم شهر دجنبر 2023 (بالدرهم)

الاستحقاق الانتخابي/الدعم السنوي	مبالغ دعم غير مستحقة		مبالغ دعم غير مستعملة أو مستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها		مبالغ دعم لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
الاستحقاق الانتخابي						
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب الاستقلال	980 000,00	حزب جبهة القوى الديمقراطية	7 791,88
			حزب الحركة الشعبية	270 000,00		
			حزب الإصلاح والتنمية	120 111,53		
			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	3 524,40		
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			حزب الإصلاح والتنمية	496 530,05	حزب الحركة الشعبية	197 826,00
			حزب المجتمع الديمقراطي	386 450,33	حزب البيئة والتنمية المستدامة	127 900,00
			حزب جبهة القوى الديمقراطية	41 680,00	حزب الوحدة والديمقراطية	40 903,58
			حزب الاستقلال	35 181,30	حزب جبهة القوى الديمقراطية	27 114,31
			حزب البيئة والتنمية المستدامة	10 000,00	حزب المجتمع الديمقراطي	25 000,00
			حزب النهضة والفضيلة	9 830,72		
			حزب الحركة الشعبية	9 606,40		
			حزب الوحدة والديمقراطية	8 000,00		
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	حزب العدالة والتنمية	2 891 341,27	حزب الاستقلال	1 273 808,22	حزب الاستقلال	11 875 950,00
			حزب الحركة الشعبية	723 607,60	حزب الحركة الشعبية	4 196 040,00
			حزب الإصلاح والتنمية	35 247,00	حزب الإصلاح والتنمية	61 252,60
			حزب جبهة القوى الديمقراطية	65 558,00	حزب الوحدة والديمقراطية	46 525,77
			حزب الوحدة والديمقراطية	20 000,00	حزب النهضة والفضيلة	12 500,00
			حزب النهضة والفضيلة	1 279,66	حزب البيئة والتنمية المستدامة	3 000,00
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			الحزب الديمقراطي الوطني	290 202,00	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	616 579,56
					حزب العهد الديمقراطي	240 000,00
اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	185 076,00		
اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	الحزب الديمقراطي الوطني	651 991,70	الحزب المغربي الحر	94 495,68	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	421 311,41
	الحزب المغربي الحر	187 821,39				
الدعم السنوي						
السنة المالية 2022			حزب الأمل	146 428,00		
			الحزب المغربي الحر	114 450,77		
			حزب الوسط الاجتماعي	12 952,23		
السنة المالية 2021			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	311 402,61		
			حزب الخضر المغربي	193 283,28		
			حزب النهضة	35 366,15		
			حزب المجتمع الديمقراطي	11 315,77		
			حزب الوحدة والديمقراطية	10 491,71		
السنة المالية 2020			حزب الخضر المغربي	150 761,49		
			حزب الانصاف	66 034,77		
السنة المالية 2017			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	25 068,36		
الدعم السنوي الإضافي						
السنة المالية 2022			حزب الأصالة والمعاصرة	1 126 585,31		
			حزب الاستقلال	310 158,51		
المجموع	3 731 154,36		7 574 487,85		17 899 695,11	
المجموع العام	29 205 337,32					

ملحق 5: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة 2020-2022 (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	2020		2021 (*)		2022 (**)	
حزب التجمع الوطني للأحرار	27 213 233,58	22%	20 520 284,15	17%	26 988 213,88	%23
حزب الأصالة والمعاصرة	27 304 789,74	22%	24 602 462,45	20%	24 534 318,08	%21
حزب الاستقلال	15 996 303,91	13%	18 962 868,45	15%	16 084 263,55	%14
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 140 101,21	3%	4 129 841,96	3%	8 570 922,33	%7
حزب العدالة والتنمية	29 973 172,44	25%	33 284 780,61	27%	6 968 644,81	%6
حزب التقدم والاشتراكية	2 677 350,30	2%	4 937 382,93	4%	6 775 869,59	%6
حزب الإتحاد الدستوري	1 537 208,89	1%	1 909 217,60	2%	5 668 586,60	%5
حزب الحركة الشعبية	3 607 878,24	3%	4 966 468,46	4%	4 598 853,12	%4
المجموع (8 أحزاب)	112 450 038,31	**92%**	113 313 306,61	**92%**	100 189 671,96	**%86**
باقي الأحزاب السياسية (21 حزبا)	9 616 400,17	**8%**	10 058 783,78	**8%**	15 697 723,13	**%14**
المجموع العام	**122 066 438,48**	**100%**	**123 372 090,39**	**100%**	**115 887 395,09**	**%100**

(*) النفقات المنجزة خارج مصاريف الحملات الانتخابية برسم اقتراعات 2021
(**) النفقات المنجزة خارج المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية 2020-2022

ملحق 6: توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2022 (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	اقتناء أصول ثابتة	تكاليف التسيير												تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث	المجموع العام
		مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	تكاليف خارجية أخرى						تكاليف المستخدمين	تكاليف مالية	مساعدات مالية للجمعيات	تكاليف مختلفة	مجموع تكاليف التسيير			
			تكاليف الإيجار	صيانة وإصلاحات	أجور وسطاء وأتعاب	تنقلات ومهام واستقبالات	مؤتمرات وتظاهرات	تكاليف خارجية مختلفة								
حزب التجمع الوطني للأحرار	194 565,30	2 209 999,67	**3 794 681,28**	**282 043,20**	**100,00 361**	1 496 595,17	4 637 350,20	489 492,90	2 556 821,04		**3 000 000,00**		18 828 083,46	7 965 565,12	**5 620 000,00**	**32 608 213,88**
حزب الأصالة والمعاصرة	270 907,00	354 518,89	**7 663 200,00**	**116 207,92**	**200,00 38**	2 282 146,29	915 669,54	1 796 141,85	10 035 757,64	667 623,59	**50 000,00**	343 945,36	24 263 411,08		**4 360 000,00**	**28 894 318,08**
حزب الاستقلال	1 168 551,46	151 350,67	**2 786 495,35**	**174 405,41**	**800,00 94**	8 825 449,68		1 011 549,06	1 753 837,46			117 824,46	14 915 712,09		**2 950 000,00**	**19 034 263,55**
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	739 206,00	104 885,82	**35 400,00**		**508,24 710**	582 449,87	255 009,80	1 180 082,99	1 433 863,63	51 254,74		99 766,39	4 453 221,48	3 378 494,85	**1 835 000,00**	**10 405 922,33**
حزب الحركة الشعبية	59 060,26	379 498,38	**390 258,12**	**55 859,10**	**700,00 97**	170 136,00		1 088 756,27	1 473 926,06			55 670,50	3 711 804,43	827 988,43		**4 598 853,12**
حزب التقدم والاشتراكية	31 566,00	167 795,08	**98 360,00**	**64 334,70**	**000,00 40**	412 596,40		192 860,85	575 589,13	2 017 356,94	**58 050,42**	39 182,58	3 666 126,10	3 078 177,49		**6 775 869,59**
حزب الاتحاد الدستوري	46 420,00	76 497,08	**621 160,00**	**94 060,00**	**000,00 284**	6 538,00	356 532,84	161 111,74	716 237,20			7 823,14	2 323 960,00	3 298 206,60		**5 668 586,60**
حزب العدالة والتنمية	275 700,00	212 680,01	**590 138,00**		**600,00 65**	107 776,00	3 061 122,41	1 598 311,64	839 396,01	10 602,40		207 318,34	6 692 944,81			**6 968 644,81**
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	0,00	5 513,76	**300 000,00**			628 600,00		16 074,42				31 544,00	981 732,18			**981 732,18**
حزب جبهة القوى الديمقراطية	56 020,00	201 584,42	**227 638,35**			253 750,20		144 784,34					827 757,31	355 108,96		**1 238 886,27**
الحزب الاشتراكي الموحد	93 940,00	161 226,11	**6 600,00**	**2 668,00**	**000,00 4**	48 741,87		24 114,64	80 274,72			63 487,00	391 112,34			**485 052,34**
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	1 063 048,00	106 368,80	**51 300,00**	**1 880,00**	**200,00 41**	347 052,05	0,00	58 901,08	123 158,68		**25 000,00**		754 860,61			**1 817 908,61**
حزب المؤتمر الوطني الإتحادي	2 112 500,00	359 996,73	**258 600,00**		**800,00 30**	103 563,50		64 109,02	123 381,96				940 451,21			**3 052 951,21**
حزب الديمقراطيون الجدد	0,00	469 498,44	**105 600,00**			25 791,36		8 817,06	190 700,00				800 406,86			**800 406,86**
حزب البيئة والتنمية المستدامة	120 000,00	48 054,03	**299 204,00**	**1 000,00**	**840,00 116**	60 196,40		16 313,15	60 534,54			7,04	602 149,16			**722 149,16**
الحزب المغربي الحر	123 400,00	14 250,40	**126 000,00**		**000,00 20**	124 094,60		205 274,85				22 529,38	512 149,23			**635 549,23**
حزب الأمل	0,00	287 159,96	**197 760,00**	**24 860,90**		19 918,47		20 300,67				146 428,00	696 428,00			**696 428,00**
حزب الإنصاف		3 717,79	**66 000,00**			92,00		15 791,89	69 024,60	16,15		26,48	154 668,91			**154 668,91**
حزب الخضر المغربي		21 247,16	**141 600,00**	**1 400,00**				5 749,54	61 879,20			2 034,21	233 910,11			**233 910,11**
حزب الوحدة والديمقراطية		37 529,61	**72 000,00**	**1 800,00**	**000,00 16**	72 511,00		15 753,84	41 407,68			35,00	257 037,13	129 566,00		**386 603,13**
حزب الوسط الإجتماعي		17 251,41	**106 600,00**	**1 800,00**	**300,00 12**	820,00	86 085,00	21 048,16	205 631,20				451 535,77	285 512,00		**737 047,77**
حزب الإصلاح والتنمية		5 904,07	**16 401,00**	**17 000,00**	**840,00 12**	34 491,00		82 340,14				2 000,00	170 976,21			**170 976,21**
حزب الشورى والاستقلال	67 018,00	433 228,51	**114 000,00**		**000,00 12**	80 946,00		98 123,71					738 298,22	243 200,00		**1 048 516,22**
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	204 600,00	66 408,92	**103 200,00**	**1 419,00**	**200,00 27**	93 030,40		31 106,97	139 361,05			56 919,78	518 646,12	142 440,00		**865 686,12**
حزب النهضة والفضيلة		818,73	**87 120,00**					9 804,54	151 160,00	1 056,00			249 959,27	11 729,60		**261 688,87**
حزب العمل	4 350,00	17 388,18						85 872,42	670 000,00	3 165,63		7 200,00	783 626,23	139 671,00		**927 647,23**
حزب النهضة			**16 800,00**		**000,00 1**			1 075,00					18 875,00			**18 875,00**
حزب المجتمع الديمقراطي	1 900,00	6 384,84	**54 000,00**			43 834,04		40 960,67	134 500,00	51,60			279 731,15	45 388,25		**327 019,40**
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية													0,00			**0,00**
الحزب الديمقراطي الوطني													0,00			**0,00**
حزب العهد الديمقراطي													0,00			**0,00**
حزب النهج الديمقراطي العمالي		20 500,00			**600,00 21**	91 618,00		302,30					134 020,30			**134 020,30**
حزب القوات المواطنة													0,00			**0,00**
حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية													0,00			**0,00**
المجموع	**6 632 752,02**	**5 941 257,47**	**18 330 116,10**	**840 738,23**	**2 007 688,24**	**15 912 738,30**	**9 311 769,79**	**8 484 925,71**	**21 436 441,80**	**2 751 127,05**	**3 133 050,42**	**1 203 741,66**	**89 353 594,77**	**19 901 048,30**	**14 765 000,00**	**130 652 395,09**

ملحق 7: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم 2022 (بالدرهم)

	الحزب	مجموع النفقات	نفقات غير مبررة بوثائق الإثبات القانونية			نفقات مدعمة بوثائق غير كافية أو في غير اسم الحزب		المجموع	
			تكاليف المستخدمين غير المدعمة بالوثائق القانونية	تكاليف الكراء غير المدعمة بوثائق الإثبات القانونية	باقي النفقات غير المدعمة بوثائق الإثبات	نفقات مدعمة بوثائق غير كافية	نفقات مدعمة بوثائق في غير اسم الحزب	المبلغ	النسبة %
1	حزب الوحدة والديمقراطية	386 603,13	41 407,68	72 000,00	273 195,45			**386 603,13**	**100**
2	حزب العمل	927 647,23	670 000,00	54 939,42	159 690,00			**884 629,42**	**95,36**
3	حزب الوسط الاجتماعي	737 047,77	170 200,00	106 600,00	424 816,57			**701 616,57**	**95,19**
4	حزب النهضة والفضيلة	261 688,87	151 160,00	87 120,00				**238 280,00**	**91,05**
5	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	981 732,18		300 000,00		538 600,00		**838 600,00**	**85,42**
6	حزب النهج الديمقراطي العمالي	134 020,30			78 818,00			**78 818,00**	**58,81**
7	حزب الإصلاح والتنمية	170 976,21		16 401,00	57 889,00		1 012,07	**75 302,07**	**44,04**
8	حزب العدالة والتنمية	6 968 644,81	602 947,07	821 707,07	1 539 381,96			**2 964 036,10**	**42,53**
9	حزب الحركة الشعبية	4 598 853,12	1 442 249,26	390 258,12				**1 832 507,38**	**39,85**
10	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	8 570 922,33	1 210 997,30			62 000,00		**1 272 997,30**	**14,85**
11	حزب الاستقلال	16 084 263,55	1 692 137,46	2 048 232,67	1 305 692,83		119 564,50	**5 165 627,46**	**32,12**
12	حزب الديمقراطيين الجدد	800 406,86	190 700,00					**190 700,00**	**23,83**
13	حزب الخضر المغربي	233 910,11	51 756,00					**51 756,00**	**22,13**
14	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	3 052 951,21	25 734,60	243 600,00				**269 334,60**	**8,82**
15	حزب البيئة والتنمية المستدامة	722 149,16	60 196,40					**60 196,40**	**8,34**
16	حزب المجتمع الديمقراطي	327 019,40	23 500,00				3 370,79	**26 870,79**	**8,22**
17	حزب التجمع الوطني للأحرار	26 988 213,88	2 122 293,00					**2 122 293,00**	**7,86**
18	حزب التقدم والاشتراكية	6 775 869,59	396 180,32				39 300,00	**435 480,32**	**6,43**
19	الحزب المغربي الحر	635 549,23		6 000,00	27 800,00			**33 800,00**	**5,32**
20	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	865 686,12	21 579,30		4 200,00		14 400,00	**40 179,30**	**4,64**
21	حزب جبهة القوى الديمقراطية	1 238 886,27			51 000,00	6 200,00		**57 200,00**	**4,62**
22	حزب الأصالة والمعاصرة	24 534 318,08	148 632,36	100 500,00	53 950,00		671 400,00	**974 482,36**	**3,97**
23	الحزب الاشتراكي الموحد	485 052,34		6 600,00				**6 600,00**	**1,36**
24	حزب الانصاف	154 668,91					1 855,73	**1 855,73**	**1,20**
	المجموع	**106 637 080,66**	**9 021 670,75**	**4 253 958,28**	**3 976 433,81**	**606 800,00**	**850 903,09**	**18 709 765,93**	**17,55**

ملحق 8: أهم الملاحظات المسجلة في تبرير صرف النفقات المتعلقة بالدعم السنوي الإضافي برسم 2022

الأحزاب السياسية	مبالغ الدعم الملتزم بصرفها (بالدرهم)	مبالغ الدعم المصرح بأدائها (بالدرهم)	الملاحظة
حزب التجمع الوطني للأحرار	5.620.000,00	2.698.000,00	أداء تسبيقات لفائدة مقدمي الخدمات في غياب إثبات العمل المنجز، من بينها مبالغ قدرها 2.398.000,00 درهم خارج الإطار السنوي المخصص لصرف الدعم. عدم الإدلاء بالوثائق التي تثبت اللجوء إلى المنافسة لانتقاء مكاتب الدراسات، لاسيما إعلان الترشيح المحدد للشروط المطلوبة في المتنافسين. عدم الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات المنجزة.
حزب الأصالة والمعاصرة	4.360.000,00	1.000.000,00	أداء تسبيق لفائدة مقدم الخدمات قدره 1.000.000,00 درهم في غياب إثبات العمل المنجز وخارج الإطار السنوي المخصص لصرف الدعم. عدم الإدلاء بالوثائق التي تثبت اللجوء إلى المنافسة لانتقاء مكتب الدراسات، لاسيما إعلان الترشيح المحدد للشروط المطلوبة في المتنافسين، ومقرر اختيار أعضاء لجنة اختيار الخبير وتقييم الخدمة المقدمة، ومحضر اختيار الخبير والعقد المبرم معه، والشروط المرجعية للاتفاقية والتي تحدد آجال التنفيذ. عدم الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات المنجزة.
حزب الاستقلال	2.950.000,00	510.000,00	أداء تسبيقات لفائدة مقدمي الخدمات قدرها 510.000,00 درهم في غياب إثبات العمل المنجز؛ عدم الإدلاء بالوثائق التي من شأنها أن تثبت أنه قد تم اللجوء إلى المنافسة لانتقاء مكتب الدراسات، لاسيما إعلان الترشيح المحدد للشروط المطلوبة في المتنافسين، ومقرر اختيار أعضاء لجنة اختيار الخبراء وتقييم الخدمة المقدمة، ومحضر اختيار الخبراء، والشروط المرجعية للاتفاقية التي تحدد أجل التنفيذ. عدم الإدلاء بالفاتورة أو مذكرة الأتعاب. عدم الإدلاء بتقارير ومخرجات الدراسات المنجزة.
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	1.835.000,00	1.835.000,00	غياب اتفاقيات تفصل الشروط الخاصة والثمن الأحادي لكل دراسة على حدة. تم الاقتصار بخصوص مخرجات الدراسات على الإدلاء ب 21 وثيقة عبارة عن عروض أو مذكرات موجزة تتضمن بعض المعلومات والاقتراحات العامة والمتوفرة للعموم، والتي يستنتج من خلال تحليلها عدم التزام مكتب الدراسات بالمنهجية العلمية المعتمدة في مجال إنجاز الدراسات والأبحاث.
حزب العدالة والتنمية	874.400,00	552.400,00	عدم الإدلاء بالوثائق التي تثبت اللجوء إلى المنافسة لانتقاء مكتب الدراسات، لاسيما إعلان الترشيح المحدد للشروط المطلوبة في المتنافسين، ومقرر اختيار أعضاء لجنة اختيار الخبير وتقييم الخدمة المقدمة، ومحضر اختيار الخبير. أداء تسبيقات (138.000,00 درهم) في غياب إثبات العمل المنجز وتكاليف دراستين ومصاريف طبع ونشر دراسة منجزة من طرف إطار حزبي خارج الإطار السنوي المخصص لصرف الدعم (414.400,00 درهم). عدم الإدلاء بتقرير ومخرجات الدراستين المتعلقتين بالمنظومة القانونية والتنظيمية للانتخابات وبرقمنة الوظائف الحزبية.
المجموع	**15.639.400.00**	**6.595.400,00**	

ملحق 9: وضعية احترام الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية برسم 2022

الأحزاب التي قدمت حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني

الأحزاب السياسية	تاريخ التقديم
1. حزب الشورى والاستقلال	16 مارس 2023
2. حزب الأمل	20 مارس 2023
3. حزب الوحدة والديمقراطية	25 مارس 2023
4. حزب الوسط الاجتماعي	26 مارس 2023
5. حزب الخضر المغربي	28 مارس 2023
6. حزب الديمقراطيون الجدد	29 مارس 2023
7. حزب البيئة والتنمية المستدامة	29 مارس 2023
8. حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	29 مارس 2023
9. حزب التجمع الوطني للأحرار	30 مارس 2023
10. حزب الاستقلال	30 مارس 2023
11. حزب التقدم والاشتراكية	30 مارس 2023
12. حزب الاتحاد الدستوري	30 مارس 2023
13. حزب الأصالة والمعاصرة	31 مارس 2023
14. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	31 مارس 2023
15. حزب الحركة الشعبية	31 مارس 2023
16. حزب العدالة والتنمية	31 مارس 2023
17. حزب جبهة القوى الديمقراطية	31 مارس 2023
18. الحزب الاشتراكي الموحد	31 مارس 2023
19. حزب الإنصاف	31 مارس 2023
20. حزب العمل	31 مارس 2023
21. حزب النهج الديمقراطي العمالي	31 مارس 2023

الأحزاب التي قدمت حساباتها السنوية خارج الأجل القانوني

الأحزاب السياسية	تاريخ التقديم	عدد أيام التأخير
1. حزب الإصلاح والتنمية	27 سبتمبر 2023	180 يوما
2. حزب النهضة	15 أغسطس 2023	137 يوما
3. حزب النهضة والفضيلة	8 مايو 2023	38 يوما
4. حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	2 مايو 2023	32 يوما
5. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	20 أبريل 2023	20 يوما
6. حزب المجتمع الديمقراطي	16 أبريل 2023	16 يوما
7. حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	7 أبريل 2023	7 أيام
8. الحزب المغربي الحر	1 أبريل 2023	يوم واحد

ملحق 10: أبرز التحفظات المسجلة من طرف الخبراء المحاسبين على حسابات الأحزاب السياسية المعنية

الحزب	محتوى التحفظات
حزب الاستقلال	- عدم تسجيل أي مخصصات لمواجهة المخاطر الضريبية الممكنة؛ - عدم إخضاع وضعية مفتشي الحزب وكذا العاملين بمختلف المفتشيات المنتشرة عبر التراب الوطني لقانون الشغل على غرار مستخدمي مركز الحزب، حيث لا يتم صرف سوى تعويضات وتكاليف النقل والكراء... للمفتشين المذكورين؛ - استغلال الحزب لعقارات باعتبارها في ملكيته، في حين أن سندات ملكيتها تحمل أسماء أمناء عامين أو أطر عليا سابقين، كما أن الحزب يمتلك عقارات تم تسجيلها بالوكالة الوطنية للمحافظة العقارية غير أنه لم يقم بعد بتحديد قيمتها.
الحركة الشعبية	- عدم احتساب أي مخصصات لمواجهة المخاطر والتكاليف [1] بشأن دين للحزب اتجاه البنك المغربي للتجارة والصناعة (BMCI) بمبلغ قدره 1.238.513,36 درهم مما نتج عنه خفض حجم المخصصات المذكورة بنفس المبلغ.
حزب الاتحاد الدستوري	- عدم احتساب مخصصات الاستهلاك[2] الخاصة بالأصول الثابتة المادية.
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	- عدم تمكن الخبير المحاسب من التأكد من دقة وصحة نقل الأرصدة الافتتاحية لسنة 2022 نتيجة عدم الإشهاد على صحة الحساب برسم سنة 2021 ومن شمولية وقيمة دين المنخرطين تجاه الحزب ومن حقيقة وقيمة الديون القديمة للحزب والتي تبلغ قيمتها 1.027.684,74 درهم وكذا من صحة وقيمة رصيد "الأصول الثابتة" في غياب جرد مادي لهذه الأصول؛ - تبرير نفقة بمبلغ 538.600,00 درهم بفاتورة لا تستوفي الشروط القانونية؛ - عدم توفر الحزب على رقم التعريف الضريبي.
الحزب المغربي الحر	- عدم التمكن من مراقبة الجرد المادي من بداية السنة المالية إلى غاية 31 ديسمبر 2022. وكذلك التحقق من النتائج وترحيلات السنوات السابقة[3]؛ - امتصاص رؤوس الأموال الذاتية للحزب بالكامل من قبل الخسائر مما ستتطلب معه إعادة الرسملة؛ - الأصول الثابتة هي أصول الهدف منها البقاء في الحزب على المدى الطويل. وقد استفاد الحزب من مساهمة الأصول[4]، غير أنها لم تكن موضوع تقييم وإعداد تقرير معتمد في الموضوع؛ - لم يقم الحزب بعد بإعداد المذكرة التنظيمية[5] التي تحدد مساهمات المنخرطين والأعضاء المنصوص عليها في المادة 7 من النظام الداخلي.

[1] - Provisions pour risques et charges.
[2] - Dotations aux amortissements.
[3] - Report à nouveau.
[4] - Apport d'actif.
[5] - Note d'organisation.